وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير-البيض-

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر في علوم الاقتصادية

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم تسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

دور الشمول المالي في تحسين أداء البنوك التجارية في الجزائر

دراسة تحليلية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر للفترة (2017-2021)

من إعداد الطالبتين:

- سالمي بشرى فرح
- قادري خيرة ايمان

أعضاء لجنة المناقشة:

حمزة سايح	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
حسيبة مداني	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
نورة سداوي	أستاذة محاضرة ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

قال الله تعالى

وما توفيقي إلا بالله

عليه توكلت وإليه أنيب

سورة هود الآية 88

شكر وتقدير

الحمد لله كم أعطى من النعيم،وكم منح من الخير العميم الحمد لله عمت نعمه

وانصرفت نقمه، وتضاعف كرمه

الحمد لله على تمام المنة، والحمد لله بالكتاب والسنة،

الحمد لله على نعمة الاسلام وتواتر الإنعام .....

الحمد لله مولي الجميل، واهب العطاء الجزيل، أجود من أعطى وأصدق من أوفى

قال رسول الله-صلى الله عليه وسلم-: من لم يشكر الناس لن يشكر الله

نتقدم بأجمل عبارات الشكر والامتنان من قلوب فائضة بالمحبة والاحترام والتقدير

لصاحبة الشخصية المميزة والفكر المبدع والحضور الهادئ والتعامل الراقي والقلب الكبير المتصف بالعطاء

اللامحدود لمشرفتنا الدكتورة الفاضلة **مداني حسيبة**

شكرا لمساندتك لنا شكرا لعباراتك التشجيعية التي كان لها اثر كبير في أنفسنا

شكرا على كل شيء لكي منا أصدق الدعوات وأجمل الأماني

ونتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جميع طاقم معهد العلوم الاقتصادية

من أساتذة وإداريين

وختاما ....سامحونا فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا والشيطان

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى

أتقدم بإهداء عملي المتواضع

إلى والدتي:

ربما لا تتاح الفرصة دائما لي لأقول لك شكرا وربما لا أملك جرأة التعبير

عن الامتنان لكن يكفي أن تعرفي ان بسمتك غايتي وما تحت قدميك جنتي

الى والدي:

صاحب سيرة العطرة و الفكر المستنير الذي كان له الفضل

في بلوغي هذه المرتبة العالية

أطال الله في عمرك

إلى إخوتي:

انطلاقة الماضي وعون الحاضر وسند المستقبل

كل باسمه محمد، طارق وضحى

الإهداء

الحمد لله الذي يسر لنا البدايات وأكمل لنا النهايات

وبلغنا الغايات الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح إلى مُهجتي ومصدر قوتي

و من كان دعائها سر تميزي إليكِ يا من أهديتني قلباً لا يعرف الكلل والملل

إلى التي حملتني وهنا على وهن ووفرت لي شروط الراحة التامة

أشرقت سمائي بتخرجي وجهد سنيني حصدتهُ بفضل ربي

ثم دعواتكِ، الى أمي العزيزة حفظها الله وأمد الله في عمرها

إلى رمز الكفاح في الحياة إلى من غرس القيم و الأخلاق

في قلبي إلى الذي كان سندا لي من متاعب الحياة

روح والدي رحمه الله وطيب ثراه

والى نور البيت أخي الصغير وكل إخوتي وأفراد عائلتي

والى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2021، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف المتغيرات الخاضعة لدراسة، ولدراسة وتحليل أثر الشمول المالي على الأداء البنكي مقاسا بمؤشرات السيولة والربحية.

توصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق مستوى عالي من الشمول المالي في الجزائر مثل ارتفاع التكاليف المتعلقة بتقديم الخدمات، وضعف الثقافة المالية. والبنوك التجارية لم تصل إلى المستوى المطلوب في إيصال خدماتها إلى مختلف شرائح المجتمع، وعلى الدولة بذل المزيد من الجهود في سبيل وضع إستراتيجية دقيقة وشاملة للنهوض بالقطاع المصرفي إلى مستويات عالمية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي؛ الأداء البنكي؛ مؤشرات الربحية؛ مؤشرات السيولة؛ البنوك التجارية.

Abstract:

This study aims to identify the role of financial inclusion in improving the banking performance of a sample of commercial banks in Algeria during the period from 2017 to 2021, where the descriptive analytical approach was relied on to describe the variables subject to study, and to study and analyze the impact of financial inclusion on bank performance as measured by liquidity and profitability indicators.

The study found a range of obstacles to achieving a high level of financial inclusion in Algeria, such as high costs for service delivery and a weak financial culture, commercial banks have not reached the required level in delivering their services to different segments of society, and the State must make further efforts to develop a precise and comprehensive strategy to advance the banking sector to global levels.

Keywords: financial inclusion; banking performance; profitability indicators; liquidity indicators; commercial banks

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
الآية القرآنية	
شكر وتقدير	
الإهداء	
الملخص باللغة العربية والانجليزية	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي وأداء البنوك التجارية.	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي	**07**
المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي ونشأته وتطوره	**07**
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	**12**
المطلب الثالث: متطلبات ومعوقات ومبادئ الشمول المالي	**17**
المطلب الرابع: سياسات الشمول المالي	**21**
المبحث الثاني: ماهية الأداء البنكي ودور الشمول المالي في تحسينه	**23**
المطلب الأول: مفهوم الأداء البنكي	**23**
المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء البنكي ومؤشراته	**24**
المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء البنكي والعوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم له	**33**
المطلب الرابع: العلاقة بين الشمول المالي والأداء البنكي	**35**
المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة	**38**

المطلب الأول: الدراسات الأجنبية	38
المطلب الثاني: الدراسات المحلية	40
خلاصة الفصل الأول	44
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لأثر الشمول المالي على أداء مجموعة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2017-2021)	
تمهيد	46
المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر	47
المطلب الأول: الإجراءات التي تبناها بنك الجزائر في مجال الشمول المالي	47
المطلب الثاني: دراسة مؤشرات الشمول المالي في الجزائر	50
المبحث الثاني: تحليل مؤشرات تقييم الأداء البنكي لمجموعة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2017-2021)	58
المطلب الأول: تقديم البنوك محل الدراسة	58
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الربحية للبنوك محل الدراسة	59
المطلب الثالث: تحليل مؤشرات السيولة للبنوك محل الدراسة	64
المبحث الثالث: أثر مؤشرات الشمول المالي على تقييم أداء البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2017-2021)	68
المطلب الأول: أثر مؤشرات الشمول المالي على ربحية البنوك محل الدراسة	68
المطلب الثاني: أثر مؤشرات الشمول المالي على سيولة البنوك محل الدراسة	71
خلاصة الفصل الثاني	75
خاتمة	77
قائمة المراجع	80
الملاحق	

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي	15
02	معاني حروف نموذجCAMELS	25
03	تصنيف البنوك وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي	26
04	عدد أجهزة الصراف الآلي في فروع البنوك(DAB)	51
05	عدد وكالات القطاع البنكي الجزائري	52
06	عدد الحسابات النشطة بالدينار	53
07	تصنيف القروض البنكية	54
08	تطور الودائع المجمعة من طرف البنوك الجزائرية	55
09	توزيع الدفع عن طريق الانترنيت بواسطة البطاقة البنكية	57
10	البنوك المدروسة	58
11	مؤشر العائد على حقوق الملكية	60
12	معدل العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة	62
13	نسبة الربحية للقطاع البنكي الجزائري	63
14	المعدل النقدي للبنوك محل الدراسة	64
15	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك محل الدراسة	65
16	نسبة السيولة في القطاع البنكي الجزائري	67

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	حلقة الشمول المالي	10
02	الابعاد الاساسية للشمول المالي	17
03	مبادئ الشمول المالي	21
04	علاقة الشمول المالي بالأداء البنكي	37
05	حصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة	56
06	العلاقة بين ماكينات الصراف الآلي ومؤشر العائد على حقوق الملكية	68
07	العلاقة بين مؤشر الاقراض والعائد على حقوق الملكية	69
08	العلاقة بين ماكينات الصراف الآلي والمعدل النقدي	70
09	العلاقة بين مؤشر الاقراض ومؤشر المعدل النقدي	71
10	العلاقة بين الدفع عبر البطاقات والعائد على حقوق الملكية	72
11	العلاقة بين الدفع عبر البطاقات ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	73

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الميزانيات السنوية لبنك الوطني الجزائري وجدول الحسابات
02	الميزانيات السنوية لقرض الشعبي الجزائري وجدول الحسابات نتائج
03	الميزانيات السنوية لبنك الخليج الجزائري وجدول الحسابات والنتائج
04	الميزانيات السنوية لبنك السلام في الجزائر وجدول الحسابات ونتائج
05	الميزانيات السنوية للبنك الجزائري الخارجي وجدول الحسابات ونتائج

مقدمة

يشهد العالم اليوم جملة من التحولات والتطورات السريعة التي تؤثر على مختلف مجالات الحياة، والبنوك التجارية ليست بمعزل عن هذه التحولات وفي إطار ما يسمى بالعولمة وتطورات التكنولوجية التي تعمل على إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي يعد مصطلح الشمول المالي احد أهم هذه التطورات، ولقد حضي منذ الأزمة المالية لسنة2008باهتمام متزايد وأصبح هدفا استراتيجيا لكثير من دول العالم وتم تضمينه كجزء أساسي للإستراتيجية الأمم المتحدة 2030 وتسعى جل البنوك المركزية العربية ومنها بنك الجزائر لتحقيقه، اذ يعد مفهوم الشمول المالي واسع ومتعدد لكنه يهدف في النهاية إلى توسيع نطاق توفير الخدمات المالية بسهولة ويسر وبتكلفة معقولة إلى جميع الأفراد وفي مختلف أماكن تواجدهم الجغرافية، بالإضافة إلى زيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات المرتبطة بها، حيث أصبح الشمول المالي من أهم ركائز النمو الاقتصادي ويعمل على رفع كفاءة الخدمات المالية وبالتالي تحسين الأداء البنكي، حيث يحتل الأداء المالي للبنوك أهمية خاصة نظرا للدور الهام الذي يقوم به في توفير المعلومات اللازمة لأصحاب المصالح (الدائنين، المودعين، الدولة، المساهمين)، فبالنسبة للمودعين يعتبر الأداء المالي أداة يستطيع من خلاله المودعون معرفة الربحية الناتجة عن أموالهم المودعة أما بالنسبة للدائنين، يعتبر الأداء المالي وسيلة يستطيع من خلالها معرفة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته. بالنسبة للدولة يشير الأداء المالي إلى مدى قدرة البنك على سداد الضرائب المستحقة عليه. وبالنسبة للمساهمين يشير الأداء المالي إلى العائد المحقق على أموالهم المستثمرة.

اعتبر صندوق النقد الدولي الشمول المالي من العوامل الرئيسية للقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك وإتاحة الخدمات المالية للجميع عام2020 كما عززت أزمة كورونا الفارطة الحاجة إلى زيادة الشمول المالي الرقمي، ولقد أدرك مجموعة G20 وصندوق النقد العربي عام 2010 أهمية الشمول المالي وقاموا بتأييده كدعامة أساسية في جدول أعمال التنمية العالمية حيث تم تأسيس رابطة باسم global partnership for financial inclusion GPFI) من أجل وضع معايير دولية للبدء على تكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي.

إشكالية الدراسة:

ومن هنا تكمن إشكالية الدراسة في:

ما هو دور الشمول المالي في تحسين أداء البنوك التجارية في الجزائر ؟

وبغية الإلمام بحيثيات الموضوع، حاولنا تجزئة الإشكالية الأساسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المؤشرات الأساسية لقياس الشمول المالي؟
- فيما تتمثل مراحل تقييم الأداء البنكي؟
- كيف يساهم الشمول المالي في تحسين أداء البنوك التجارية؟

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضيات أساسية وهي:

- الشمول المالي هدف استراتيجي لتحسين أداء البنوك التجارية يهتم باستخدام الطرق السهلة والبسيطة وبأقل التكاليف؛
- يتضمن الشمول المالي تطوير القطاع البنكي وتعزيز استقراره وسلامته وتقوية دوره في خدمة مساعي النمو الاقتصادي؛
- يحسن الشمول المالي من عملية اجتذاب المدخرات الضائعة إلى مظلة النظام المالي الرسمي كما يساهم في توسيع نطاق أنشطة النظام المصرفي ليشمل كافة فئات المجتمع.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث من كونه أحد أهم المجالات الاقتصادية التي تعنى بالشمول المالي وأثره على تحسين معدلات الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام المعطيات و البيانات المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى:

- التعرف على درجة تطبيق البنوك محل الدراسة الشمول المالي أي ما مدى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد والمؤسسات؛
- تحليل مؤشرات الشمول المالي وأثرها على أداء البنوك التجارية؛
- التعرف على فرص الحصول على الخدمات المالية وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين؛
- محاولة إثراء المكتبة الجزائرية والعربية بهذا النوع من البحوث، وتكملة للدراسات السابقة.

حدود الدراسة:

من الناحية المكانية تناولت الدراسة خمسة بنوك تجارية عاملة في الجزائر متمثلة في البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الخليج، بنك السلام والبنك الخارجي الجزائري، أما عن حدود الدراسة زمنيا، فقد حاولنا توسيع فترة الدراسة لتمتد على طول الفترة من2017الى غاية 2021 بمعطيات سنوية.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

تعتمد هذه الدراسة على كل من المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الجانب النظري بكل دقة لكل من الشمول المالي والأداء البنكي، وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وتسهيل عملية الدراسة وبلوغ نتائج أكثر دقة في نهاية البحث، بالاعتماد على المراجع والمصادر المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة والمتمثلة في الكتب والمجلات والأطروحات والمذكرات والمؤتمرات، وكذا المعطيات والمعلومات التي تقدمها التقارير السنوية والميزانيات المالية للبنوك محل الدراسة.

هيكل الدراسة:

يتكون العمل الذي نحن بصدد تقديمه من مقدمة وخاتمة وفصلين ففي **الفصل الأول** من خلال ثلاثة مباحث قمنا بدراسة الإطار النظري للشمول المالي والأداء البنكي، حيث تناولنا في المبحث الأول الشمول المالي (تعريفه، أهدافه ومؤشراته وسياساته)، ليخصّص المبحث الثاني لاستعراض ماهية تقييم الأداء البنكي ومؤشرات قياسه ودور الشمول المالي في تحسينه،أما المبحث الثالث فتطرقنا من خلاله إلى عرض بعض الدراسات السابقة المحلية والأجنبية.

أما **الفصل الثاني** فتم تخصيصه للدراسة التطبيقية من خلال ثلاثة مباحث استعرض المبحث الأول واقع الشمول المالي في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق من خلاله إلى تحليل أبعاد الشمول المالي في الجزائر، وأخيرا في المبحث الثالث تم تبيان اثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية محل الدراسة.

ننهي هذه الدراسة بخاتمة عامة كحوصلة لأهم النتائج المتوصل إليها، وتتضمن الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، وكذا أهم الآفاق التي يمكن من خلالها توسيع نطاق البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للشمول المالي والأداء البنكي

تمهيد

تعتبر البنوك من أهم مؤسسات الوساطة المالية التي تتطلب المحافظة على الكفاءة بتحقيق أقصى مستوى من الإنتاجية بأقل مستوى من التكاليف فمع ظهور التكنولوجيا والعولمة المالية أجبرت البنوك على تغيير سلوكياتها وتوسيع رقعة نشاطها وخدماتها فيعد الشمول المالي أحد أهم هذه التوجيهات والسلوكيات حيث يمكن للبنوك من خلاله تنويع قاعدة عملائها و محفظة خدماتها بالإضافة إلى تحسين كل من علاماتها التجارية وصافي نقاط الترويج فالشمول المالي هو الحجر الأساسي للتنمية فالنظام المالي الجيد والأداء المالي الجيد يفيد جميع المشاركين وفيه يتمتع الأفراد بوصول ومرونة أكبر للخدمات المالية المصرفية إذ يشجع على ريادة الأعمال. وسنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي

المبحث الثاني: ماهية الأداء البنكي ودور الشمول المالي في تحسينه

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة

المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي

يهدف هذا المبحث إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي وتطوره بالإضافة إلى أهميته ومؤشراته وأهدافه وخصوصا مع انتشار التكنولوجيا التي تسرع من عجلة الشمول المالي في تحقيق إستراتيجية حيث أنه ساعد على تطوير الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مذهلة

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي ونشأته وتطوره

يعتبر الشمول المالي من أهم الأساليب التي تعتمد عليها الهيئات التنظيمية ووكالات التنمية في كل أنحاء العالم من اجل تحقيق 7 أهداف من أصل 17 هدف للتنمية المستدامة ومن أهم تعريفاته ما يلي:

أولا: تعريف الشمول المالي

أطلق على مصطلح الشمول المالي العديد من التعاريف حسب الكتاب والباحثين وذلك بسبب انعكاسه المباشر على الاستقرار المالي والمصرفي من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى ونذكر بعضها فيما يلي:

- عرفه **مركز الشمول في واشنطن** على أنه" الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والكلفة المنخفضة وبأسلوب يحفظ كرامة العملاء، حيث يمكن الوصول إلى الخدمات المالية من خلال مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة ذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء والمناطق الريفية والمناطق المهمشة"[1].
- عرفه **صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء** بأنه: "الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، والتأمين) والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة" [2].

[1]. Gatnar, Eugeniusz,**Financial inclusion indicateurs in Poland**,Economic Journal 286,2013, p 255

[2]العراقي بشار أحمد، أحمد النعيمي زهراء، **الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية**، المؤتمر العالمي الثاني، جامعة العلوم الإدارية والمالية، أربيل، العراق، 2018، ص 2.

- يعرفه **البنك العالمي** انه: "يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم –المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين– التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة "[1].
- عرفته **المجموعة العشرين*(G20)والتحالف المالي للشمول العالمي(AFI)*** بأنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"[2].

ومن هنا نستخلص أن الشمول المالي من العناصر المرتبطة بتحقيق النمو الاقتصادي لدول العالم وذلك باتجاهه نحو البنوك وذلك من خلال إتاحة الفرص لجميع شرائح المجتمع سواء كانت مؤسسات أو أفراد لتمكينهم من إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن بواسطة المصارف والبنوك بأسعار معقولة وتقديم خدمات بجودة مناسبة ومن السهل الوصول إليها.

ثانيا: نشأة وتطور الشمول المالي

أول ظهور لمفهوم الشمول المالي كان سنة 1993 في دراسة بريطانية حول الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، أخذت بعين الاعتبار أثر إغلاق فرع من فروع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المالية المصرفية وبعد العديد من الدراسات توصلوا إلى أهم الصعوبات التي تواجه الأفراد في وصول الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية وفي سنة 1999استخدم مصطلح الشمول المالي بشكل واسع واصفا بذلك المحددات المالية التي تمكن الأفراد من الوصول إلى الخدمات الماليةالمتاحة ولقد ازداد اهتمام العديد من الدول بالشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 حيث قاموا بإنشاء التحالف العالمي للشمول المالي في نفس

---

[1]Abbes Mohamedabdealfateh ,**Constriction d'un indice d'inclusion financière pour les pays Membres de l'organisation de la copération Islamique (OCI)**, Revue d'économie et de Statistique Appliquée, volum 15 numéro 1,2018,p 01.

*مجموعة العشرون (Group of twenty): هي منتدى دولي يجمع الحكومات ومحافظي البنوك المركزية ،من20 دولة والاتحاد الأوروبي ، تأسست سنة 1999،وذلك بهدف مناقشة السياسات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي ،حيث تمثل اقتصاديات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين مجتمعة حوالي 90%.

*التحالف المالي للشمول المالي(Alliance for Financial Inclusion)هو شبكة من واضعي سياسات الشمول المالي مقرها الرئيسي في كوالالمبور، ماليزيا، وقد تأسست في عام 2008 ،تتمثل رسالته في تبني سياسات مالية شاملة في الدول النامية لمواجهة الفقر وتضم الشبكة اكثر من100مؤسسة مالية من أكثر من 89دولة

[2]نغم حسين نعيمة ، احمد نوري حسن، **مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**، المؤتمر العلمي التخصصي الرابع ، الجامعة التقنية الوسطى، الكلية التقنية الإدارية ،بغداد،28-2018/11/29 ،ص 31.

السنة وبعد أول تجربة للدول في هذا المجال حيث كان يضم 94 دولة من الدول النامية ممثلة في 119مؤسسة تنقسم إلى وزراء وزارات مالية وبنوك مركزية، حيث تمثلت مهام هذه الدول في التزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ السياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية إلى كافة أفراد المجتمع وبتكلفة منخفضة[1]، بالإضافة إلى تبني قادة المجموعة العشرين (G20) هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في التنمية الاقتصادية والمالية وناقش ذلك على أوسع نطاق وشهدت العديد من التطورات على مراحل متعددة تمثلت في:

- قمة بتسبرغ في 25 سبتمبر /ايلول 2009 من اجل إنشاء مجموعة خبراء الشمول المالي ومن أهم القادة فيها (جين تاو، باراك أوباما، رجب طيب أردوغان)؛
- قمة تورونتو في حزيران/ يونيو 2010 من أجل تحديد تسعة مبادئ للشمول المالي؛
- قمة سيول تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 اعتراف قادة المجموعة (G20) رسميا بالشمول المالي كأحد الأركان الرئيسية التاسعة لخطة التنمية العالمية[2].

أما في سنة 2010أكثر من 55دولة قامت بتحقيق الشمول المالي وقام أكثر من 30 بلد بإعداد إستراتيجية وطنية بهذا الشأن وبالنسبة لسنة 2003 تم فيها إطلاق البرنامج العالمي من قبل مجموعة البنك الدولي بهدف الاستفادة من روح الابتكار وذلك بتعميم الخدمات المالية ومن بين الدول التي قامت بتنفيذ هذه استراتيجيات الولايات المتحدة وماليزيا.[3]

- ❖ تطور الشمول المالي على مستوى العالم بين عامي 2014 إلى2017؛
- ❖ ارتفع عدد السكان الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية من 62 في المائة من السكان البالغين في عام 2014 إلى 69 في المائة في عام 2017؛
- ❖ تعد الدانمارك الدولة الأولى على مستوى العالم في الشمول المالي، حيث تبلغ نسبة الشمول المالي للأفراد بها 9.99 في المائة في عام 2017؛

3وقرة كريمة وآخرون، **واقع الشمول المالي وتحدياته الاردن و الجزائر نموذجا**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04 ،العدد 02 ،جامعة ميلة، الجزائر، 2020، ص 145.

[2]امال زواغي و فريال زواغي، واقع **الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية –دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بميلة**– مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر، 2021/2020، ص 21.

[3]رفيقة صباغ، سليمة غرزي، **الشمول المالي في الدول العربية.. واقع وآفاق**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10 ،العدد 02، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر ،2020، ص 515.

- ارتفعت نسبة الشمول المالي في الدول النامية من 54 في المائة إلى 63 في المائة ما بين عامي 2014 و 2017؛
- رغم ارتفاع نسبة الشمول المالي للإناث في الدول النامية، إلا أن مستويات الشمول المالي للإناث تعتبر أقل مقارنة بمثيلاتها بالنسبة للذكور بنحو 9 نقاط مئوية.

ومن خلال ما سبق و معرفتنا لمفهوم الشمول المالي استنتجنا الشكل التالي:

الشكل رقم (01): حلقة الشمول المالي

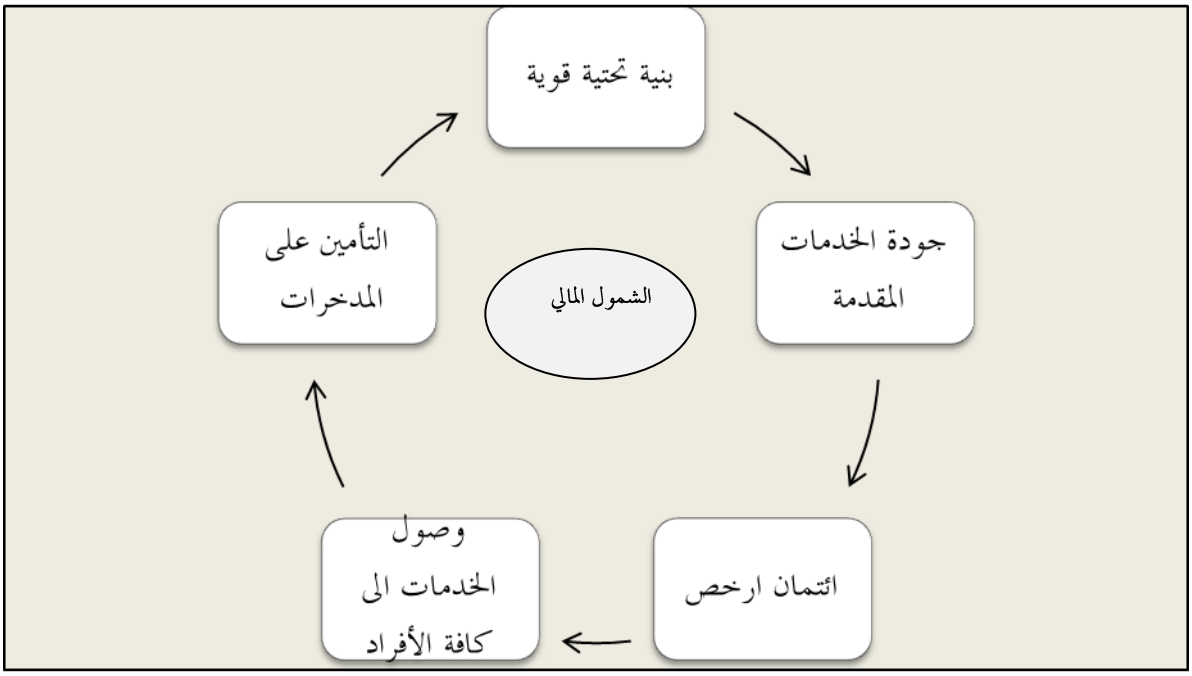

المصدر:من اعداد الطالبتين اعتمادا على ما سبق.

ثالثا: أهداف الشمول المالي

للشمول المالي العديد من الأهداف نذكرها فيما يلي[1]:

1آية عادل محمود، **اثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك**، مجلة الدراسات المالية و التجارية ،العدد 03،مصر، 2021، ص. ص 377-379.

1. على مستوى الدولة:

- أن تكون التعاملات المالية معروفة لدى الأفراد وواضحة للدولة مع ارتفاع حصيلة الضرائب ومنع التهريب الضريبي يتجه الأفراد للدخل الإلكتروني من أجل الحصول على الشفافية والوضوح؛
- يساعد النظام الإلكتروني في سرعة استرجاع إيرادات الدولة وزيادة عمر العملات الورقية وبالتالي التوفير في التكلفة وطباعة هذه العملات؛
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأجل مما يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم وأسعار الفائدة على إقراض البنوك والحفاظ على القوة الشرائية للفرد وبالتالي ارتفاع نسبة الاستثمارات الحقيقية التي تؤدي إلى زيادة فرص العمل.

2. على مستوى القطاع المصرفي:

- زيادة قدرة القطاع المصرفي على التوسع في الاستثمارات من خلال:
  - التوسع في أجهزة الصراف الآلي؛
  - انتشار الفروع البنكية؛
  - انتشار نقاط البيع؛
  - تقديم خدمات مالية ملائمة وفقا لرغبات واحتياجات العملاء.
- جذب كل من الفئات محدودة ومتوسطة الدخل وسكان المناطق النائية من أجل أن تكون تعاملاتهم المالية مع القطاع المصرفي ثم تحسين أرباح القطاع المصرفي وزيادة أسعار الأسهم في السوق مما ينعكس بالإيجاب على الأداء المالي؛
- زيادة عدد المتقاعدين في القطاع المصرفي يؤدي إلى زيادة السيولة البنكية؛
- تعزيز قنوات الاتصال الفعالة بين القطاع المصرفي والعملاء؛
- التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة في التعاملات المالية.

3. على مستوى العملاء:

- زيادة كل من الوعي والثقافة لدى العملاء من أجل أن تكون اختياراتهم المالية مبنية على معلومات صحيحة؛
- تسهيلات السداد الإلكترونية المقدمة للعميل تتميز بالكفاءة والمرونة وبتكاليف معقولة؛
- تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية؛

- الاهتمام بشكاوى العملاء والتعامل معها بموضوعية؛
- الحد من مخاطر التعامل النقدي؛
- الحصول على تمويل بنكي في حالات الطوارئ عند امتلاك العميل لحساب بنكي.

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

أولا:أبعاد الشمول المالي

1- حسب منهجية البنك الدولي:

تنقسم أبعاد الشمول المالي حسب المنهجية التي وضعها البنك الدولي إلى 5أبعاد هي[1]:

-البعد الأول:استخدام الحسابات المصرفية

•الأشخاص البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل

الصغرى؛

- الغرض من الحسابات الشخصية أو التجارية؛
- عدد معاملات السحب والإيداع؛
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

- البُعد الثاني:الادخار

- النسبة المئوية للأشخاصالبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية؛
- النسبة المئوية للأشخاص البالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي؛
- النسبة المئوية للأشخاص البالغين الذين قاموا بالادخار خلال 12 شهر الماضية مثال في المترل.

- البُعد الثالث:الاقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية.

[1]Asli Demirguc-kunt, Leora Klapper, **Measuring Financial Inclusion The Global Findex Database** (the world bank): Development Research Group,Finance and Private Sector Development Team, April 2012.

- **البُعد الرابع:المدفوعات**

• النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية؛

• النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12شهر الماضية؛

• النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

- **البُعد الخامس:التأمين**

• النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛

• النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

2- حسب ما اتفق عليه قادة مجموعة العشرون (G20) مع توصية الشراكة العالمية للشمول المالي (GPF)*

في الأنظمة المالية يتم تقييم مستويات الشمول المالي من خلال مؤشرات تضم ثلاث أبعاد أساسية هي:

2-1الوصول للخدمات المالية:

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، تطلب تحديد مستويات للوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي... الخ) يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية

2-2 استخدام الخدمات المالية:

يشير إلى مدى استخدامات العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد ذلك يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام الاستخدام خلال فترة زمنية معينة

2-3 الجودة في إنتاج و تقديم الخدمات المالية :

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى السنوات الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لا بد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. فعدم الوصول للخدمات المالية لا يزال مشكلة ويختلف

بحسب البلد ونوع الخدمات المالية. ومع ذلك فان النضال من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا حيث يتطلب من المهتمين دراسة، قياس، مقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة بعد الجودة للشمول المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك [1].

ثانيا:مؤشرات الشمول المالي

لضمان إمكانية قياس وتطبيق ومقارنة يجب أن توضع مؤشرات الشمول المالي وفق معايير دقيقة تحتوي على بيانات ومعلومات اكبر عدد من جوانب أبعاد الشمول المالي وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول (1): أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي

الأبعاد	مؤشرات القياس
الوصول للخدمات المالية	-عدد نقاط الوصول لكل 10000من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛ - أجهزة الصراف الآلي لكل 1000كيلو متر مربع؛ - حسابات النفوذ الإلكترونية؛ -مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛ - النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.
استخدام الخدمات المالية	-البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي؛ - البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم؛ - البالغين حملة وثائق التأمين؛

[1] حنبن محمد بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء** -دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة- رسالة ماجستيرفي إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2017 ، ص 28-29.

	– عدد معاملات الدفع غير النقدية (الإيداع والسحب)؛ – ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية؛ – المحتفظين بحساب بنكي؛ – التحويلات؛ – الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية؛ – الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية.
الجودة في إنتاج وتقديم الخدمات المالية	**1.تحمل التكاليف:** • معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي لأجور؛ • متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي؛ • متوسط تكلفة تحويلات الائتمان؛ • نسبة العملاء الذين أفادوا بان رسوم المعاملات المالية غالية الثمن. **2.الشفافية:** • نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي؛ • وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. **3.حماية المستهلك:** • مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية؛ • مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3إلى 6 أشهرالأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل؛ • نسبة العملا ء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع. **4.الراحة والسهولة:** • نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية. **5.التثقيف المالي:**

	• حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية السياسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع.

المصدر: مروى قاسيمي، دنيا ترايكية، **دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي (دراسة تحليلية لعينة من البنوك الجزائرية للفترة 2011-2019)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة برج بوعريريج، الجزائر،2020-2021،ص.ص 10-11.

الشكل (2) الأبعاد الأساسية للشمول المالية

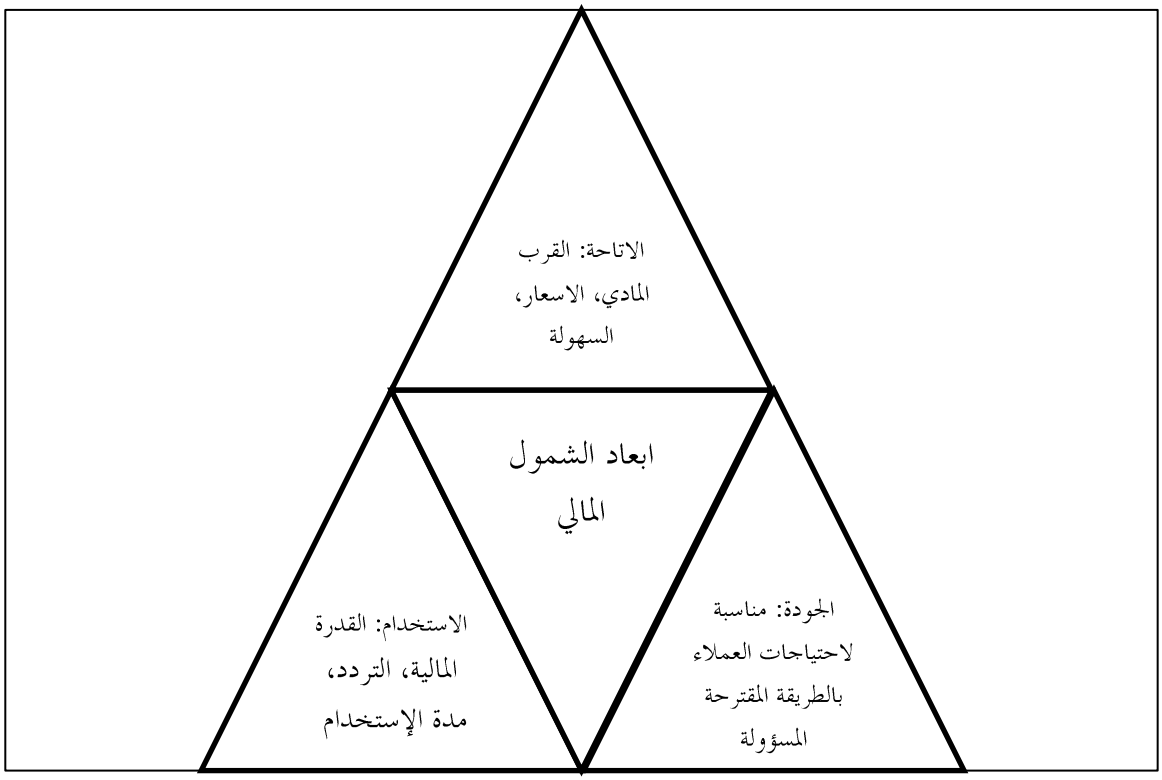

المصدر : نسرين بوزاهر، **منيرة زياني، دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، المنعقد يوم 26سبتمبر2019، ص4.

المطلب الثالث: متطلبات و معوقات ومبادئ الشمول المالي

أولا: متطلبات الشمول المالي

متطلبات تحقيق الشمول المالي هي:[1]

[1] آية عادل محمود، **مرجع سابق** ، ص 379، 380.

1.الدراسة الجيدة للسوق المصرفي لمعرفة مدى جدوى الخدمات المصرفية الموجودة وتناسبها مع فئات المجتمع؛

2. دراسة احتياجات السوق المصرفي وتحقيقها؛

3. متابعة العملاء ومدى رضائهم عن الخدمات المصرفية المتاحة؛

4. توفير المعلومات التي يحتاجها العملاء عن حساباتهم؛

5. توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم على اختيار الخدمات المناسبة لهم وإدارة حساباتهم بكل سهولة؛

6. العمل على تفعيل توفير دور الجهات الرقابية المختلفة أي كسب ثقة العملاء.

ثانيا: عوائق الشمول المالي

للشمول المالي الكثير من العوائق نذكر بعضها في ما يلي[1]:

1. زيادة نسبة الأمية المالية مما يؤدي لجهل بعض الأفراد بالخدمات مصرفية؛
2. ارتفاع أسعار الفائدة؛
3. ارتفاع معدلات البطالة؛
4. ارتفاع معدلات التضخم؛
5. انتشار ما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي؛
6. السياسات الخاطئة وغير راشدة؛
7. فقدان ثقة الأفراد؛
8. الخدمات التقليدية وهذا يعود لهيمنة القطاع المصرفي الحكومي؛
9. عدم موائمة البيئة التشريعية للتطورات الحاصلة في الساحة المصرفية؛
10. افتقار إلى البنية التحتية المالية المتطورة.

ثالثا: مبادئ الشمول المالي:

[1] مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2017، ص 10،11.

حسب المجموعة العشرين(G(20نلخص أهم المبادئ في[1]:

1.**القيادة:** وتهدف إلىإيجاد التزام واسع لدى الجهات الحكومية والأطراف المشاركة لتحقيق الاشتمال المالي للمساعدة في تخفيض حدة الفقر،حيث أثبتت التجارب الدولية بان قيادة الاشتمال المالي يجب أن تكون على المستويات العليا الحكومية لتعزيز وزيادة نسبة الاشتمال المالي؛

2. **التنوع:** تنفيذ سياسات تعزز المنافسة وتقديم محفزات تشجيعية للوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بالشكل الصحيح، وكذلك توفير خدمات مالية متنوعة مثل (التوفير، الاقتراض، التحويل، التأمين والاستثمارات المالية) بحيث يكون هناك تنوع في مزود الخدمات المالية وطرق تقديمها؛

3. **الابتكار/التجديد:**من الضرورة تعزيز الابتكارات التكنولوجية باعتبارها وسيلة لتوسيع وتسهيل الوصول للخدمات المالية واستخدام النظام المالي وما يشمل ذلك كضرورة لتحديد نقاط الضعف في البنية الأساسية للنظام المالي ،مما يؤدي إلى الانتشار السريع للخدمات المالية ووصولها إلى الفئات المهمشة في المناطق الريفية والقروية مع مراعاة تقليل تكلفة تقديمها وان تكون ملبية لمتطلبات واحتياجات الفئات المستهدفة.

4.**الحماية:** إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلكين،بحيث تكون حمايتهم مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء؛

5.**تمكين العملاء:** تمكين العملاء من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية فإنه لابد من تطوير قدراتهم وثقافاتهم المالية من خلال:

- الثقافة المالية: وهي القدرة على فهم المعلومات الأساسية عن المنتجات والخدمات المالية؛
- القدرات المالية: وهي تمكين العملاء من اتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم؛
- آلية معالجة الشكاوى: وهي القدرة على معالجة شكاوي العملاء من خلال آلية واضحة وآمنة.

6. **التعاون:** ضرورة إيجاد بيئة عمل واضحة وبمحددات تقوم على التنسيق الواضح داخل القطاع الحكومي وتشجع على الاستشارة والشراكة داخل القطاع الحكومي ومع الشركاء الآخرين خارج القطاع، حيث يجب

[1] مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **مرجع سابق**، ص 24 – 26

تحديد المؤسسة التي تقود وتنسق مع الجهات الحكومية الأخرى وتنظم وتتابع عمليات الشراكة مع الشركاء الآخرين لتحديد دور كل طرف بالمجموعة بشكل واضح؛

7. **المعرفة:** يجب توفير بيانات كافية واستخدامها لإنشاء سياسة تستند على أدلة وأدوات قياس لكل من الجهة الرقابية ومزودي الخدمات والمنتجات المالية، حيث أن توفر البيانات المناسبة والموثوقة يعتبر أمر ضروري لعملية تصميم وإعداد سياسة الاشتمال المالي؛

8. **التناسب:** وضع واعتماد سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة وتذليل المعوقات في التشريعات الحالية؛

9 . **الإطار العملي:** يجب أن يستند الإطار العملي العام على المعايير والممارسات الدولية الفضلى، حيث تم تصميم تلك المعايير بطريقة مرنة تتناسب مع ظروف الدول المختلفة.

فنستنتج أن هذه المبادئ هي مرآة عاكسة للظروف المساعدة على الابتكار في مجال الشمول المالي وحماية كل من العملاء الماليين والاستقرار المالي في نفس الوقت وهي تهدف إلى المساعدة في توجيه واضعي السياسات في عملية صنع القرار وهي أيضا تتصف بالمرونة بدرجة كافية على مواجهة المخاطر.

ونلخص هذه المبادئ في الشكل التالي:

الشكل رقم (3):مبادئ الشمول المالي

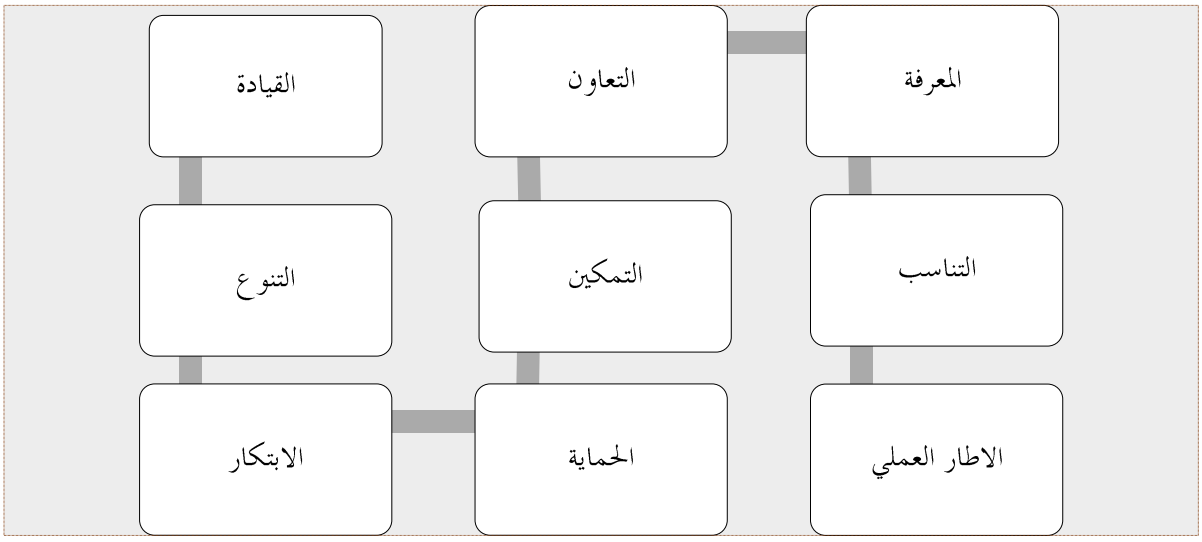

المصدر:**من إعداد الطالبتين**

المطلب الرابع:سياسات الشمول المالي

لإبراز دور الشمول المالي والوصول لنتائج ايجابية تنعكس على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء وجب تفعيل سياسات الشمول المالي التالية الذكر[1]:

1.سياسة الهوية المالية

بدا صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المحدود ولذلك فان هذه السياسة تقوم بتحويل تاريخ المعاملات المالية للعملاء إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات الائتمانية الخاصة بالتمويل؛

2.إصلاح البنوك الحكومية

في القطاع المصرفي تلعب البنوك الحكومية دورا هاما حيث تساهم في تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء خاصة وأنها تستخدم بشكل واسع في تشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان؛

3.الوكيل البنكي

إن البنوك لوحدها ليست مجدية اقتصاديا فهي تحتاج إلى سياسات تحسن عجلة الشمول المالي إذ أن نقاط البيع بالتجزئة الموجودة حاليا لا تحول الصيدليات ومكاتب البريد والمحلات التجارية إلى الوكلاء للبنوك فحسب بل إلى وكلاء للشمول المالي التعاونيين، حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد إجراءات التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة؛

بالإضافة إلى انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للطبقة الفقيرة مما قلل بشكل كبير تكلفة المعاملات كما إن التحويلات المالية أصبحت أكثر سهولة لأنه يتم وصولها بنفس الوقت؛

[1]بوشيبة صلاح الدين، **واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة،2022، ص20.

4.تنويع مقدمي الخدمات:

يتم الاعتماد على استراتيجيات تنظيمية ورقابية لإدارة مخاطر ترخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإبداعية.استراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الأصغر تشمل[1]:

- ❖ تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإبداع الصغير ؛
- ❖ تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير حكومية؛
- ❖ تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.

5.حماية المستهلك:

تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية ويتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين إن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا.

المبحث الثاني: ماهية الأداء البنكي ودور الشمول المالي في تحسينه

تمثل البنوك قطاعا هما في الاقتصاد الوطني ولها دور رئيسي في دعمه وتطويره وتعتبر الوسيط الآمن بين المستثمرين والمدخرين فمن الواجب تقييم أدائها وذلك لمعرفة مدى كفاءة البنك في استخدام الموارد المتاحة وكيفية التنسيق بينها وقدرتها على تحقيق أهدافها من أجل ضمان استمراريتها قدراتها وقوة قدرتها على المنافسة واستيعابها للإمكانيات والتطورات التكنولوجية وإضافة إلى معرفة تأثير الشمول المالي عليها وعلى أدائها وسيتم في هذا المبحث إعطاء صورة عن الأداء البنكي وأهم مؤشرات قياسه في البنوك التجارية وتبيين العلاقة بين كل من الأداء البنكي والشمول المالي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء البنكي

لا يختلف الأداء البنكي عن باقي المؤسسات الأخرى حيث يعرف الأداء انه قدرة المؤسسة على مدى تحقيقه لأهدافها أي انه النتيجة النهائية لقدرة وإمكانيات الشركة في الوصول إلى الأهداف المرجوة بالاعتماد على مواردها المتاحة في ظل البيئة التي تنشأ بها الداخلية منها والخارجية.

أولا: تعريف الأداء البنكي

[1]حنين محمد بدر عجور، مرجع سابق، ص12.

تتعدد تعاريف الأداء البنكي:

الأداء البنكي من أكثر الميادين استخداما لتقييم حصيلة نشاط البنوك التجارية فهو يتميز بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه البنوك إلى المسار الصحيح وبالتالي يمكن تعرفه بأنه انعكاس للمركز المالي للبنك المتمثل في الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر أما مصطلح الأداء المصرفي فهو مفهوم صعب التعريف والقياس حيث يعرف على أنه النتيجة النهائية لنشاط البنوك التجارية لأنه يعتمد على التحليل المالي من أجل معرفة نقاط القوة والضعف لدى البنوك التجارية[1]

الأداء البنكي هو العلاقة بين المنجزات المتحققة والجهد المبذول لتحقيقها وتتضمن المنجزات وحدات المخرجات من السلع أو الخدمات المقدمة أما الجهد فيتمثل في وحدات المدخلات اللازمة لتحقيق تلك المخرجات فيكون قياس الأداء بالمقارنة بين مدخلات فترة زمنية معينة ومخرجاتها[2].

الأداء البنكي هو النتائج المرغوبة التي يتوقع أن يحققها المصرف في المدى القريب والبعيد ويتم تحديده بالمخرجات المتوقعة من العمليات والنشاطات ويمكن أن يمثل النواتج المتوقعة لعمليات المصرف ومخرجاته وغالبا ما يوصف هذا النوع من الأداء بناتج عملية معينة أو بعض العمليات فيوصف بالأداء التشغيلي[3].

مما سبق نستخلص أن الأداء البنكي هو العملية التي تقوم من خلالها البنوك التجارية باستخدام موارده المتاحة من اجل تحقيق أهدافها المتوقعة وذلك بأقل تكاليف واكبر عوائد إضافة إلى تعزيز الايجابيات ومعالجة السلبيات.

المطلب الثاني: مفهوم تقييم الأداء البنكي و مؤشراته

أولا: مفهوم تقييم الأداء البنكي

تقييم الأداء البنكي هو عملية إدراج مؤشرات تقيس مستوى الأداء الفعلي ومقارنته بالأهداف المطلوبة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، من اجل تقليص فجوة الانحرافات بينهما حتى تتمكن البنوك من البقاء و الاستمرار على المدى الطويل وهذا ما يكسبه أهمية بالغة.[1]

[1]Shorouq Tomar and AdelBino: **Corporate governance and bank performance, evidence from Jordanian banking industry**, Jordan journal of business administration, university of Jordan, volume 8, no 2, 2012, p358.

[2]حاكم محسن الربيعي، حمد عبد، **حوكمة البنوك وأثرها في العائد والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015 ، ص 145.

[3]عدي صفاء الدين فاضل و مسلم علاوي شبلي، **تأثير حوكمة المعلومات المحاسبية في تحسين الاداء المصرفي – دراسة مقارنة في قطاعي المصارف الخاصة و الحكومية**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 6، العدد 25، 2009، ص52.

ثانيا: مؤشرات تقييم الأداء البنكي

تعد المؤشرات من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء البنكي وهي كثيرة وفي هذا المطلب سنركز على أهم هذه المؤشرات:

اولا: حسب معيار (CAMELS)

CAMELS هو معيار يشمل عدة مؤشرات يشار إليها اختصارا حسب ترتيبها وهذه المؤشرات المستخدمة في هذا المعيار تميز لنا أداء البنوك التجارية المتعثرة عن البنوك ذات الأداء السليم.

الجدول رقم (2): معاني حروف نموذج CAMELS

أحرف النموذج	معاني الأحرف
C :capital Adequacy	مدى كفاية رأس المال حماية المودعين و تغطية المخاطر
A :Asset Quality	جودة المنتوجات من قيمتها الصافية
M :Management Quality	إدارة ومستوى كفاءتها والتزاماتها بقوانين المنضمة للعمل المصرفي
E :Earning Management	مستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف و زيادة رأس المال
L :Lidity Position	يرمز لقياس السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية

المصدر: شوقي بورقبة، **طريقة Camel في تقييم البنوك الإسلامية**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفيةARFBS ، العدد 1، 2011، ص 144.

ويتم التصنيف وفق هذا المعيار من الدرجة الأولى التي ترمز للبنك ذو الأداء الأفضل إلى غاية الدرجة الخامسة التي ترمز للبنك ذو الأداء الأدنى بحيث[2]:

- البنوك التي يكون تصنيفها (1) و (2) هي السليمة بصورة أساسية في معظم النواحي، وتعتبر هذه البنوك ذات إدارة تمتاز بضمان الاستمرارية وصلاحية السلامة المصرفية
- البنك الذي يكون تصنيفه (3) يواجه بعض نقاط الضعف ويستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصحيح في إطار زمني معقول.

[1]دغنوش العطرة، **استخدام شبكة الأنترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية و اثرها على الاداء البنكي**،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية ،نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة، الجزائر، 2016\2017،ص24.

[2]سليمان بن بوزيد، **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ، 2016-2017، ص 25.

- البنوك التي يكون تصنيفها (4) و(5) تشير لوجود مشاكل جدية فيتطلب رقابة هادفة للإجراءات الصحيحة

الجدول رقم (3): تصنيف البنوك وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي

مقايس التصنيف	تصنيف المجموعة	تصنيف التحليل
01	1.4 - 1	قوي
02	2.4 - 1.6	مرضي
03	3.4-2.6	معقول
04	4.4 - 3.6	هامشي (خطر)
05	5– 4.6	غير مرضي

Source : Rahul KantiDatta, **CAMELS Rating System Analysis of Bangladesh Bank:Source** in Accordance with BRAC Bank Limited .Submission of Internship Report, BRAC Business School BRAC University, January 19, 2012, p10.

يعتمد هذا المعيار على مجموعة من المؤشرات لتقييم وترتيب البنوك الخاضعة لتقدير السلطات النقدية تتمثل في ما يلي:

1. كفاية رأس المال:

تعمل البنوك التجارية على أن تكون لها رؤوس أموال كافية لتغطية احتياجاتها من المعدات والتجهيزات وغيرها من الأصول الثابتة، وكذلك ما يلزمها من أموال حتى تتمكن من البدء في تحقيق الأرباح، وأيضا لمقابلة المخاطر المتوقعة من استخدام الأموال، إذ يرتبط حجم رأس المال في البنوك التجارية بقدر هذه المخاطر، وأهمها المخاطر الائتمانية إذ تؤدي إلى تدهور قيمة الأصول المتواجدة على قروض وسلفيات. ويتكون رأس مال البنك التجاري من رأس المال المدفوع والاحتياطات والمخصصات والأرباح المحتجزة وعلاوات الإصدار ويتصف رأس مال البنك التجاري بالصغر النسبي مقارنة بالودائع، وهذا يؤدي إلى ضعف هامش الأمان للمودعين، لذا فإن الحفاظ

على ملاءة رأس المال في البنك التجاري يعد أمرا هاما وضروريا لدعم ثقة المودعين، حتى يتمكن البنك من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته المالية الكفيلة بضمان أداء سليم ومتميز للبنك وتضم مؤشرات ملاءة رأس المال عدة أنواع، من أهمها[1]:

- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول؛
- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع؛
- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض؛
- خطر الائتمان.

2. جودة الأصول:

تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: سلامة السياسة الائتمانية والالتزامات، مستوى القروض غير المتعثرة على إجمالي المحفظة، كفاية المخصصات المرتبطة بالأصول، المخاطر الائتمانية الناتجة عن العمليات خارج الميزانية، التركيزات في القروض والاستثمارات المالية، المقدرة على تحصيل القروض غير المنتظمة وكفاية نظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات.

3 . كفاءة الإدارة:

تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: مستوى ونوعية إشراف مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، كفاءة وقدرة القائمين على الإدارة، المقدرة على التخطيط وعلى إدارة المخاطر، فعالية نظم المعلومات، كفاية نظم الرقابة الداخلية، كفاية واستقلالية المراجعة الداخلية، الالتزام بالقوانين والتعليمات، الاستجابة لتوجيهات السلطة الرقابية ومراقبي الحسابات، توافر كوادر مناسبة وتركز السلطة من عدمه، ملاءمة سياسة الأجور ومعاملات المديرين وكبار المساهمين

4 . الربحية:

تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: الحجم والنوع على الاستقرارية، المقدرة على تدعيم رأس المال، مستوى المصروفات بالمقارنة بحجم الأعمال، كفاية المخصصات والمقدرة على تدعيمها، حجم الأصول غير المنتظمة، مدى احتمالات انخفاض مستوى الأرباح نتيجة لمخاطر السوق.

[1] نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**،الطبعة لأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ،ص 27.

5 .السيولة:

تتمثل نقاط التقدير في هذا المؤشر فيما يلي: كفاية مصادر السيولة بالمقارنة بالاحتياجات الحالية والمستقبلية، المقدرة على توفير سيولة بتكلفة مناسبة، حجم الأصول القابلة للتحويل إلى نقدية دون خسائر تذكر، الحجم المتوقع استخدامه من الارتباطات على الحدود الائتمانية، موارد قصيرة الأجل لتمويل أصول ذات آجال طويلة، استقرار الودائع الكفاءة في إدارة الأصول والالتزامات.

6 . الحساسية لمخاطر السوق:

يتم ذلك بدراسة الحساسية لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الأوراق المالية، وكمثال يدرس آجال الأصول والالتزامات ومدى التناسب من حيث التسعير (العائد) وسلم الآجال لكل عملية وذلك لكل من: عناصر ذات سعر عائد ثابت والأجل المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق وعناصر ذات سعر عائد متغير والأجل المتبقي حتى تاريخ الاستحقاق، ويتم احتساب الفجوة في كل شريحة، وكذلك الفجوة التراكمية وإعداد السيناريوهات والاقتراحات اللازمة للحد من أي مخاطر من هذا النوع والتحكم فيها.

ثانيا : معيار الربحية (ROA) و(ROE) كنموذج لقياس الأداء البنكي

تركز البنوك التجارية في عملية تقييمها لأداء على جانب الربحية في نشاطها و الربحية تقسم الى جزئيين هما العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات أو الأصول حيث تعتبر هاتين النسبتين الأكثر استعمالا في قياس اداء البنوك التجارية .

1- العائد على الموجودات او الأصول (ROA) : هو مؤشر للكفاءة الإدارية، فهي تبين مقدرة البنك التجاري على تحويل الموجودات إلى أرباح صافية، وهي تحدد مؤشر العائد على الأصول (ROA) بمؤشرين هما:

- ✓ **هامش الربح :** يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، بحيث يقاس هامش الربح بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على المداخيل التشغيلية؛

✓ **منفعة الأصول** :ويسمى أيضا استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأفضل للأصول

والموجودات أي إنتاجية الأصول، بحيث يقاس منفعة الأصول بقسمة المداخيل التشغيلية على مجموع الموجودات أو الأصول.

صافي الدخل يساوي مجموع المداخيل أو الإيرادات التشغيلية مطروحا منها المصاريف والضرائب فإن مؤشر العائد على الأصول يمكن كتابته على النحو التالي :

$$\text{معدل العائد على الموجودات أو الأصول (ROA)} = \frac{\text{الايرادات} - (\text{المصاريف التشغيلية} + \text{الضرائب})}{\text{مجموع الموجودات او الاصول}}$$

و يمكن الاستنتاج ان :

$$\text{معدل العائد على الموجودات أو الأصول ROA} = \text{منفعة الأصول} + \text{هامش الربح}$$

هذه الصيغة تركز على الأداء الأفضل أو الأداء السيئ فإذا حققت المؤسسة عائد على الأصول مرتفع فسيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم والمراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

2-العائد على حقوق الملكية (ROE) :يعتبر مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف الباحث David Coleكإجراء لتقييم أداء البنوك التجارية في ذلك الوقت من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل المالي من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل، يحسب معدل العائد على حقوق المالية كالآتي:

$$\text{معدل على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ملاحظة: كلا المعدلين يعتمد على صافي الدخل، حيث أن صافي الدخل يساوي مجموع الإيرادات مطروح منها المصاريف التشغيلية والضرائب [1].

3- مضاعف الملكية (EM) :

تبين قدرة القرارات المالية التي تتخذها إدارة المصارف بشأن استخدام القروض في هيكلها المالي ، أي تمويل بالديون، مقارنة بحقوق الملكية، وبما يؤدي إلى تعظيم معدل العائد على حق الملكية ومن ثم فان إدارات المصارف التجارية تستخدم بصورة كبيرة آلية الرفع المالي– وهي الأموال ذات الكلفة الثابتة أو المنخفضة – لزيادة العائد على حقوق الملكية إلى المستوى الذي تتنافس بهمع العائد لأصحاب رأس المال في الشركات غير المالية

تظهر هذه النسبة، إعادة المرات التي يضاعف فيها العائد على الأصول بسبب الرفع المالي وهي تشير إلى المعدل الذي يمكن أن تنخفض فيه موجودة في البنك الكلية قبل أن يتأثر وضع دائني المصرف أي المودعين والمستثمرين الخارجيين فيه ويمكن حساب هذه النسب من قسمة مجموع الموجودات على حقوق الملكية وفق الصيغة الآتية:[2]

$$\text{مضاعف الملكية EM} = \frac{\text{مجموع الموجودات او الاصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

ما يستفاد من هذه الصيغة أنها تفسر الأداء بشكل أفضل، فإذا حققت مؤسسة ما أو بنك عائد على حقوق الملكية مرتفع أو منخفض فإنه يمكن تتبع أو إرجاع سبب هذا الارتفاع أو الانخفاض إلى العائد على الأصول أو إلى الرافعة أو لكليهما، و إذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق لملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء وبالمقابل فإذا تحقق العائد على حقوق الملكية المرتفع من خلال إدارة ممتازة للأصول محصلة للكفاءة والإنتاجية فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحليين والمساهمين عن إدارة المؤسسة [3].

---

[1] سليمان بن بوزيد، **مرجع سابق**، ص. ص 28-31 .

[2] عبد الحسين جاسم محمد واحمد حسين الموسوي، تقييم **مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية بحث مقارن لعينة من المصارف التجارية العراقية و الإماراتية للمدة من 2004 ــ 2009**، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 8، العدد 31، 2012، ص 218.

[3] سليمان بن بوزيد ، **مرجع سابق** ، ص 31.

4- العائد على الودائع (ROD) :

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المصرف على توريد الأرباح منه الودائع التي ينجح في الحصول عليها ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المستحق للمصري بعد دفع الضرائب يقاس بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموعة الودائع وكما في المعادلة الآتية:[1]

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الودائع}}$$

وبارتفاع هذا المعدل يتبين الاستغلال الأمثل للودائع في تحقيق الأرباح

العائد على الأموال المتاحة (ROR):

يصور هذا المعدل ربحية الأموال المتاحة للتوظيف في المصرف وهي تشمل الودائع وحقوق الملكية وان الخصوم (المطلوبات) الأخرى لا تعد أموالا متاحة للتوظيف وإنما تنشأ نتيجة تصرفات إدارية معنية وأن هذا المؤشر يقيد صافي الأرباح المتولدة إلى جملة الموارد المتاحة، يقاس بقسمة صافي الربح على الودائع وحق الملكية و كالآتي[2]:

$$\text{العائد على الأموال المتاحة} =$$

ثالثا: معيار القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) كنموذج لقياس الأداء المصرفي*:

يستند مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة على أن مبدأ المنظمة يقوم على خلق ثروة للمساهمين من خلال تحقيق فائض يفوق التكلفة الإجمالية لرأس مال المستثمر وتقوم القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر للأداء المالي الداخلي على الصلة الموجودة بين أرباح المنظمة وقدرتها على خلق الثروة.

أما فيما يتعلق بالبنوك التجارية فإن مدخل القيمة المضافة يوفر مؤشرات هامة وأساسية لتقييم الأداء فيها، بحيث تركز هذه المؤشرات بشكل أكبر على عوامل خلق القيمة بدلا من القيمة نفسها، وتظهر أهمية القيمة المضافة أو

[1] عبد الحسين جاسم واحمد حسين الموسوي،**مرجع سابق**، ص219.

[2]. الحسين جاسم و احمد حسين الموسوي، **مرجع سابق**، ص219.

*يمثل هذا الاختصار الأحرف الأول للترجمة للإنجليزية لمصطلح القيمة الاقتصادية المضافة. Economic value Added

كما يطلق عليها "بالقياس المالي للإنتاجية" في قدرتها على تبيان مساهمة وإضافة البنك التجاري في كلفة السلع والخدمات الوسيطة المشتراة من الغير والمستخدمة في عمليات تقديم الخدمات.

فالقيمة المضافة تقيس المجهود الإنتاجي الذي يسهم به البنك التجاري باستخدام جميع موارده في سبيل تحقيق هدف المخرجات، وذلك بتداخل وتعاون كافة عوامل الإنتاج في مجال النشاط المصرفي.

ويوجد أسلوبان لقياس القيمة المضافة، فالقيمة المضافة إما تكون إجمالية أو صافية، والفرق بينهما يتمثل في معالجة اهتلاك الأصول الثابتة، ففي القيمة المضافة الإجمالية يظهر الإهلاك فيها ضمن الاستخدامات، أما في القيمة المضافة الصافية فيعالج الإهلاك على أساس بند من بنود الكلفة التي تحسم من قيمة الإنتاج[1]

وفي إطار النظرية المحاسبية والفكر المالي المعاصر فإن مصطلح القيمة الاقتصادية المضافة تم طرحه في منتصف القرن العشرين تحت صيغ ومفاهيم مختلفة من ضمنه الدخل المتبقي الذي كان يقصد به الربح التشغيلي بعد الضريبة مخصوما منه كلفة رأس المال المستثمر، وفق المعادلة التالية :

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة –(تكلفة راس المال × مبلغ الاستثمار)

وبما أن المعادلة السابقة مبنية على عملية الطرح الحسابي بين متغيرين وبالتالي فإن النتيجة المحصل عليها ستكون إما موجبة أو سالبة ونادرا ما تكون معدومة، والاستفادة من ذلك في قياس النمو الحقيقي للربحية في الأجل الطويل وذلك كما يلي:

- **القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) موجبة:** بمعنى صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة أكبر من تكلفة الاستثمار وبالتالي سيكون هناك تأثير بالزيادة على أموال المساهمين من خلال الرفع من القيمة السوقية للشركة أو البنك؛
- **القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) سالبة:** بمعنى صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة أقل من تكلفة الاستثمار وبالتالي سيكون هناك تأثير بالنقصان على أموال المساهمين من خلال التخفيض من القيمة السوقية للشركة أو البنك.[2]

رابعا : بطاقة الدرجات المتوازنة (BSC) كنموذج لقياس الأداء المصرفية*:

---

[1] نادية سعودي، **مدى استخدام الاساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقيم آداء البنوك التجارية الجزائرية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة، 2017– 2018،ص42.

[2] سليمان بن بوزيد، **مرجع سابق**، ص34.

وجدت العديد من التعاريف أعطت معاني لبطاقة الأداء المتوازن منها أن بطاقة الأداء المتوازن هي عبارة عن نموذج لتقييم الأداء الشامل للوحدة الاقتصادية يتكون من مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية، تبين لنا نتائج تنفيذ الأداء وتربطها بإستراتيجية ورسالة تلك الوحدة من خلال أربعة محاور رئيسية هي: المحور المالي، محور الزبون، محور العمليات الداخلية ومحور التعلم والنمو.

يمكن القول أن بطاقة (BSC) عبارة عن إطار متكامل يترجم مشروع المستقبل وإستراتيجية المؤسسة في مجموعة متجانسة من مؤشرات الأداء، حيث تسعى العديد من المؤسسات إلى الإعلان عن قيم تقود نشاطها في شكل مبادئ تحدد الأسواق والمنتجات المستهدفة، وبالتالي فبطاقة (BSC) تحول مهمة واستراتيجية المؤسسة إلى أهداف بإمكانها أن تسجل في أربعة محاور: المحور المالي، محور الزبائن، محور العمليات الداخلية ومحور التدريب والتعلم، لتسمح هذه المؤشرات بإعداد التوازن بين الأهداف على المدى الطويل، النتائج المنتظرة ومحددات هذه النتائج، كما أن بطاقة الأداء الموازن تمكن المسيرين من متابعة النتائج المالية وفي نفس الوقت تسمح بمتابعة التقدم المحقق في تطور الكفاءات واكتساب أصول غير ملموسة أخرى، تلزمها لدعم نموها المستقبلي[1].

المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء البنكي و العوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم له

أولا: مراحل تقييم الأداء البنكي

إن عملية تقييم الأداء واحدة من العمليات الأساسية في مجال الإدارة حيث أن المنشآت المالية في حالة تغيير مستمر فإن الإدارة تواجه قضية أساسية وهي تعديل خياراتها الاستراتيجية بصورة دائمة. إذ أن تقويم الأداء يساعد في وضع العلاج اللازم للانحرافات قبل أن تتعقد الأمور نتيجة الاستمرار في التنفيذ الخاطئ، وتمر عملية تقييم الأداء البنكي وفق خمسة مراحل هي:

المرحلة الأولى:جمع البيانات والمعلومات الإحصائية

هي عملية جمع المعلومات والبيانات الإحصائية والمؤشرات والتقارير اللازمة بهدف حساب النسب والمعايير المستخدمة في عملية التقييم قد تكون لسنة مالية محددة أو للسنوات السابقة بالإضافة إلى بيانات مختلف

*(Balanced Score carde) يمثل هذا الاختصار الأحرف الأولى للترجمة للإنجليزية لمصطلح بطاقة الدرجات المتوازنة.

[1]سليمان بن بوزيد، **مرجع سابق**، ص 93.

النشاطات التي يمارسها البنك التجاري سواء كانت في القطاع نفسه او في الاقتصاد الوطني او بعض البنوك في الخارج من اجل إجراء المقارنات [1]؛

المرحلة الثانية: تحليل ودراسة البيانات الإحصائية

لحساب المعايير والنسب اللازمة لعملية تقييم الأداء وجب مراعاة صلاحية ودقة المعلومات الإحصائية إذ يتعين توفير مستوى عالي من الثقة والاعتمادية [2]؛

المرحلة الثالثة: إجراء عملية التقييم

ويتم باستخدام النسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية التقييم أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه؛

المرحلة الرابعة: اتخاذ القرار المناسب عن عملية التقييم

في هذه المرحلة يتبين أداء البنك التجاري ما إذا حقق إخفاق أو نجاح أي مدى تنفيذ الأهداف المخطط لها، وحصر جميع الانحرافات في نشاط الوحدة ،مع تحديد الأسباب ثم اتخاذ الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات، وتوجيه البنك نحو الأداء الأفضل مستقبلا بوضع خطط للسير بنشاطه المالي [3]؛

المرحلة الخامسة: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات.

متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم، وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم وصياغة الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

ثانيا: العوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم لتقييم أداء البنوك التجارية

إن اختيار نظام متكامل وسليم لتقييم أداء البنوك التجارية يرتكز على نسب، أو مؤشرات مختارة بدقة وموضوعية، بما يضمن إجراء تقييم موضوعي مستند إلى الأسلوب العلمي المحقق للأهداف بكافة المستويات لغرض الحكم على مدى نجاح أداء البنوك التجارية، أو إخفاقه وبيان أوجه الخلل أو القصور في أدائها إن

---

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية قياس و تقييم**،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير،تخصص تسير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيض، بسكرة،2002، ص16_17.

[2] ادريس ثابت عبد الرحمان، المرسى جمال الدين محمد، **الإدارة الاستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص487.

[3] نصر حمود مزنان فهد، **مرجع سابق**،ص34.

وجدت مع بيان ابرز الخيارات

ا لموضوعية السليمة والعلمية لمجابهة أوجه الخلل تلك بما يضمن تحقيق أداء سليم للبنك التجاري.

1-العوامل التاريخية:

إن التطور التاريخي الحاصل في النشاط البنكي يرتبط بما صدر من تشريعات وقرارات كان لها تأثير مباشر على أنشطة البنوك وأحجامها وأعمالها المصرفية والتي من بينها[1]:

- ملكية البنوك سواء كانت عمومية أو خاصة؛
- مدى تطور الاقتصاد الوطني وآليات التمويل التي تعتمد عليها مؤسساته؛
- مدى توفر سوق مالي ومدى كفاءته؛
- مستوى المنافسة السائدة في السوق المصرفية المحلية.

2-العوامل الداخلية:

إن اختيار نظام سليم ومتكامل لتقييم الأداء يتطلب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة العوامل الداخلية وانعكاساتها على مختلف جوانب الأداء فالبنوك التجارية تمارس أنشطة اقتصادية متنوعة متمثلة في تجميع الأموال من مصادرها المختلفة وذلك وفق أساليب وقواعد، وأصول معينة وتوزيعها حيث تقوم على قاعدة أساسية هي أن البنوك لا تمتلك تلك الأموال المودعة لديها وإنما هي مؤتمنة عليها.

كما يتوقف نجاح البنك التجاري في تحقيق أغراضها، وأهدافها على حسن إدارته لمصادر أمواله، واستخدامها يحقق أكبر نفعا في ظل الظروف السائدة التي تتسم بالمنافسة الحادة التي تميز السوق المصرفية نتيجة دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية هذا السوق.

3-العوامل الاقتصادية:

يتأثر الأداء البنكي بالعوامل الاقتصادية التالية[2]:

- طبيعة الجهاز المصرفي ودوره في خطط التنمية الاقتصادية؛
- الهيكل السائد أسعار الفائدة المدينة والدائنة؛
- تعريف أسعار الخدمات المصرفية المقررة؛
- الإمكانيات المتاحة لمنح الائتمان؛
- الاتجاهات والأسلوب والمتوقع تطبيقه في أداء البنوك التجارية؛

[1] نادية سعودي، **مرجع سابق**، ص34.

[2] نادية سعودي، **مرجع سابق**،ص34.

- تماشي النصوص التشريعية السائدة مع متطلبات المنافسة؛
- مدى انتشار الثقافة والوعي والعادة المصرفية بين الأفراد وبذلك تتحدد شروط القيام نظام.

المطلب الرابع:العلاقة بين الشمول المالي والأداء البنكي

تعد البنوك أحد أهم مؤسسات الوساطة المالية التي تتطلب المحافظة على الكفاءة بتحقيق أقصى مستوى ممكن من الإنتاجية من خلال رفع درجة الحوكمة في تخصيص الموارد المالية بأقل مستوى من التكاليف، مع شرط الحفاظ على جودة مخرجات هذا النظام البنكي التي ازدادت صعوبة مع ظهور المفاهيم الجديدة للعولمة المالية التي أجبرت البنوك على تغير سلوكياتها وتوسيع رقعة نشاطاتها وخدماتها بحيث يعد الشمول المالي أحد أهم هذه التوجهات الحديثة للعولمة المالية، أين حظي بقدر كَبير من الاهتمام في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث كشفت الدراسات تأثير الشمول المالي على تحسين أداء البنوك التجارية انطلاقا من تحقيق الأهداف التالية:

- تفعيل استراتيجيات الشمول المالي من خلال زيادة الوصول المالي وتحسين أساليب ونوعية الخدمات المالية بما يتوافق وحاجيات العملاء، فالشمول المالي ليس نتيجة النمو بل محركه؛
- الشمول المالي يساعد على تحسين كفاءة أداء البنوك من خلال تحسينه لكفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي[1]؛
- تحسين معدلات الأداءالبنكي وذلك من خلال تجسيد إستراتيجية مالية فعالة تسمح لهم باستقطاب مختلف أنواع المدخرين، وتوجيه أموالهم نحو توظيفها في استثمارات منتجة بما ينعكس إيجابا على تعظيم مستوى الربحية
- توسيع قاعدة المودعين والمدخرين مما ينمي مصادر التمويل بالنسبة للبنك عن طريق إشراك المستبعدين ماليا في القنوات الرسمية المالية؛
- يساهم الشمول المالي في خفض تكاليف العمليات وزيادة أصول البنوك مما يبين انه احد محددات الأداء في البنوك التجارية وبالتالي فان تأثيره ايجابيا لا سلبيا؛

[1] بشار احمد العراقي، مرجع سابق، ص104.

- يشجع الشمول المالي البنوك على توسيع شبكة فروعها لتغطية أكبر حيز جغرافي خاصة في الأرياف من اجل ضمان وصول الخدمات المالية للمواطن؛
- توسيع نطاق الخدمات المالية التي يمكن تقديمها بشكل الكتروني أو عبر الهاتف[1].

ومن خلال ما سبق نوضح العلاقة بين هذين المتغيرين من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(4):علاقة الشمول المالي بالأداء البنكي

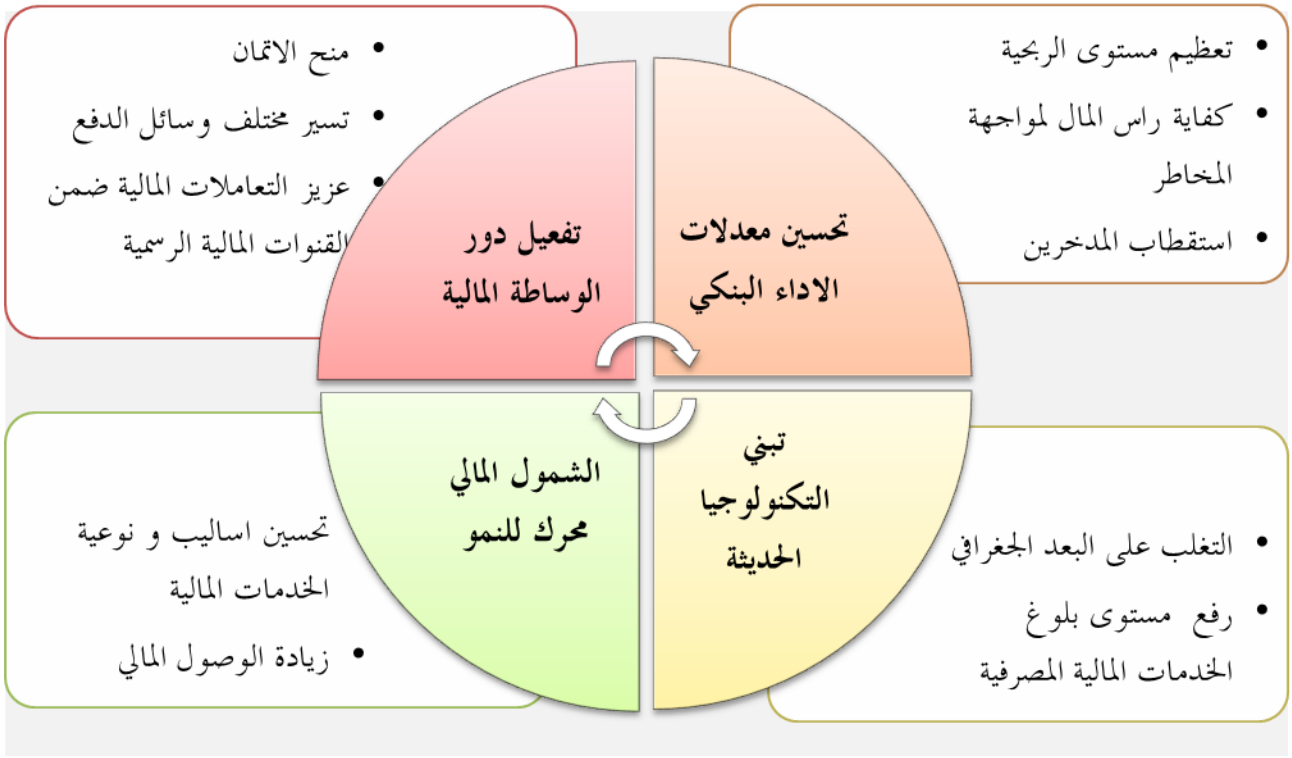

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على ما سبق

المبحث الثالث:عرض الدراسات السابقة

سنحاول فيما يلي عرض بعض الدراسات السابقة قصد توسيع الدائرة المعرفية والإلمام بمختلف جوانب البحث والتي كان بعضها يصب في موضوع الشمول المالي وبعضها الآخر في موضوع تقييم الأداء البنكي وبعضها جمع بين المتغيرين وسنركز على الدراسات الأجنبية والمحلية وفي الأخير سنحاول إظهار أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

المطلب الأول:الدراسات الأجنبية

- **دراسة فوزان عبد القادر القيسي، (2017)**[1]

[1] هبة الباز، **الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا** ،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ص191.

هدفت الدراسة لتحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية باستخدام عناصر نموذج CAMELS،حيث اعتمدت على عينة مكونة من 13 بنكا تجاريا اردنيا مدرجا في بورصة عمان خلال فترة الدراسة وكانت المتغيرات التابعة التي تمثل اداء البنوك هي (ROA)اي العائد على الاصول و(ROE)العائد على حقوق الملكية ،بينما كانت المتغيرات المستقلة هي عناصر نموذج CAMELSوهي كفاية راس المال ،جودة الاصول ،كفاءة الادارة،الربحية،السيولةوالحساسية لمخاطر السوق،بالإضافةإلى متغيرات الاقتصاد الكلي والتي شملت كل من:معدل النمو الاقتصادي،ومعدل التضخم.

توصلت هذه الدراسة الى ان النموذج المصغر CAME الذي يحتوي كفاية راس المال و جودة الاصول وكفاءة الادارة والربحية تعتبر من اهم العوامل و اكثرها تأثيرا على مؤشرات اداء البنوك ولكن هذا لا يعني اغفال باقي العناصر لان لهاتأثيرات على الجوانب الاخرى في البنوك مثل المخاطر بأنواعه

- **دراسة آية عادل محمود، (2021)**[2]

تطرق هذا البحث للتعرف على آثار تطبيق الشمول المالي على الاداء المالي للبنوك في دولة مصر وذلك من خلال دراسة تطبيقية وتحليل البيانات باستخدام اساليب الاحصاء الوصفي لوصف المتغيرات الخاضعة للدراسة و تحليل العلاقة بينهم ومن النتائج المتوصل إليها وجود علاقة ايجابية معنوية ذات دلالة احصائية بين الشمول المالي و الاداء المالي للبنوك ،ان توسع البنوك في مجال الشمول المالي مع وجود التثقيف و الوعي المالي لدى الافراد يسهل لهم استخدام الخدمات المالية وجذب عدد اكبر من العملاء مما ينعكس على ارتفاع نسبة السيولة ،و تعزيز الاداء المالي و زيادة قدرته على التزاماته التعاقدية بالإضافة الى ارتفاع معدل التمويل لكافة شرائح المجتمع مما ينعكس في النهاية على الاستقرار المالي.

- **دراسة سوداني نادية، (2022)**[3]

تهدف هذه الدراسة الى ايضاح اهمية الشمول المالي في الدول العربية ودوره في عصرنة القطاع البنكي ،حيث تم التركيز على اهم المؤشرات الاساسية لقياسه ،وقد توصلت الدراسة الى ان تطبيق الانشطة المالية اصبح ضرورة حتمية و ليس خيارا لذلك وجب الاهتمام به اكثر من خلال الاستخدام الامثل للتكنولوجيا المتقدمة ،والعمل

---

[1] فوزان عبد القادر القيسي،**تحليل العوامل المؤثرة على اداء البنوك التجارية باستخدام نموذجCAMELS:دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الاردنية خلال الفترة 2009-2014**،المجلة الاردنية في ادارة الاعمال،المجلد13،العدد04، 2017.

[2] آية عادل محمود عوض،**اثر تطبيق الشمول المالي على الاداء المالي بالبنوك**،مجلة الدراسات المالية والتجارية،العدد03، 2021.

[3] سوداني نادية،**واقع الشمول المالي في الدول العربية مع الاشارة الى مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية**،مجلة مالية ومحاسبة الشركاتIFCA،المجلد02، العدد02،جامعة تيسمسيلت،الجزائر،ديسمبر2022.

على التعاون الدولي من اجل الاستفادة من الخبرات فالعمل المشترك بين الدول العربية فيما بينها او العمل مع الهيئات المتخصصة في المجال يعتبر مقياسا لمدى قدرة الدول على تقديم الخدمات المالية لمواطنيها بطريقة تمكنهم من الحصول على هاته الخدمات بكل سهولة

- **دراسة كمال كاظم جواد الشمري، ريام فاضل الفتلاوي، (2022)**[1]

تطرقت هذه الدراسة إلى ان الشمول المالي هو احد اولويات السياسات المالية والنقدية بشكل عام و العراق بشكل خاص، وذلك لدوره الكبير في تعزيز الثقافة المصرفية وتحسن اداء القطاع البنكي في العراق، ومن جهة ثانية كانت البنوك التجارية تواجه بعض المخاطر ولغرض تفادي الوقوع في هذه الأخيرة تم القيام بتحديد نسبة من كفاية راس المال، وتم تحليل ابعاد الشمول المالي المتمثلة بالوصول والاستخدام على كفاية راس المال في العراق للمدة 2010-2016 وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج المتمثلة في:

- يعد الشمول المالي ضرورة هامة لتحقيق الاستقرار المصرفي، بما ان هناك نسبة كبيرة من المجتمع لا يملكون حسابات بنكية ؛
- يدفع الشمول المالي بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التواصل الايجابي بين البنوك و العملاء؛
- وجود علاقة تأثير بين ذات دلالة معنوية بين ابعاد الوصول ومؤشر كفاية راس المال وعدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين جميع ابعاد الاستخدام ومؤشر كفاية راس المال.

ومن اهم التوصيات ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بتوسيع استخدام اجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والبطاقات الالكترونية.

- **دراسة Andualem UfoBaza, Sambasiva Rao (2017)** [2]

هدفت هذه الدراسة الى إظهار حالة الشمول المالي في إثيوبيا، باستخدام مجموعة من أدوات المسح على جانب الطلب وبيانات عن جانب العرض من الشمول المالي، تم أولاً تحليل مسح جانب الطلب على الحساب والادخار والائتمان والدفع والتأمين والمرونة المالية بالإضافة إلى العوائق التي تحول دون ذلك بعد ذلكتم تحديد وتحليل

[1] دكتور كمال كاظم جواد الشمري، ريام فاضل شاكر الفتلاوي، **تأثير الشمول المالي على مؤشرات كفاية راس المال (العراق حالة دراسية للمدة 2010-2016)**، مجلة اهل البيت، العدد30، العراق، 22افريل 2022.

[2] اندولام بازا، سمباسيفارا، **الشمول المالي في إثيوبيا**، المجلة العالمية للاقتصاد و المالية،المجلد09، العدد04، قسم التجارة والدراسات الإدارية ،جامعة اندرا، الهند2017

جانب العرض من الشمول المالي مثل الاتجاهات في عدد الحسابات والودائع والقروض ونصيب الفرد من الفروع وكثافة الفروع ، وأجهزة الصراف الآلي للفرد ، وأجهزة الصراف الآلي ،الكثافة وانتشار أدوات دفع التجزئة.

غطى تحليل دراسة جانب عرض البيانات الخاصة بـــسنة 2006 إلى سنة 2015حيث أن 86.33 في المائة من البالغين في إثيوبيا لديهم حسابات رسمية في مؤسسة مالية في عام 2016 يستخدمون حساباتهم للحفاظ على أمان الأموال ، وإرسال واستلام المدفوعات ، والحصول على خدمات الائتمان وخدمات الصرف الأجنبي.

اما بالنسبة لاستخدام البيانات المتعلقة بجانب العرض من الشمول المالي في إثيوبيا فاعتباراً من ديسمبر 2015 بلغ نصيب الفرد من الفرع وكثافة الفرع نسبة 5.54 و 3.09 على التوالي.

المطلب الثاني: الدراسات المحلية

- **دراسة مروى قاسمي، دنيا ترايكية، (2020-2021)**[1]

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور الشمول المالي في تحسين الاداء البنكي، من خلال استعراض مفهوم الشمول المالي واهميته وبيان اثره على تحسين معدلات الاداء المالي للبنوك الجزائرية، بالاعتماد على اسلوب التحليل لمؤشرات الشمول المالي من جهة ومؤشرات قياس الاداء من جهة اخرى، حيث تم التوصل الى ان الجزائر لا تزال تسجل تأخرا في تحسين كفاءة وصول الخدمات المالية الى مختلف فئات المجتمع، فالمؤشرات التي تم قياسها تعكس مستوى اقل من المطلوب مقارنة مع دول العالم، وهو ما يستدعي اتباع استراتيجية وطنية للرفع من اداء القطاع البنكي الجزائري، كسبيل لتدعيم العمق المالي و كمرتكز لتصويب مسار جهازها المصرفي من خلال تبنيها لمبادئ تتماشى وطبيعة اقتصادها وتطلعاتها المستقبلية.

- **دراسة ياسين بن الضب، (2019)**[2]

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية. حيث تم اختبار العلاقة بين مؤشر الشمول المالي كمتغير مستقل ومؤشرات الأداء :كفاية راس المال ،جودة الادارة ، ادارة الربحية ،درجة السيولة، كمتغيرات تابعة باستخدام بيانات البانل لعينة مكونة من 12 بنك خلال الفترة 2004-

[1] مروى قاسمي ،دنيا ترايكية، **دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي (دراسة تحليلية لعينة من البنوك الجزائرية للفترة2011-2019)**،مذكرة ماستر في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة برج بوعريريج،الجزائر،2021/2020.

[2] ياسين بن الضب،**اثر الشمول المالي على اداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2004-2012**،مذكرة ماستر في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، شعبة علوم المالية و المحاسبة،تخصص مالية المؤسسة،جامعة قاصدي مرباح7،ورقلة،الجزائر،2019.

2012، حيث خلص البحث الى وجود علاقة ذات دلالة بين الشمول المالي وأداء البنوك التجارية الجزائرية ،مما يعني ضرورة الاهتمام بموضوع الشمول المالي وما له من دور في تحسين أداء البنوك في الجزائر.

- **دراسة بوزانة ايمن، حمدوش وفاء، (2021)**[1]

تهدف هذه الدراسة الى تقييم مستوى مؤشرات الشمول المالي الرئيسية من اجل الوقوف على مستوى الوساطة البنكية المقدمة لفئات المجتمع الجزائري و قد خلصت الدراسة الى ان المساهمة في تعزيز درجة الشمول المالي متواضعة ،انطلاقا من عدم ارتقاء الوساطة البنكية لمستجدات الصناعة المصرفية ،و محدودية مستويات مؤشرات الشمول المالي، مما يفسر قصور الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية لتعميق درجة شموليته لفئات المجتمع.

- **دراسة لعراف زاهية ، قريد مصطفى، (2020)**[2]

تناولت هذه الدراسة الموازنة بين السيولة والربحية في القطاع البنكي الجزائري بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) حيث توصل الباحثون الى النتائج التالية:

- انخفاض بعض نسب السيولة وهذا يعكس قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية اتجاه المودعين بسبب موجة التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي تشهده الدولة؛
- انخفاض بعض نسب الربحية بسبب التراجع الكبير الذي يشهده البنك في عوائده بالإضافة تقصير البنك في تحقيق الاستثمار الأمثل لأمواله.

- **دراسة محمد جموعي، (2004)**[3]

تناولت هذه الدراسة كيفية استخدام البيانات المالية في تقييم أداء البنوك، وتطبيق ذلك على مجموعة من البنوك الجزائرية بالاستخدام قوائمها المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) وتوضيح طبيعة العلاقة المتبادلة بين ربحية البنك ومخاطره ثم مقارنة أداء هذه البنوك فيما بينها كما استخدمت الدراسة نموذج تحليلي يعرف بنموذج العائد على حق الملكية ROE وتحاول من خلاله المقارنة بين أداء البنوك محل الدراسة من حيث المردودية وانتاجية اصول كل بنك ، حيث قسمت الدراسة الى ثلاث اقسام القسم الأول يتم فيه التعريف بموضوع تقييم الأداء وعلاقته بالنشاط البنكي والأهداف المرجوة من التقييم وإبرازالإشكاليات التي يواجهها المقيم، كما تناول القسم

[1] بوزانة ايمن، حمدوش وفاء، **تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة2011-2018**،مجلة البحوث فيالعلوم المالية والمحاسبة،المجلد06 ،العدد01،جامعة باجي مختار عنابة،الجزائر،2021.

[2] لعراف زاهية، قريد مصطفى، **تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة و الربحية**، مجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة،المجلد14، العدد01، 2020.

[3] محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية –خلال الفترة(1994-2000)**، مجلة الباحث، العدد03، 2004

الثاني نماذج قياس الأداء مع التركيز على نموذج العائد على حقوق الملكية اما القسم الثالث تم فيه تطبيق هذا النموذج على عينة من البنوك الجزائرية خلال فترة زمانية محددة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

بعد العملية الاستعراضية لبعض الدراسات السابقة قصد توسيع الدائرة المعرفية والالمام بمختلف جوانب البحث والتي كان بعضها يصب في موضوع الشمول المالي وبعضها الآخر في موضوع تقييم الاداء البنكي و بعضها جمع بين المتغيرين معا تبين ما يلي:

تتشابه معظم الدراسات في الطرح النظري فأغلبها تطرقت لأهداف وواقع الشمول المالي في البنوك التجارية محل الدراسة بعد تقييم أدائها معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي ،لكنها تختلف من حيث الهدف المراد الوصول اليه بحسب المتغيرات المدروسة والبيانات المتوفرة. تميزت الدراسة الحالية ب:

- حداثة الفترة الزمانية المدروسة من سنة 2017إلى غاية2021 شاملة بذلك عام 2020الذي حمل في ثناياه العديد من التغيرات الاقتصادية والتي أثرت بشكل مباشر على القطاع البنكي بسبب الأزمة الصحية وبالتالي التغير في المعطيات والبيانات الاحصائية؛
- بالإضافة الى ان الدراسة جرت على عينة من البنوك التجارية الجزائرية لكن ما ميزها هو تنوع هذه العينة من بنوك عمومية وخاصة وإسلامية؛
- تهدف هذه الدراسة الى تقييم مستوى تطور الشمول المالي في الجزائر وذلك بالاعتماد على ثلاثة أبعاد وهي:
- بعد الوصول للخدمات المالية عن طريق تحليل مؤشر كل من الفروع البنكية ومؤشر ماكينات الصراف الآلي؛
- بعد استخدام الخدمات المالية عن طريق تحليل مؤشر ملكية الحسابات البنكية،مؤشر الإقراض، مؤشر الادخار؛
- بعد جودة الخدمات المالية عن طريق مؤشر توزيع الدفع عن طريق الانترنيت بواسطة البطاقة البنكية، بالإضافة إلى دراسة اثر هذه المؤشرات على أداء البنوك التجارية محل الدراسة من خلال مؤشري الربحية والسيولة

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا للفصل الأول الذي قدم لنا الأسس النظرية لكل من الشمول المالي والأداء البنكي والعلاقة بينهما من خلال التعرف على مفهوم الشمول المالي المقصود به مدى إمكانية شرائح المجتمع والمؤسسات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية في الحصول على الخدمات والمنتجات المالية في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة، ويتم قياسه بواسطة ثلاثة أبعاد متمثلة في بعد الوصول، الاستخدام، وجودة الخدمات المالية حيث أن لكل بعد مجموعة من المؤشرات الخاصة به، أما بالنسبة للأداء البنكي الذي يعتبر النتيجة النهائية لقدرة وإمكانية البنك على تحقيق أهدافه بالاعتماد على موارده المتاحة والتأكد من أنها تسير وفقا للأهداف المرجوة، وإن عملية تقييم الأداء البنكي هي عملية شاملة تعتمد على تحليل النتائج بواسطة مجموعة من المؤشرات مثل مؤشر السيولة والربحية و بطاقة الأداء المتوازن وغيرها التي أشرنا إليها سابقا، ثم قمنا بالكشف عن اثر الشمول المالي الذي تطرقنا إليه في المبحث الأول والأداء البنكي في المبحث الثاني، متوصلين إلى أن توسع الشمول المالي في المجتمع يخلق مصدر جديد للبنك في الحصول على الأموال وتوسيع نطاقه وذلك

بجلب عدد كبير من المودعين والمدخرين مما يصنع جو من المنافسة في تقديم الخدمات المالية والبنكية بطرق حديثة وتكنولوجيا بين البنوك ومن من المرجح أن يستخدم الزبائن خدمات مالية أخرى، مثل الائتمان والتأمين، لبدء وتوسيع النشاط التجاري والاستثمار في مختلف المجالات وهو ما يمكن أن يحسن نوعية حياتهم بشكل عام.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية لأثر الشمول المالي على أداء مجموعة من البنوك العاملة في الجزائر

للفترة (2017-2021)

تمهيد

أصبح للشمول المالي أهمية كبيرة في معالجة الواقع الاقتصادي الجزائري، لما له من تأثير على الوضع المعيشي والحد من الفوارق الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يساعد الشمول المالي على تحسين النظام المالي من خلال متابعة حركة الأموال و مراقبتها، إضافة إلى تعميم الخدمات المالية وتحسين مستويات الشمول للمؤسسات البنكية ، بناءا على هذا سنتناول في هذا الفصل دور الشمول المالي في تحسين أداء البنوك التجارية وذلك بإسقاط الدراسة على بعض البنوك التجارية الجزائرية من خلال دراسة العلاقة بين كل من مؤشرات الشمول المالي والأداء البنكي وعلى هذا الأساس قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: واقع الشمول المالي ومؤشراته في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات تقييم الأداء لمجموعة البنوك محل الدراسة

المبحث الثالث: أثر مؤشرات الشمول المالي على تقييم أداء البنوك محل الدراسة

المبحث الأول: واقع الشمول المالي ومؤشراته في الجزائر

حسب صندوق النقد العربي ان الدول العربية باستثناء دول الخليج هي الأكثر افتقار للشمول المالي أي الخدمات المالية والمنتجات المالية حيث أن الجزائر بذلت جهود كبيرة لمحاولة تعزيز وتبني الشمول المالي في أنظمتها المصرفية ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى دور البنك المركزي بصفته المسؤول الأول عن السياسة النقدية في البلد لتعزيز الشمول المالي في الجزائر

المطلب الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر

أولا: الإجراءات التي تبناها بنك الجزائر في مجال الشمول المالي

هناك الكثير من الإجراءات التي تبناها بنك الجزائر في الشمول المالي وفي هذا المطلب سوف نذكر أهمها حسب تصريح السيد محافظ بنك الجزائر في اليوم العربي للشمول المالي 27 أبريل 2020 تحت شعار"**نحو بناء تعليم تعزيز الشمول المالي**" ويمثل الانتقال الى مرحلة جديدة لبنك الجزائر الطلب العديد من الإجراءات وهي كالتالي:[1]

1. تعليم وتحسين فئة الشباب خاصة، بمبادئ الثقافة المالية وفق المعايير الدولية المعتمدة من اجل تحقيق وبناء ثقافة مصرفية عند الشباب؛
2. وضع الشمول المالي من الأولويات القصوى في برامجهم مع التركيز على فئة الشباب من خلال تنشيط حملات ترويجية وتحسيسية تتضمن التعريف بمختلف المنتجات البنكية؛
3. نشر وتوسيع نطاق الخدمات الى كل مناطق الوطن والتي تعرف بعض منها انعداما من الخدمات المالية؛
4. تحديد ووضع إستراتيجية اتصال ديناميكية موجهة خصوصا نحو البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر ، بغرض إشراكها في هذه المبادرة خاصة فيما يتعلق باللوائح والإجراءات التنظيمية؛
5. تركيز البنك خلال لقاءاته على مسألة الشمول المالي كعنصر أساسي لتنمية النشاط المصرفي، كأداة فعالة لتنمية الاقتصادية ؛
6. تشجيعا لاستعمال المنتجات الرقمية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال الصراف الآلي، تزويد والتجارة بأجهزة الدفع الالكترونية.....الخ)، وهذا من تحفيز العملاء على استخدام وسائل الدفع

[1] بوشية صلاح الدين، "**واقع وآفاق الشمول المالي في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، 2022/2021، ص 42-43

غير نقدية من جهة ودفع البنوك العاملة على الابتكار وتقديم منتجات جديدة مسايرة لتطورات التكنولوجيا.

ثانيا: العوامل المساعدة على تعزيز الشمول المالي في الجزائر

تعددت العوامل التي تساعد على تعزيز الشمول المالي في الجزائر نذكر منها:

1: تطوير البنية التحتية المالية

- توفير بيئة تشريعية تدعم توجهات الشمول المالي وذلك بتعديل التعليمات السابقة؛

- التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية؛

- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية يعمل على تسهيل تنفيذ العمليات المالية و تسويتها بين المقدمين في الموعد المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية؛

- توفير قواعد بيانات شاملة للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية.

2: التثقيف المالي

في هذا الاطار يجب على السلطات العمومية في الجزائر التركيز على بعث استراتيجية وطنية لتطوير ونشر المعرفة تتمحور حول:

- تعزيز المناهج التعليمية ببرامج للتثقيف والتعليم المالي؛

- صياغة برنامج وطني يهدف الى تقليص الفجوة التعلمية بين سكان المدن والأرياف؛

- القيام بتوعية الشباب وأصحاب المؤسسات المصغرة بأهمية استعمال الخدمات المالية.

3: الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في التعاملات المالية

ويشمل ذلك كل المعاملات المالية بين المؤسسات والافراد والشركات التجارية والحكومية ومن اجل الربحية تحاول المنظمات المصرفية الاخرى السيطرة على التكاليف وخفض المصروفات التشغيلية متخذة من التكنولوجيا اداتها لتحقيق ذلك حيث يستطيع الزبون القيام بمختلف العمليات المصرفية من حاسوبه الشخصي.[1]

4: الحكومة الالكترونية

ان وجود حكومة الكترونية يمثل عامل مساعد لتعزيز الشمول المالي في الجزائر وذلك من خلال ما يلي:

-يجب تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهو عامل يساعد للتوجه للحكومة الالكترونية؛

-قيام السلطة النقدية بمراقبة انشطة البنوك المتصلة بالصيرفة الالكترونية للحفاظ على أداء الجهاز المصرفي؛

- ان العمليات الرئيسية التي تصب في اطار الحكومة الالكترونية تؤدي الى تنظيم عملية نشر المعلومات على المواقع الرسمية الإلكترونية.

5: تحسين بيئة ممارسة الأعمال

كلما تحسنت بيئة الاعمال كلما زاد معدل الشمول المالي خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة التي تغطي الطبقة الفقيرة باعتباره احد أهم أهداف الشمول المالي وهو دمج الفئة المهمشة ومنحها فرصة للاستفادة من خدمات التمويل لأنه يكشف عن مدى قدرة الأفراد او الشركات على إنشاء مشاريع استثمارية أي التسهيلات الممنوحة خاصة حجم المعوقات البيروقراطية.

ثالثا: معوقات تطور الشمول المالي في الجزائر

يمكننا حصر أسباب ضعف معدلات الشمول المالي في الجزائر في العناصر التالية:[2]

---

[1] محمد طرشي و آخرون،**متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**،مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الاعمال ،المجلد01،العدد2019،01، ص132

[2] معمري نرجس، أوكيل حميدة، " **الشمول المالي في الجزائر –الواقع والتحديات**"، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد الأول، العدد1، 2019، ص 43-44.

1. البنية التحتية المالية الضعيفة، يرجع هدا الى القدرة المالية وهو ما ينعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة، تكلفتها، جودتها، وعددها مما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة؛
2. هيكل ملكية القطاع المصرفي، فأصول النظام المالي مملوكة في الغالب للقطاع العام فيؤدي للحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، وينعكس سلبا على المنافسة لتقديم الخدمات المالية؛
3. التكاليف المرتفعة المتعلقة بتقديم الخدمات، فهو من عوامل الإقصاء المالي إضافة إلى التعقيدات والبطء في التنفيذ مما يزيد تكلفة الوقت والجهد المحدد لإتمام هذه المعاملات؛
4. ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية وهو الذي يزيد من الجمود في النظام المالي؛
5. عدم منح الثقة للمؤسسات المالية القائمة وهذا ما يحد من تعامل الأفراد معها؛
6. ضعف الثقافة المالية، مما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي بالمنطقة العربية.

المطلب الثاني: دراسة مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

أولا:تحليل مؤشرات بعد الوصول للخدمات المالية

تقيس هذه المؤشرات مقدرة القطاع البنكي الجزائري على تيسير الوصول السلس للخدمات و المنتجات المالية و ضمان وصولها الى اكبر عدد من السكان اي الى كافة شرائح المجتمع عن طريق معرفة عدد اجهزة الصراف الالي وعدد الفروع المصرفية

1: مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي

ان قياس مؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي من المؤشرات المهمة في الشمول المالي لان مختلف العمليات المالية تتم من خلاله فيستطيع الزبائن الوصول إلى حساباتهم المصرفية من أجل سحب النقود، تحويل الأموال بين الحسابات المصرفية وإتاحة الفرصة للإيداع النقدي او الشيكات.

الجدول رقم (04): عدد أجهزة الصراف الآلي(DAB) في فروع البنوك

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
المناطق الحضرية	1333	1365	1404	1418	غير متوفرة
المناطق الريفية	54	56	73	75	غير متوفرة
المجموع	1387	1421	1477	1493	غير متوفرة
ماكينات الصراف الآلي لكل 100الف بالغ	9,13%	9,54%	9,33%	9,31%	9,33%

المصدر: موقع بنك الجزائر وموقع البنك الدولي

يمثل الجدول أعلاه توزع عدد أجهزة الصراف الآلي في البنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة 2020/2017 بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية حيث نلاحظ تطور مستمر ففي سنة 2017 بلغ إجمالي الأجهزة 1387جهاز، ليزيد سنة 2018ب32جهاز في المناطق الحضرية وجهازين في المناطق الريفية ليصل الى مجموع قدره 1421جهاز، ليقفز قفزة كبيرة سنة 2019بزيادة 56جهازليصل المجموع الكلي إلى 1477جهاز،وفي سنة2020تم زيادة 16جهازعلى المستوى الوطني ليصل لمجموع 1493جهاز.اما ماكينات الصراف الآلي لكل 100الف بالغ لم تتجاوز10%.

من خلال تحليل معطيات الجدول السابق لاحظنا ان عدد اجهزة الصراف الالي في تزايد خلال الاربع سنوات و لم يتم تسجيل اي تراجع وهذا راجع الى الحرص على تحسين وصول الخدمات المالية الى كافة السكان خاصة في المناطق الريفية

2:مؤشر عدد فروع البنوك التجارية

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية نقاط ارتكاز البنية التحتية للقطاع البنكي الجزائري وهي بمثابة قنوات لتوزيع الخدمات المالية من خلال فروعها ووكالاتها التي تمارس أنشطتها عبر كامل التراب الوطني.

الجدول رقم (05):عدد وكالات القطاع البنكي الجزائري

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
البنوك	1501	1525	1551	1575	1603
المؤسسات المالية	94	92	91	96	97
المجموع	1595	1617	1642	1671	1700

المصدر: بنك الجزائر

يتبين من الجدول تطور عدد فروع القطاع البنكي الجزائري خلال السنوات الأخيرة حيث في نهاية سنة 2017 بلغ إجمالي البنوك1501وكالة ،ليواصل الارتفاع الى غاية سنة2021 بلغ 1603وكالة على غرار المؤسسات المالية التي سجلت خلال السنوات2019/2018/2017تراجعا ملحوظا في عدد الوكالات لتعاود الارتفاع في السنتين الأخيرتين من سنوات الدراسة 2021/2020بعدد يقدر ب 96و97وكالة على التوالي ليبلغ مجموع كل من البنوك و المؤسسات المالية 1700خلال سنة 2021.

ثانيا: تحليل بعد استخدام الخدمات المالية

يتم في هذا المطلب قياس مؤشرات بعد استخدام الخدمات والمنتجات المالية وذلك من خلال قياس مدى كفاءة مؤسسات الوساطة المالية وفعاليتها في تشجيع هذا الاستخدام، حيث سيتم التطرق لمؤشر ملكية الحسابات المصرفية ،مؤشر الاقتراض ومؤشر الإيداع.

1: مؤشر ملكية الحسابات المصرفية

يعتبرإنشاءالحساباتالمصرفيةفيالبنوكوالمصارفالتجاريةمنأفضلالوسائللللمحافظةعلىالأموال،حيثتعودعلىالعميل بالعديد من الفوائد على الصعيد العملي والصعيد الشخصي نتيجة وضع أمواله في الحسابات المصرفية وأهم هذه الفوائد هي أن يحصل العميل على أرباح وعوائد مالية مقابل ادخاره للأموال في البنوك، من خلال مختلف أنواع الحسابات المصرفية. يمثل الجدول الموالي عدد الحسابات النشطة بالدينار في القطاع البنكي الجزائري:

الجدول رقم (06):عدد الحسابات النشطة بالدينار

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
الأشخاص المعنويون	1531313	1178393	1295074	1022236	1226847
الأشخاص الطبيعيون	9601593	9874831	9991646	9784819	10334561
المجموع	10914746	11053224	11286720	10807055	11561408

المصدر:موقع بنك الجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر2021.

يمثل الجدول اعلاه عدد الحسابات النشطة بالدينار في القطاع البنكي الجزائري حيث لوحظ ما يلي:

سجلت عدد الحسابات خلال سنوات الدراسة مستويات مرتفعة فكان أعلى مستوى في سنة 2021 بقدر11561408حساب،يمثل الأشخاص المعنويون نسبة11%من إجمالي هذه الحسابات أي1226847في حين أن حصة الأشخاص الطبيعيون اكبر وتمثل89%أي ما يعادل 10334561حساب مسجل في2021.

2:مؤشر الاقتراض

القروض بأنواعها تمثل أحد أصناف التمويل اللازمة لإقامة ونمو المشروعات على اختلافها ومع التطورات العالمية في ميدان المال والبنوك عموما تعددت طرقها وأشكالها وازدادت أهمية منحها لذلك سنتطرق في هذا الجدول للقروض الموجهة للقطاع العمومي والقروض الموجهة للقطاع الخاص.

الجدول رقم (07): تصنيف القروض البنكية

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
القروض الموجهة للقطاع العمومي	4311,8	4944,2	5636,6	5793,3	4262,6
القروض الموجهة للقطاع الخاص	4566,1	5029,9	5219,1	5386,9	5574,0
مجموع القروض	8877,9	9974,0	10855,6	11180,2	9836,6
حصة البنوك العمومية	86.78%	86.59%	87.93%	88.30%	85.53%
حصة البنوك الخاصة	13.22%	13.41%	12.07%	11.70%	14.47%
نسبة المقترضون من البنوك التجارية لكل100ألف بالغ	40,64%	42,90%	50,27%	46,69%	46,79%

المصدر:التقرير السنوي لبنك الجزائر2021. وموقع البنك الدولي

تبين من خلال الجدول أعلاه أن مجموع القروض –الموجهة للقطاع الخاص والموجهة للقطاع العام–شهدت نموا مستمرا خلال الأربع سنوات الأولى من الدراسة ففي سنة2017بلغت ما قيمته 8877.9مليار دينار مقابل 11180.2مليار دينار في سنة2020اما سنة 2021 اختتم القطاع البنكي الجزائري مجموع القروض .بمبلغ قدره 9836.6مليار دينار بانخفاض قدر ب % 12.02 بعد ان سجل ارتفاعا في السنة السابقة ب% 2,99أما بالنسبة للمقترضين من البنوك التجارية لكل 100الف بالغ نلاحظ ارتفاع هذه النسبة خلال السنوات الاولى من الدراسة الى غاية 2019باعلى نسبة قدرت ب50,27%لتنخفض في السنوات الموالية 2020و2021بنسب 46,69%46,79% على التوالي

خلص التحليل إلى أن:

–البنوك العمومية تسيطر على عملية منح القروض للأعوان الاقتصادية مقارنة بالنسبة المحتشمة للبنوك الخاصة؛

–القطاع الخاص يستفيد من القروض الموزعة بنسب اكبر من النسب المسجلة في القطاع العمومي.

3: مؤشر الادخار–الودائع البنكية–

تُعتبر الودائع الجزء الأهم من الأموال التي تدخل إلى البنوك، وبناءً على ذلك يقوم البنك بالعديد من الاستراتيجيات لجذب هذه الودائع.

ومن أهمها ما يلي:

-يقوم البنك بتقديم الأموال للعميل في الوقت الذي يطلبه ويمنحه الأرباح المستحقة له؛

-معرفة الوقت الملائم لجذب العملاء واستقطاب الأموال منهم وتشجيعهم وتحفيزهم على الإيداع في البنك.

الجدول رقم (08): تطور الودائع المجمعة من طرف البنوك الجزائرية

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
الودائع تحت الطلب	4499,0	4880,5	4313,0	4159,1	5230,9
الودائع لأجل	4708,5	5232,6	5531,5	5757,8	6457,2
الودائع كضمان	1024,7	809,6	795,0	839,1	803,9
مجموع الودائع	10232,2	10922,7	10639,5	10756,0	12492,0
حصة البنوك العمومية	85,81%	86,24%	85,32%	84,71%	84,61%
حصة البنوك الخاصة	14,19%	13,76%	14,68%	15,29%	15,39%

المصدر: بنك الجزائر

عند ملاحظتنا للجدول أعلاه اتضح ما يلي:

-في نهاية سنة2021شهد القطاع البنكي انتعاشا ملحوظا في إجمالي الودائع نتيجة التعافي الاقتصادي من جراء الأزمة الصحية حيث كانت له آثار ايجابية على جلب الودائع لأجل فحققت هذه الأخيرة خلال هذه السنة مجموع قيمته 6457.2 مليار دينار أي ما يعادل ارتفاع بنسبة 17.9%مقابل 0.7%سنة 2020، أما بالنسبة للودائع تحت الطلب سجلت ارتفاع كبير في السنة الأخيرة بقيمة 5230.9مليار دينار مقارنة بسنتي2019و2020لوحظ تراجع بقيمة4313.0و4159.1مليار دينار على التوالي. والشكل الموالي يوضح حصة كل من البنوك العمومية والخاصة من الودائع المجمعة.

الشكل رقم (05): حصة كل من البنوك العمومية والبنوك الخاصة

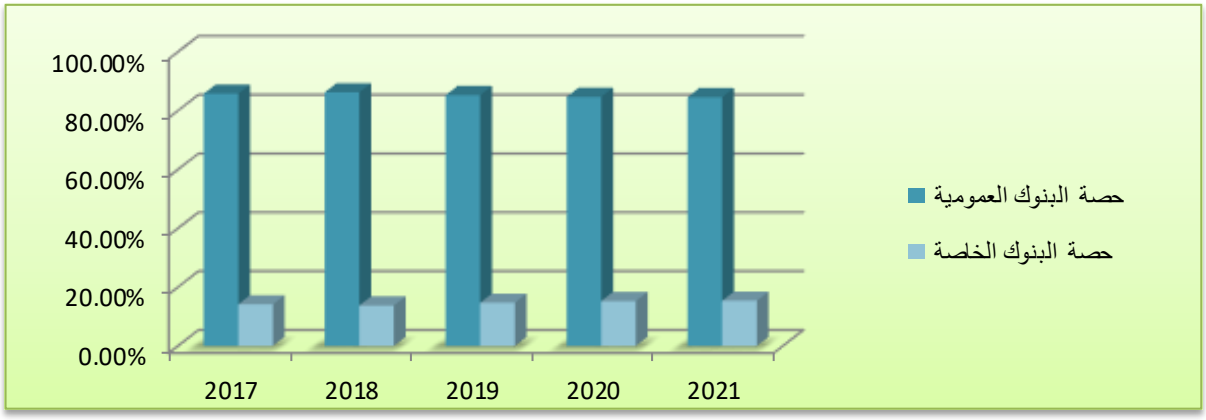

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08)

بعد تحليل الأعمدة البيانية خلصنا الى أن البنوك العمومية تسيطر بشكل مباشر على نسبة الودائع على عكس البنوك الخاصة التي تحظى بنسبة قليلة رغم تزايدها المستمر خلال سنوات الدراسة.

ثالثا:تحليل بعد جودة الخدمات المالية

ينظر إلى جودة الخدمات المالية على أنها ذات قيمة إستراتيجية، بالنسبة للبنك لأنها تساعده على الاحتفاظ بعملائه ووظائفه وتعزيز سمعته وصورته امام المتعاملين وكذلك تحسن اداءه على المستوى العالمي ،وبالتالي اصبحت جودة الخدمات المالية احد الأسلحة التنافسية القوية.

الجدول رقم (09): توزيع الدفع عن طريق الانترنيت بواسطة البطاقة البنكية

السنوات	هاتف/اتصالات	نقل	تامين	كهرباء/ماء	العدد الاجمالي للمعاملات	نسب الدفع عبر البطاقات
2017	87286	5677	2467	12414	107844	9,86%
2018	138495	871	6439	29722	176982	7,12%
2019	141552	6292	8342	38806	202480	15,35%
2020	4210284	11350	4845	85676	4593960	14,35%
2021	6993135	72164	8372	120841	7821346	13,05

المصدر: موقع تجمع النقد الآلي والتقارير السنوية لبنك الجزائر 2017،2018،2019،2020،2021

تشكل المدفوعات عبر الإنترنت جزءا كبيرا وأساسيا لإيرادات العديد من الشركات، وتعتبر من الطرق الجديدة لدفع الأموال عن طريق الإنترنت والتي ظهرت بعد مفهوم التجارة الإلكترونية، من خلال الربط مع المؤسسات المصرفية والبنوك بالبيانات الأساسية للعميل عند عملية الشراء لتوفير راحة المستخدم بسبب سهولة عملية الاستخدام التي لا تقارن بطرق الدفع التقليدية.

فالجدول أعلاه يبين التزايد المستمر لأرقام توزيع الدفع عن طريق الأنترنيت بواسطة البطاقة البنكية خاصة العمليات المتعلقة بتسديد فواتير الهاتف والكهرباء والماء لأنها عمليات يومية يحتاجها كل فرد فمن خلال المعطيات يتضح انها بلغت ذروتها في سنة 2021ب 6993135 لمعاملات الاتصالات و120841لمعاملات الفواتير و72164لمعاملات النقل و8372لمعاملات التأمين ،وهذا دليل على توفير وسائل تعمل ضمن نطاق آلي دقيق آمن ومنظم.

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات تقييم الأداء لمجموعة البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2017-2021)

يشمل هذا المبحث لمحة تقديمية عن البنوك محل الدراسة وتقييم أدائها باستخدام كل من مؤشر الربحية ومؤشر السيولة فهده النسب هي ترجمة لميزانية البنوك ومن خلال تحليلها ومقارنتها بمؤشرات الشمول المالي يتم استنتاج العلاقة بين كل من الشمول المالي والأداء البنكي.

المطلب الأول: تقديم البنوك محل الدراسة

الجدول رقم (10): تقديم البنوك محل الدراسة

البنوك محل الدراسة	لمحة تاريخية
	البنك الوطني الجزائري ALGERIAN NATIONAL BANK تأسّس في 13 يونيو 1966، يقوم بكل نشاطات مصرف الإيداع لا سيما أنّه يؤمّن الخدمة المالية للتجمّعات المهنية للمؤسسات. يعالج كلّ العمليات المصرفية، للصّرف والقرض في إطار التّشريع وتنظيم المصارف
	القرض الشعبي الجزائري ALGERIAN POPULAR CREDIT هو إحدى أبرز وأهم البنوك التجارية الراهنة بالجزائر تأسس بعد الاستقلال وتحديداً عام 1966 ويضم البنك حوالي 159 وكالة موزعة تقريباً في كل ولاية من ولايات الجزائر. بالإضافة إلى 92 شباكا للصيرفة الاسلامية. يقدم هذا البنك جملةً من مختلف الخدمات المتنوعة، خاصةً على المستوى الوطني، مثل خدمات التمويل، القروض، تبسيط عمليات الدفع، الادخار وخدمات للتأمين وجميع العمليات البنكية.
	بنك الخليج الجزائر GULF BANK ALGERIA هو بنك تجاري أجنبي تأسس بموجب القانون الجزائري عام 2004، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، وهو شركة تابعة لمجموعة بنك برقان وعضو في واحدة من أبرز مجموعات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط، وهي شركة مشاريع الكويت (كيبكو)، ويعد أحد أكبر 3 بنوك خاصة في الجزائر يقدم خدمات مصرفية ومالية متنوعة تلبي احتياجات العملاء من الشركات والأفراد، وبما يتوافق مع قوانين البنك المركزي الجزائري.

بـنـك الـسلام AL SALAM BANK بنك السلام الجزائر بنك متعدد المهام و الخدمات يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.	
بنك الجزائر الخارجي Banque Extérieured'Algèrie بنك الجزائر الخارجي؛ يعد البنك الخارجي الجزائري من أكثر البنوك الجزائرية رواجًا، حيث أن جودة خدماته اليوم فاقت التوقعات وذاع صيتها ضمن النطاق المصرفي الوطني وحتى الدولي، كمثال يحتذى به لخدمات بنكية ذات جودة وتتمتع بالحداثة والتميز والتطور ومواكبة العصر الراهن. تأسس bea سنة 1967 على هيئة شركة وطنية ليتحول لاحقًا إلى شركة مساهمة، محافظًا على أهم أغراضه وأهدافه الأولية.	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المواقع الرسمية لهذه البنوك

المطلب الثاني: تحليل مؤشر الربحية للبنوك محل الدراسة

لمعرفة علاقة الشمول المالي بربحية البنوك سنقدم في هذا المطلب حساب كل من مؤشر العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول.

أولا: تحليل مؤشر الربحية للبنوك محل الدراسة

تقيس نسب الربحية مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن نتائج السياسات والقرارات التي اتخذها إدارة البنك، حيث يتم قياس ربحية البنك من خلال المؤشرات التالية:

1-1 **العائد على حقوق الملكية:** يقيس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق من استثمار أموال المالكين، حيث ان ارتفع معدل العائد على حق الملكية هو دليل على كفاءة البنك في تحقيق الأرباح، بينما يشير انخفاضه الى تمويل متحفظ من القروض وهي تحسب بقسمة صافي الربح بعد الضرائب على حقوق الملكية وفق القانون التالي:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل ÷حقوق الملكية× 100

صافي الدخل: النتيجة السنوية الصافية (البند الأخير في جدول الحسابات و النتائج)

حقوق الملكية: رأس المال + الاحتياطات + أرباح محتجزة (مجموع من البند 13 إلى البند 18في جانب الخصوم)

من خلال الجدول رقم (11) تم تلخيص معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة:

الجدول رقم (11): مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة للفترة (2017-2021)

السنوات البنوك	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط البنك
BNA	%12,70	%14,20	%6,80	%6,40	%7,35	%9,49
CPA	%20,58	%23,01	%10,98	%9,71	_	%16,07
GULF	%15,55	%18,79	23,32%	%16,93	%15,58	%18,03
AL SALAM	%7,67	%16,24	%26,70	%18,8	%14,20	%16,72
BEA	%22,38	%24,39	19,40%	%18,27	%17,35	%20,44

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

تحليل نتائج الجدول:

البنك الوطني الجزائري BNA:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط هذا البنك استقر عند النسبة 9,49 %وتراوح معدل العائد على حقوق الملكية بين 6,40% إلى 12,70%، وشهدت السنوات الأولى فيه 2017 و2018 ارتفاع طفيف على التوالي بنسبة12,70%و14,20 %حيث هذه الأخيرة هي أعلى نسبة حققها البنك خلال فترة الدراسة نتيجة ارتفاع صافي الدخل لسنة 2018 المقدر ب 35832 مليون دج، ليسجل بعدها تراجع في سنة 2018 و 2020 بنسبة 6,80 %و6,40% على التوالي بسبب تسجيل ارتفاع في كل من اعباء الاستغلال العامة ومخصصات المؤونات وخسائر القيمة ومستحقات غير قابلة للاستيراد مقارنة بالسنوات الفارطة ليعاود الارتفاع لسنة 2021 بنسبة 7,35%.

القرض الشعبي الجزائري CPA:

يتضح لنا أن نسبة العائد على حقوق الملكية كانت في استقرار و انتعاش لسنتين 2017 بنسبة 20,58 %و2018 بنسبة 23,01% وهي أعلى نسبة سجلها البنك وهذا يدل على حسن استخدام البنك للموجودات المتوفرة عنده ثم سجل تراجع لسنة 2019 و 2020 على التوالي واستقر عند متوسط دخل يقدر ب16,07%.

بنك الخليج الجزائرGULF:

من خلال الجدول اعلاه تبين لنا ان نسبة الأرباح المحققة من حقوق الملكية لهذا البنك هي 18,03% حيث شهد هذا البنك استقرار وارتفاع في نسبة العائد على حقوق الملكية من سنة 2017 الى 2019 وهذا راجع لارتفاع صافي الدخل ب 6018 مليون دج ثم عاد الى الانخفاض سنتي 2020 و2021 وذلك بسبب ارتفاع معدل الضريبة على الدخل الصافي واستقر متوسط هذا البنك عند النسبة 18,03%.

بنك السلام AL SALAM:

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان نسبة العائد على حقوق الملكية غير مستقرة وهي في تذبذب دائم بين ارتفاع وانخفاض من سنة الى اخرى حيث بلغت اعلى قيمة له سنة 2019 بنسبة 26,70% واقل نسبة سنة 2017 بقيمة 7,67 ويعود هذا الى انخفاض كبير في قيمة صافي الدخل التي انخفضت من 4007410 مليون دج الى 1181246 مليون دج.

البنك الجزائر الخارجيBEA :

يتضح من خلال الجدول ان نسبة العائد على حقوق الملكية تراوحت بين 17,35% الى 24,39 فسجلت اعلى نسبة له سنة 2018 بفضل النتائج القوية التي حققها صافي الدخل قدر ب 62 مليار ثم سجل تراجع خلال السنوات من 2019 الى 2021 وادنى نسبة سجلت في سنة 2021 بنسبة 17,35% واستقر متوسط هذا البنك عند النسبة 20,44%.

2-1 العائد على الأصول

يركز هذا المؤشر على الأداء الأفضل أو الأداء السيئ فاذا حققت البنك عائدا على الأصول مرتفع فسيكون سببه ان البنك اكثر كفاءة في التحكم و مراقبة التكاليف ويقيس صافي الدخل الناتج عن الاستثمارات المملوكة خلال هذه الفترة ويحسب من خلال العلاقة:

العائد على الأصول = صافي الدخل إجمالي الأصول 100

الجدول رقم(12): معدل العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة للفترة (2017-2021)

السنوات البنوك	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط البنك
BNA	1,11%	1,16%	0,54%	0,67%	1,04%	0,045%
CPA	1,71%	1,81%	0,87%	0,77%	_	%1,29
CULF	1,42%	1,81%	2,34%	1,71%	1,58%	1,77%
AL SALAM	1,37%	2,19%	3,05%	1,9%	1,4%	%1,9
BEA	1,83%	1,89%	1,91%	2,17%	1,72%	2,02%

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

تحليل نتائج الجدول:

يبين الجدول اعلاه نسب العائد على الأصول في البنوك محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2017 الى 2021، حيث شهد كل من بنك الخليج و بنك السلام و البنك الخارجي الجزائري نوع من الاستقرار وهذا راجع الى ثبات القيمة بين 1% الى غاية 3% نتيجة اتخاذ القرارات الصائبة، فسجلت اقل نسبة لهذا المؤشر لبنك الخليج ب 1,42% في سنة 2017 مقارنة مع اعلى نسبة في بنك السلام بقيمة 3,05%.

وتبين لنا ايضا تذبذب وعدم استقرار في نسبة العائد على الأصول بين الارتفاع و الانخفاض لدى البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، والقرض الشعبي الوطني حيث كانت اقل نسبة من نصيب البنك الوطني الجزائري بقيمة 0,55% سنة 2019.

اما بالنسبة لمتوسط البنك (الأرباح المحققة) فاستقرت أعلى نسبة في البنك الخارجي الجزائري بنسبة 2,02%.

ثانيا: مؤشر الربحية في القطاع البنكي الجزائري عامة

الجدول رقم (13): نسبة الربحية للقطاع البنكي الجزائري

السنوات مؤشرات الربحية	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط
ROEالعائد على حقوق الملكية	%18,85	%22,41	%14,08	%8,31	%11,18	%24,96
ROAالعائد على الأصول	%2,05	%2,42	%1,51	%1,43	%1,95	%1,87

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا نتائج بنك الجزائر

يتضح من خلال الجدول ان العائد على حقوق الملكية في القطاع البنكي في تحسن وعرف تزايدا كبيرا منتقلا من نسبة 18,85% سنة 2017 الى نسبة 22,41% سنة 2018 ويتبين لنا ايضا من خلال هذا الجدول تراجع في العائد على حقوق الملكية لسنتي 2019 و2020 بسبب الآثار التي مست القطاع البنكي خلال ازمة كرونا.

ليعاود الارتفاع سنة 2021 بنسبة مقدرة ب11,18% بسبب احتواء اثار الازمة الصحية خلال العامين الماضيين وبتنفيذ برنامج اعادة التمويل الخاص المقترن باستئناف النشاط الاقتصادي الذي مكن البنوك من تحقيق المزيد من الارباح.

كما عرف معدل العائد على الاصول انتعاشا في السنوات الاولى حيث بلغ نسبة 42,2% وبالنسبة لمتوسط العائد على الاصول شهد تحسننا طفيفا منتقلا من 1,51% سنة 2019 الى 1,95 % خلال سنة 2021 وهذا راجع الى زيادة النتائج الصافية للبنوك.

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات السيولة في البنوك محل الدراسة

ان مؤشر السيولة يهدف الى تقييم القدرة المالية للبنك على تلبية و الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري ويعبر أيضا عن العلاقة بين النقد والموجودات سريعة التحويل الى نقد وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها في تاريخ الاستحقاق، ويقيس ايضا قدرة البنك في الحصول على النقد من اجل تجنب الاحتياجات الأساسية او الحالية ويجب ان يكون لديه السيولة الكافية لتلبية طلبات المودعين ومستقبلي التسهيلات من اجل كسب ثقة الجمهور ومن خلال هذا المطلب سوف نقوم بتحليل مؤشرين.

أولا: مؤشر المعدل النقدي

وهي النسبة التي تمثل قدرة البنك على استخدام أرصدته النقدية التي يملكها في الصندوق ولدى البنوك الاخرى وكذلك لدى البنك المركزي والتي تمثل السيولة النقدية للإيفاء بالتزاماته المالية اتجاه المتعاملين معه في مواعيدها المحققة ويحسب من خلال العلاقة:

مؤشر النقدية = الأصول السائلة ديون البنك المركزي +ديون تجاه الهيئات المالية +ديون اتجاه الزبائن +ديون ممثلة بورقة مالية

الجدول رقم (14): المعدل النقدي للبنوك محل الدراسة للفترة (2017-2021)

السنوات البنوك	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط البنك
BNA	%14,86	%15,02	%16,71	%8,07	%9,94	%12,80
CPA	%20,35	%16,26	%11,55	%13,91	ــــ	%15,51
GULF	%29,19	%15,86	%19,54	%16,07	%22,26	%20,59
AL SALAM	%53,89	%32,73	%26,54	%40,20	%38,26	%38,28
BEA	%29,43	%19,63	%17,92	%82,55	%26,12	%35,13

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

تحليل نتائج الجدول أعلاه:

ما تم ملاحظته من خلال المعدلات النقدية للبنوك وجود تذبذب خلال سنوات الدراسة فهي محصورة بين (8% - 83%) حيث سجل البنك الوطني الجزائري ادنى معدلاته ب 8,02% و السبب عائد الى الاختلاف بين بسط و مقام هذه النسبة

استقر متوسط هذا البنك عند 12,80%حيث أعلى معدلاته سجلها البنك الخارجي الجزائري سنة 2020 بنسبة 82,55 واستقر متوسط المعدل النقدي لهذا البنك عند 35,18%.

ثانيا: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

تقيس هذه النسبة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الموجودات في البنك، وزيادة هذه النسبة تعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى البنك مما يقلل العائد النهائي المتوقع، ونقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة البنك لأخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل وتأتي بالصيغة التالية:

نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول = الأصول السائلة إجمالي الأصول100

الجدول رقم (15) نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للبنوك محل الدراسة

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط البنك
BNA	%10,56	%10,94	%12,34	%5,93	%7,40	%9,43
CPA	%17,56	%14,15	%10,05	%11,93	ــــ	%13,42
GULF	%23,92	%12,63	%15,09	%12,92	%18,23	%16,55
AL SALAM	%40,62	%25,41	%21,05	%32,95	%31,92	%30,19
BEA	%23,99	%15,55	%12,62	%12,12	%21,47	%17,15

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على التقارير السنوية لكل بنك

بالنسبة للبنك الوطني الجزائريBNA:

يتضح من خلال الجدول ان مؤشر الأصول السائلة الى إجمالي الأصول في هذا البنك سجل ادنى معدلاته في سنة 2020 بنسبة 5,93% واعلى معدلاته سجلت سنة 2018 بنسبة 10,94% ليستقر المتوسط عند 9,43%.

بالنسبة للقرض الشعبي الوطنيCPA :

تراوحت قيمة هذا المؤشر بين 10% و18% حيث تم تسجيل اعلى نسبة سنة 2017 بقيمة 17,56% وانخفضت نسبة هذا الاخير مباشرة في السنتين المواليتين ليسجل ادنى نسبة له ب 10,09%.

بالنسبة لبنك الخليج GULF:

اتسمت بالتذبذب طيلة فترة الدراسة حيث تراوحت اعلى نسبة له بين 23 % خلال سنة 2017 و18% خلال سنة 2021 وسجل ادنى قيمة له 12,63% ليستقر عند متوسط 16,55%.

بالنسبة لبنك السلام AL SALAM :

سجل اعلى نسبة اصول سائلة الى اجمالي الأصول سنة 2017 بقيمة 40,62 %على غرار باقي البنوك المدروسة وسجل ادنى معدلاته بما يعادل 21,05% ليستقر عند متوسط 30,19%

بالنسبة للبنك الخارجي الجزائري BEA:

نلاحظ من خلال القيم الموضحة سجل اعلى نسبة له في سنة 2017 بقيمة 23,99% ثم شهد تراجعا طفيفا خلال الثلاث سنوات الموالية ليستقر عاند 21,47%.

ثالثا: مؤشر السيولة بالنسبة للقطاع البنكي في الجزائر

سنحاول من خلال هذا العنصر عرض تطور سيولة القطاع البنكي العامل في الجزائر حلال الفترة (2017-2021).

الجدول رقم (16): نسبة السيولة في القطاع البنكي الجزائري

السنوات / مؤشر السيولة	2017	2018	2019	2020	2021	متوسط البنك
المعدل النقدي	%53,70	%47,45	%44,23	%37,14	%101,60	47.97%
الأصول السائلة/إجمالي الأصول	%23,51	%19,84	%15,94	%13,11	%35,74	21.62%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج بنك الجزائر

يتبين من خلال الجدول ان المعدل النقدي شهد تراجعا خلال السنوات الاولى من فترة الدراسة حيث سجل سنة 2017 ما يقارب ب 53,70% لينتقل سنة 2020 الى 37,14% وهذا بسبب تراجع الاصول السائلة ثم قفز في سنة 2021 الى النسبة 101,60% وهذا يعني ان الاصول السائلة للقطاع البنكي تغطي التزاماته (خصوم) وهذا نتيجة ارتفاع الاصول السائلة ب 230,30 مليون دج بين عامي 2020 و2021.

نلاحظ ان الاصول السائلة الى اجمالي الاصول في تراجع من سنة 2017 الى 2020 ب 23,51% الى 13,11% وتعكس هذه النتائج خطورة عالية في السيولة، بنسبة لسنة 2021 تم تسجيل زيادة كبيرة في اجمالي اصول القطاع البنكي تقدر ب 35,74% وهذه نسبة دليل الى عودة الاصول السائلة ال المستوى المضبوط.

المبحث الثالث: أثر مؤشرات الشمول المالي على تقييم أداء البنوك محل الدراسة خلال الفترة (2017-2021)

سيتم في هذا المطلب دراسة أثر بعض مؤشرات الشمول المالي المدروسة سابقا (نسبة ماكينات الصراف الآلي لكل 100الف بالغ، نسبة الإقراض لكل100الف بالغ)، على أداء البنوك التجارية (البنك الوطني الجزائري، بنك الخليج، بنك الجزائر الخارجي وبنك السلام) باستعمال مؤشر الربحية (العائد على حقوق الملكية) ومؤشر السيولة (المعدل النقدي، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول).

المطلب الأول: أثر مؤشرات الشمول المالي على ربحية البنوك محل الدراسة

أولا: العلاقة بين بعد الوصول المالي ومؤشر الربحية

الشكل رقم (06): العلاقة بين ماكينات الصراف الآلي ومؤشر العائد على حقوق الملكية

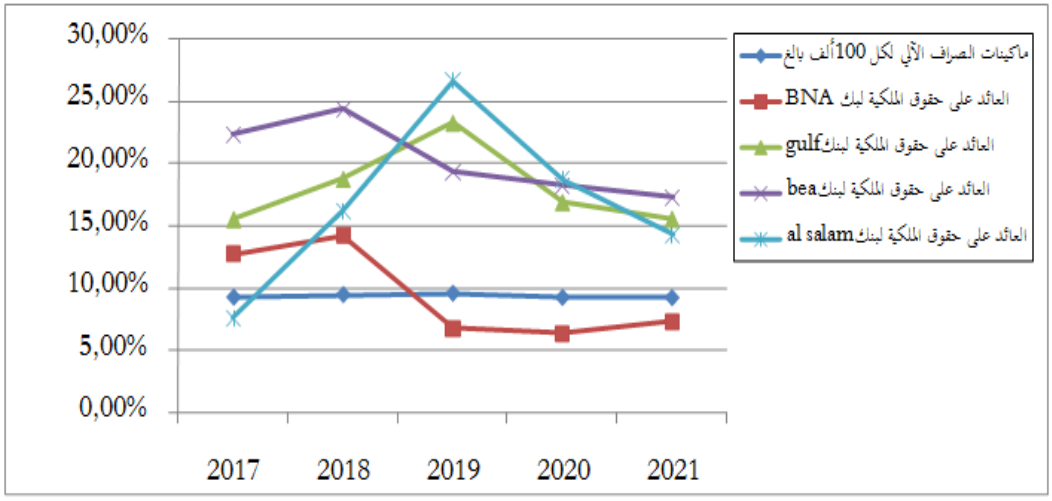

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدولين (04) و(11)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان مؤشر الشمول المالي المتمثل في نسبة ماكينات الصراف الآلي لكل 100ألف بالغ وهو متغير مستقل في تحسن لكن لم يتجاوز نسبة 10%خلال سنوات الدراسة نظرا لضعف انتشاره بسبب الاعتماد على الطرق التقليدية وهذا راجع لاتساع مساحة الجزائر اما بالنسبة للمتغير التابع والمتمثل في العائد على حقوق الملكية تم تسجيل نسب متذبذبة فبالنسبة للبنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي

نلاحظ وجود علاقة عكسية فكلاهما في اتجاهين متعاكسين ما يفسر وجود ارتباط سالب راجع الى ضعف البنية التحتية للبنكين مما يؤثر على أدائهما الداخلي، ويتضح لنا وجود علاقة طردية بين كل من معدل العائد على حقوق الملكية وماكينات الصراف الآلي لبنك الخليج وبنك السلام وهذا ما يتوافق مع دراسة البنك الدولي التي تنص على ان تعزيز الشمول المالي يؤدي الى ارتفاع الأداء البنكي.

ثانيا: العلاقة بين بعد الاستخدام المالي ومؤشر الربحية

الشكل رقم (07): العلاقة بين مؤشر الإقراض والعائد على حقوق الملكية

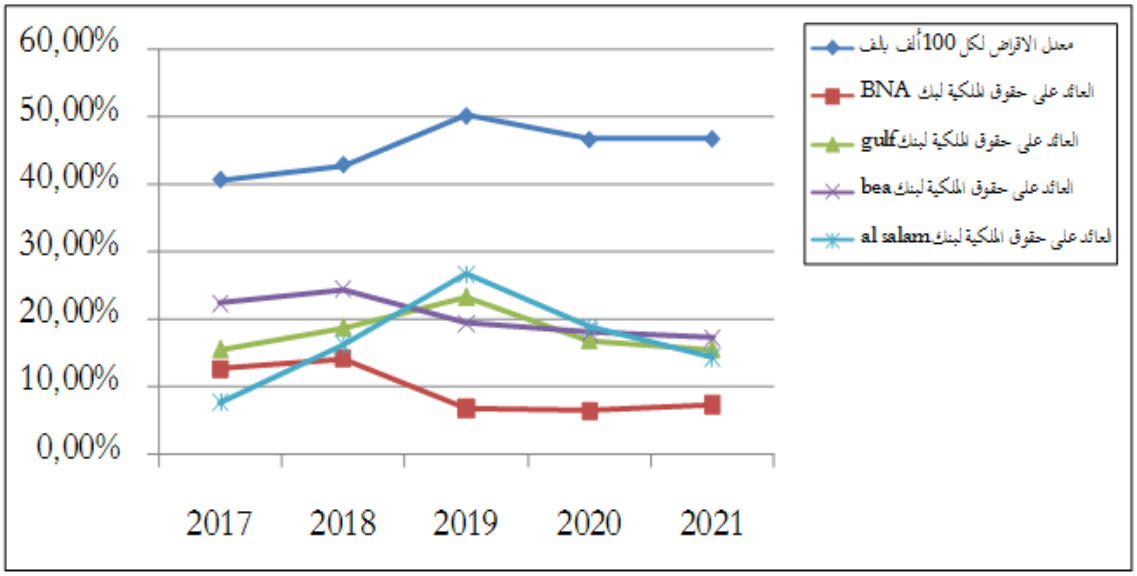

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدولين (07) و(11)

يتبين من المنحنى ان اتجاه المتغير المستقل المتمثل في معدل الاقتراض لكل 100الف بالغ يؤثر بشكل مباشر على ربحية البنوك فكلما ارتفع معدل الاقتراض للبنوك التجارية من سنة 2017 الى سنة 2018 ارتفع العائد على حقوق الملكية الذي يعبر على قدرة البنوك على استخدام مواردها في توليد الأرباح وكفاءتها في تحقق عائد اكبر وبالتالي إدارة ممتازة للأصول، وكلما انخفض معدل الاقتراض انخفض المتغير التابع و يرجع هذا الانخفاض الى الانخفاض في العائد على الأصول او الرافعة المالية وذلك ماتم ملاحظته في سنة2019 اي وجود علاقة طردية وهذا ما يثبت صحة الفرضية المطروحة في الجانب النظري من الدراسة بان الشمول المالي يساهم في تحسين الأداء البنكي باعتبار القروض تعد المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على إيراداته إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته ونلاحظ ايضا وجود علاقة عكسية بين كل من العائد على حقوق الملكية لكل

من البنك الوطني الجزائري والبنك الجزائري الخارجي من 2018 الى سنة 2021 اما بالنسبة الى بنك الخليج وبنك السلام بقيت العلاقة طردية.

ثالثا: العلاقة بين مؤشر جودة الخدمات المالية ومؤشر الربحية

الشكل رقم (10): علاقة الدفع عبر البطاقات بالعائد على حقوق الملكية

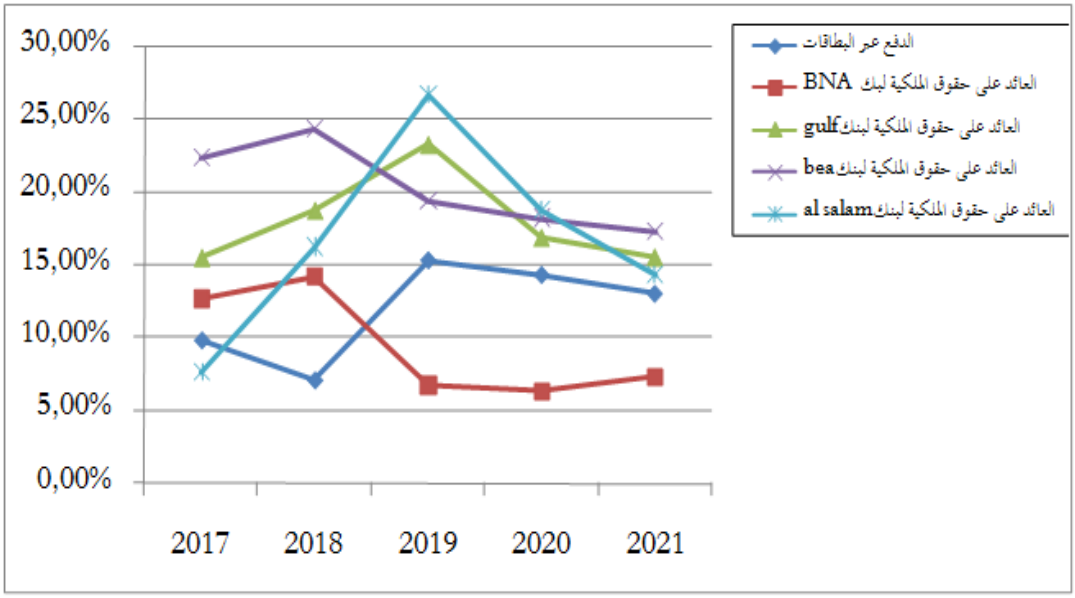

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتمادعلى معطيات الجدولين (09) و(11)

يتبين من المنحنى أن اتجاه تغير العائد على حقوق الملكية في نفس اتجاه تغير الدفع عبر البطاقات مما يؤكد وجود علاقة طردية ذات اثر ايجابي بين كل من المتغير المستقل الخاص بجودة الخدمات المالية والمتغير التابع الخاص بالسيولة أي أن الاهتمام والحرص على تقديم خدمات مالية ذات جودة عالية هو في حد ذاته منتج يساهم في تعزيز كسب ثقة العملاء الحاليين وجذب اكبر شريحة من العملاء الجدد إذا ما تم بسرعة معقولة وسهولة ملموسة وبالتالي فالجودة تعد من المداخل الأساسية لتحسين ربحية البنوك التجارية ورفع مستواها بالإضافة إلىتخفيض المصاريف الإدارية، حيث أن الجودة تعمل على تقليل حدوث الأخطاء، وبالتالي ستنخفض تكلفة تصحيح تلك الأخطاء مما ينعكس إيجابا على ربحية البنوك وهذا بالنسبة لبنك الخليج وبنك السلام ابتداء من سنة 2018، أما بنسبة لباقي البنوك نلاحظ وجود علاقة عكسية بين كل من العائد على حقوق الملكية والدفع عبر البطاقات وهذا ما ينفي الفرضية التي تقول ان هناك علاقة طردية بين كل من الأداء المالي والشمول المالي حيث

على هذه البنوك التوسع في تقديم الخدمات المالية المصرفية وتطويرها ولقيام بحملات توعية لتشجيع العملاء على استخدامها.

المطلب الثاني: أثر مؤشرات الشمول المالي على سيولة البنوك محل الدراسة

أولا: العلاقة بين مؤشر الوصول المالي ومؤشر السيولة

الشكل رقم (08): العلاقة بين ماكينات الصراف الآلي والمعدل النقدي

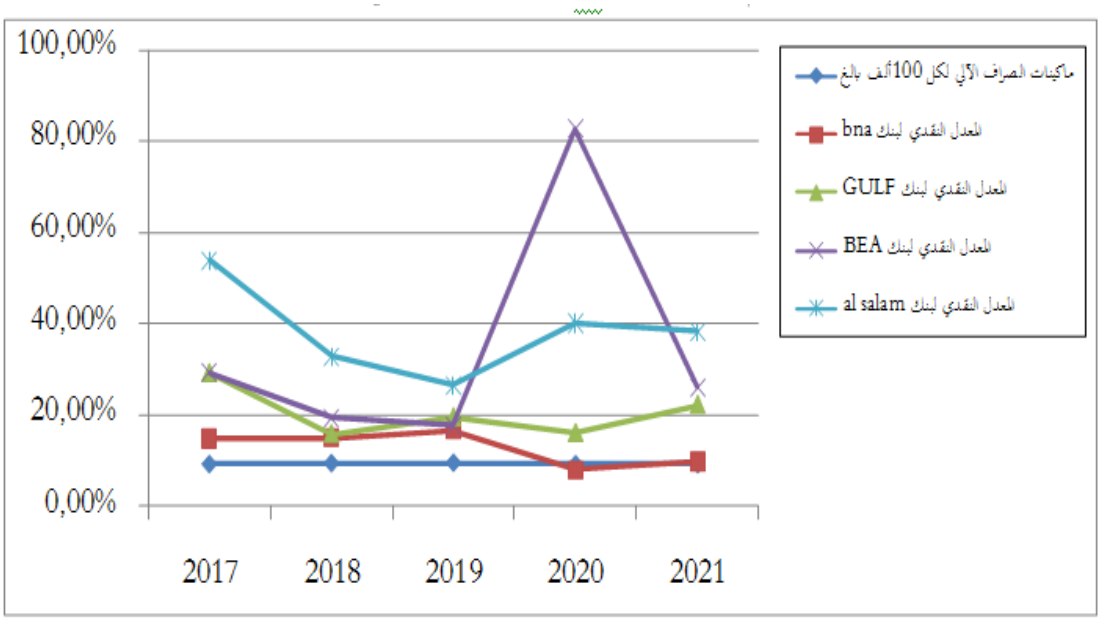

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدولين (04) و(14)

يتضح من خلال المنحنى تزايد بنسبة ضئيلة في نسبة المؤشر المستقل و المتمثل في ماكينات الصراف الآلي لكل 100الف بالغ لكن رغم التزايد لم يصل للمستوى المطلوب وهو توفر جهاز صراف آلي واحد لكل 1000كلم نظرا لاتساع الحيز الجغرافي للجزائر مما يؤثر على المتغير التابع المتمثل في المعدل النقدي و هذا ما تم ملاحظته من خلال تذبذب النسب أعلاه وبالتالي فالبنوك الممثلة في عينة الدراسة لم ترتقي لتحقيق المستوى المطلوب من الشمول المالي بواسطة مؤشر بعد الوصول المالي

ثانيا: العلاقة بين مؤشر الاستخدام المالي ومؤشر السيولة

الشكل رقم (09): العلاقة بين مؤشر الإقراض ومؤشر المعدل النقدي

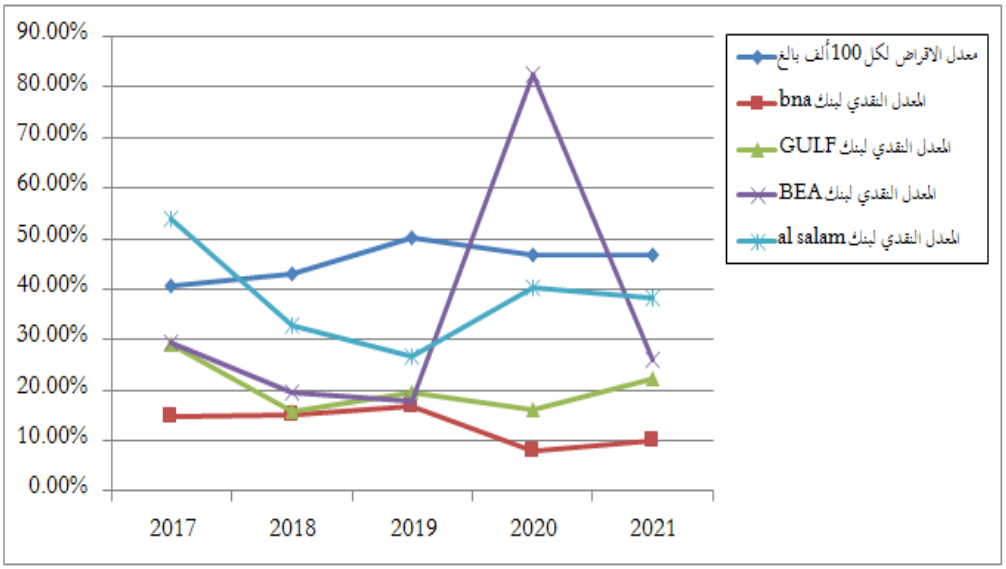

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدولين (07) و(14)

يتبين من المنحنى نسبة الاقراض كمتغير مستقل والمعدل النقدي كمتغير تابع حيث نلاحظ تفاوت:

- تغير المؤشر الخاص بالسيولة عكس اتجاه تغير المؤشر الخاص ببعد الاستخدام المالي لبنك البنك الجزائري الخارجي و بنك السلام أي كلما ارتفع معدل الاقتراض انخفض المعدل النقدي بالإضافة إلى الارتفاع الكبير للمعدل النقدي لهذا البنك في سنة 2020 لتعود لتراجع في سنة 2021 معدا سنة 2019 لبنك الخليج كانت علاقة طردية بين مؤشر الاقراض و مؤشر المعدل النقدي؛
- تغير المؤشر الخاص بالسيولة بنفس اتجاه تغير المؤشر الخاص ببعد الاستخدام المالي للبنك الوطني الجزائري ما يفسر وجود علاقة طردية؛
- أما بالنسبة لبنك الخليج تغير المؤشر الخاص بالسيولة عكس اتجاه تغير المعدل النقدي الى غاية سنة 2018 ليعاود تغير في نفس اتجاه مؤشر السولة وهذا يؤكد صحة النظرية المذكورة سابقا ان الشمول المالي يحسن من الأداء البنكي فكلما ارتفع المعدل النقدي ازداد حجم القروض الممنوحة.

ثالثا: العلاقة بين مؤشر جودة الخدمات المالية ومؤشر السيولة

الشكل رقم (11): علاقة الدفع عبر البطاقات بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

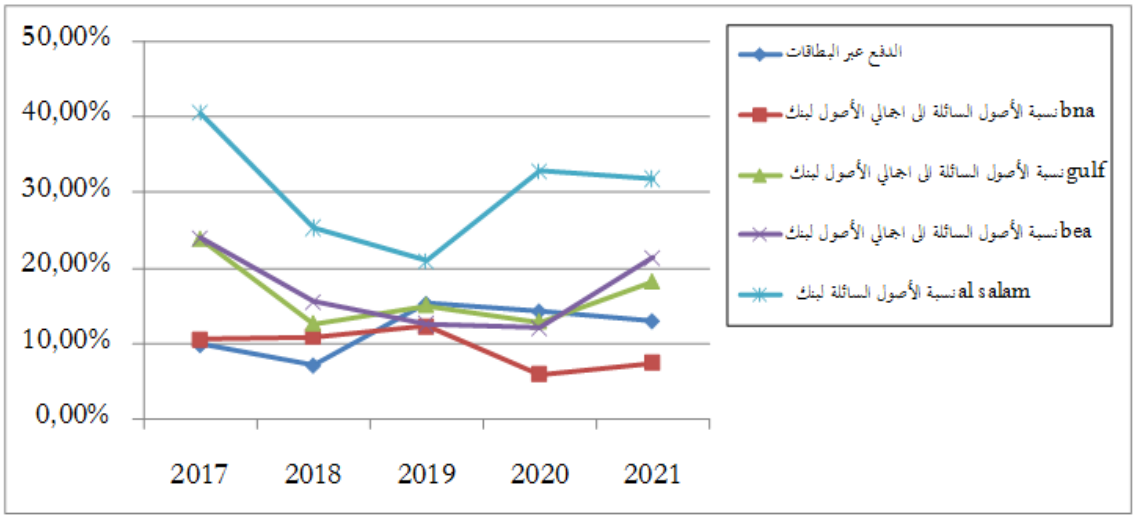

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتمادعلى معطيات الجدولين (09) و(15)

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه أن بنك الخليج Gulf والبنك الجزائري الخارجيBea وبنك السلام al salam من السنة 2017 إلى 2018 أن اتجاه الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لهذه البنوك في نفس اتجاه بعد الجودة (الدفع عبر البطاقات) وهذا ما يفسر وجود علاقة طردية بين كل من سيولة البنك والدفع عبر البطاقات ويتضح لنا أيضا وجود علاقة عكسية بين مؤشر السيولة للبنك الوطني الجزائري Bna و بنك السلام وبين بعد الجودة.

أما بنسبة لسنة من 2018الى غاية 2019 فيتبين لنا وجود علاقة طردية بين كل من بعد الجودة ومؤشر السيولة لكل من البنك الوطني الجزائري Bna وبنك الخليج Gulf وعلاقة عكسية مع البنك الجزائري الخارجي Bea وبنك السلام al salam.

من 2019 الى غاية2020 بالنسبة لبنك السلام يتضح جود علاقة عكسية بين بعد جودة الخدمات المالية ومؤشر السيولة فكلما انخفض دفع عبر البطاقات ارتفعت نسبة السيولة للبنك وهذا ما يدل على حاجته الى تطوير الخدمات المصرفية ليسمر في الانخفاض من 2020 و2021 وذالك بسبب الآثار التي خلفتها أزمة كورونا.

وفي سنة 2020 الى 2021 تراجع مستوى الدفع عبر البطاقات ومستويات نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول في كل البنوك قد سجلت نموا متواصلا وهذا ما يعكس قدرة القطاع البنكي على مواجهة الظروف المستجدة التي فرضتها جائحة كورونا حيث ان ارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض قيمة الاستثمارات وذلك راجع الى توقف الحياة الاقتصادية خلال هذه الفترة، و والشركة التي تملك اصول سائلة اكبر هي الأكثر قدرة على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي إمكانية مواجهة اي ازمة تتعرض لها، بحيث ان العلاقة الطردية بين مؤشر السيولة وبعد الجودة تفسر أهمية تطوير جودة الخدمات المالية المقدمة في زيادة نسبة الأصول السائلة التي تغطي التزامات البنوك، ان الشمول المالي يرتبط طرديا مع السيولة فكل زيادة في الشمول المالي تؤدي الى ارتفاع نسبة السيولة أي ان هذا الأخير يحسن من أداء البنوك التجارية في الجزائر فتبني البنوك الجزائرية لطرق جديد تكنولوجيا في تقديم الخدمات البنكية المتنوعة ذات الجودة العالية يحافظ على قاعدة عملاء حالية ويزيد من ثقتهم ويستقطب زبائن وعملاء أكثر.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال تقسيمات الفصل الثاني قمنا في المبحث الأول بإلقاء نظرة شاملة على واقع الشمول المالي في الجزائر فقد تطرقنا إلى الإجراءات التي تبناها بنك الجزائر من اجل وضع الشمول المالي من ضمن أولوياته في البرامج المسطرة كعنصر أساسي لتنمية النشاط المصرفي، مع ذكر العوامل المساعدة على ذلك والمتمثلة في تطوير البنية التحتية، التثقيف المالي، الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في التعاملات المالية، الحكومة الالكترونية وتحسين بيئة ممارسة الأعمال بالإضافة إلى حصر أسباب ضعف معدلات الشمول المالي في الجزائر، وتوصلنا لتحليل مؤشرات كل بعد من أبعاد الشمول المالي والمتمثلة في بعد الوصول المالي (عدد الفروع و عدد أجهزة الصراف الآلي) وبعد الاستخدام المالي (ملكية الحسابات المصرفية، مؤشري الإقراض والادخار) أما بعد جودة الخدمات المالية عن طريق الدفع عبر الانترنت بالبطاقة البنكية، تم في المبحث الثاني تحليل مؤشرات تقييم الأداء البنكي لعينة من البنوك الجزائرية بواسطة مؤشري السيولة والربحية. وفي المبحث الثالث أخيرا عرضنا العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات أداء البنوك محل الدراسة محاولة منا للإجابة على إشكالية الدراسة المتمثلة في ما مدى دور الشمول المالي في تحسين أداء البنوك التجارية بناء على معطيات التقارير السنوية للبنوك والبنك الدولي. وتوصلنا في الأخير إلى وجود اختلاف في البنية المالية لكل بنك من البنوك الممثلة في عينة الدراسة مما يؤثر على نسبة السيولة والربحية وبالتالي يؤثر على أدائه ككل، كما بينت الدراسة وجود مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق مستوى عالي من الشمول المالي في الجزائر مثل ارتفاع تكاليف المتعلقة بتقديم الخدمات وضعف الثقافة المالية.

خاتمة

الشمول المالي هو مدى استفادة الأفراد والمؤسسات من خدمات و منتجات مالية بتكلفة ووقت مناسبين باعتباره عاملا أساسيا في تعزيز نمو القطاع المالي فتحقيق معدلات جيدة منه لم تعد رفاهية بل أصبحت ضرورة ملحة وتحديا يواجه صناع القرار في الجزائر تماشيا مع التطورات الحاصلة، لذلك حاولت هذه الدراسة تحليل دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي باستخدام نسب السيولة والربحية للإجابة على الإشكالية المطروحة مسبقا وتقييم صحة الفرضيات متوصلة **للنتائج التالية:**

- يقوم الشمول المالي على ثلاث أبعاد رئيسية هي الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية وجودة الخدمات المالية حيث يقاس كل بعد بمؤشرات خاصة به تعكس مستوى الشمول المالي؛

- على الرغم من التحسن الملحوظ وتعزيز مستويات الشمول المالي خلال السنوات الأخيرة الا أن الجزائر تحتل مرتبة متواضعة عربيا و لا زالت بعيدة عن المراتب العالمية ؛

- تساهم جودة الخدمات المالية المقدمة مثل الدفع بالبطاقة البنكية عن طريق الانترنيت من زيادة ربحية البنوك ؛

- سيطرة البنوك العمومية على الساحة الوطنية بنسبة 85,53% مقارنة بالبنوك الخاصة بنسبة14,47 فيما يتعلق بمنح القروض؛

- أظهرت الدراسة وجود اختلاف في البنية المالية لكل بنك من البنوك الممثلة في عينة الدراسة مما يؤثر على نسبة السيولة والربحية و بالتالي يؤثر على أدائه ككل؛

- بينت الدراسة وجود مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق مستوى عالي من الشمول المالي في الجزائر مثل ارتفاع تكاليف المتعلقة بتقديم الخدمات، وضعف الثقافة المالية.

الاقتراحات:

- تطوير البنية التحتية للقطاع البنكي مما يسمح بزيادة فرص النفاذ إلى مختلف الخدمات المالية عن طريق زيادة عدد الفروع البنكية و عدد الصرافات الآلية لتشمل كافة المناطق الأمر الذي يساهم في زيادة الوصول للخدمات المالية؛

- عصرنة أنظمة الدفع الالكترونية وزيادة القدرة في التحكم السليم للتكنولوجيا المتعلقة بالمعاملات المالية مما يجعل مستويات الشمول المالي في الجزائر تقترب من المستويات العالمية -الاستفادة من تجارب الدول السابقة في

تحسين مستوى مؤشرات الشمول المالي وبالتالي رفع مستوى الأداء البنكي عن طريق جلب شركات تكنولوجيا كبرى في العالم للاستثمار؛

- تبني إستراتيجية وطنية متمثلة في مساعدة فنية لتصميم خطط عمل لتحديد الأهداف المتعلقة برفع مستويات الشمول المالي و توفير بيئة داعمة لتحقيق النمو المستدام في القطاع المالي؛

- نشر الثقافة والوعي المالي خاصة في الوسط الطلابي من خلال تنظيم أيام دراسية وملتقيات ودورات تكوينية، بغرض إدراك الركائز الأساسية في المجال المالي والمصرفي ونشر الوعي المجتمعي بإدارة المدخرات والممتلكات الشخصية واستثمارها على الوجه الأمثل؛

- ضرورة قيام البنوك التجارية على مدار فترات زمنية مختلفة بإجراء دراسات لقياس وتقييم جودة الخدمات المالية المقدمة للزبائن للتعرف على درجة رضاهم والوقوف على جوانب القصور والعمل على تحسينها.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. ادريس ثابت عبد الرحمان، المرسى جمال الدين محمد، **الإدارة الإستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية،** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006
2. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد، **حوكمة البنوك وأثرها في العائد والمخاطرة،** دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2015
3. نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**،الطبعة لأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009

المجلات:

4. آية عادل محمود، **اثر تطبيق الشمول المالي على الاداء المالي للبنوك،** مجلة الدراسات المالية و التجارية ،العدد 03،مصر،2021
5. اندولامبازا،سمباسيفاراو، **الشمول المالي في إثيوبا،** المجلة العالمية للاقتصاد و المالية،المجلد09، العدد04، قسم التجارة والدراسات الادارية ،جامعة اندرا، الهند، 2017
6. بوزانة ايمن، حمدوش وفاء، **تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة2011-2018،** مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد06 ، العدد01، جامعة باجي مختار عنابة ،الجزائر،2021.
7. دكتور كمال كاظم جواد الشمري، ريام فاضل شاكر الفتلاوي، **تأثير الشمول المالي على مؤشرات كفاية راس المال (العراق حالة دراسية للمدة 2010-2016)،** مجلة أهل البيت، العدد30، العراق، 22افريل 2022
8. رفيقة صباغ، سليمة غرزي، **الشمول المالي في الدول العربية.. واقع وآفاق،** مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 10 ،العدد 02، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر ،2020
9. سوداني نادية، **واقع الشمول المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية،** مجلة مالية ومحاسبة الشركات، المجلد02، العدد02، جامعة تسمسيلت، الجزائر، ديسمبر2022

10.عبد الحسين جاسم محمد واحمد حسين الموسوي، تقييم **مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية بحث مقارن لعينة من المصارف التجارية العراقية و الإماراتية للمدة من 2004 ــ 2009**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 8، العدد 31، 2012

11.عدي صفاء الدين فاضل ومسلم علاوي شبلي، **تأثير حوكمة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المصرفي – دراسة مقارنة في قطاعي المصارف الخاصة و الحكومية**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 6، العدد 25، 2009

12.لعراف زاهية، قريد مصطفى، **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية**، مجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد14، العدد01، 2020

13.محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية –خلال الفترة(1994-2000)**، مجلة الباحث، العدد03، 2004

14.محمد طرشي و آخرون، **متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر**،مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال ،المجلد01، العدد2019،01.

15.معمري نرجس، أوكيل حميدة، " **الشمول المالي في الجزائر –الواقع والتحديات**"، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد الأول، العدد1، 2019.

16.هبة الباز، **الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا** ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

17.وقرة كريمة وآخرون، **واقع الشمول المالي وتحدياته الأردن و الجزائر نموذجا**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04 ،العدد 02 ،جامعة ميلة، الجزائر، 2020

المؤتمرات والملتقيات

18.العراقي بشار أحمد، أحمد النعيمي زهراء، **الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية**، المؤتمر العالمي الثاني، جامعة العلوم الإدارية والمالية، أربيل، العراق،2018

19.نغم حسين نعيمة، احمد نوري حسن،**مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق**، المؤتمر العلمي التخصصي الرابع ، الجامعة التقنية الوسطى،الكلية التقنية الإدارية ، بغداد،28-2018/11/29 .

الأطروحات والمذكرات:

20.آمال زواغي وفريال زواغي، واقع **الشمول المالي في البنوك التجارية الجزائرية –دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بميلة**– مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر، 2021/2020.

21.بوشيبة صلاح الدين، **واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2022.

22.حنين محمد بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء** –دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة– رسالة ماجستير1 في إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2017 .

23.دغنوش العطرة، **استخدام شبكة الأنترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية ،نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016\2017.

24.سليمان بن بوزيد، **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ، 2016-2017

25.عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية قياس و تقييم،** مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيض، بسكرة، 2002

26.مروى قاسمي ،دنيا ترايكية، **دور الشمول المالي في تحسين الأداء البنكي (دراسة تحليلية لعينة من البنوك الجزائرية للفترة2011-2019)**، مذكرة ماستر في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة برج بوعريريج،الجزائر،2021/2020.

27.نادية سعودي، **مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقيم أداء البنوك التجارية الجزائرية،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة، 2017- 2018.

28.ياسين بن الضب، **اثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2004-2012**، مذكرة ماستر في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، شعبة علوم المالية و المحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح7، ورقلة، الجزائر، 2019.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Abbes Mohamed abdealfateh, **Constriction d'un indice d'inclusion financière pour les pays Membres de l'organisation de la copération Islamique (OCI)**, Revue d'économie et de Statistique Appliquée, volum 15 numéro 1,2018.
2. Asli Demirguc-kunt, Leora Klapper, **Measuring Financial Inclusion The Global Findex Database** (the world bank): Development Research Group, Finance and Private Sector Development Team, April 2012
3. Gatnar, Eugeniusz**, Financial inclusion indicateurs in Poland**, Economic Journal 286,2013.
4. Rahul Kanti Datta, **CAMELS Rating System Analysis of Bangladesh Bank:** in Accordance with BRAC Bank Limited ،Submission of Internship Report, BRAC Business School BRAC University, January 19, 2012.
5. Shorouq Tomar and Adel Bino: **Corporate governance and bank performance, evidence from Jordanian banking industry**, Jordan journal of business administration, university of Jordan, volume 8, no 2, 2012

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1. موقع بنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/
2. موقع البنك الوطني الجزائري https://www.bna.dz/ar/
3. موقع بنك الخليج https://www.agb.dz/
4. موقع القرض الشعبي الجزائري https://www.cpa-bank.dz/index.php/ar/
5. موقع بنك السلام https://www.alsalamalgeria.com/
6. موقع البنك الجزائري الخارجي https://www.bea.dz/
7. موقع تجمع النقد اللآلي https://giemonetique.dz/ar
8. موقع البنك موقع الدولي https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01: الميزانيات السنوية للبنك الوطني الجزائري وجدول الحسابات

1 – الميزانية السنوية وجدول الحسابات والنتائج لسنة 2019

الأصول	2018	2019
البنك المركزي	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	243 452 166	454 327 409
ديون تجاه الزبائن	1 982 925 888	2 103 524 686
ديون ممثلة بورقة مالية	18 685 076	22 641 228
الضرائب الجارية - خصوم	14 282 865	9 365 385
الضرائب المؤجلة - خصوم	537 377	537 603
خصوم أخرى	117 077 585	139 136 132
حسابات التسوية	70 894 144	103 619 975
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	30 088 761	32 089 934
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	108 112 786	119 836 510
ديون تابعة	208 002 425	207 485 319
رأس المال	150 000 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال		
الاحتياطات	90 573 966	114 406 150
فارق التقييم	-7 991 301	(3 876 986)
فارق إعادة التقييم	14 122 289	14 122 289
(+/-) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139
(+/-) نتيجة السنة المالية	35 832 184	19 064 195
مجموع الخصوم	**3 082 299 350**	**3 491 982 968**

1.6.الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2018	2019
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	337 316 817	431 208 241
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	270	256
أصول مالية جاهزة للبيع	379 543 232	406 162 203
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	407 271 144	419 512 117
سلفيات و حقوق على الزبائن	1 806 662 078	2 044 508 426
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 819	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	10 145 906	12 854 579
الضرائب المؤجلة - الأصول	691 309	751 736
أصول أخرى	28 926 710	56 972 992
حسابات التسوية	51 160 554	55 562 832
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	23 761 261	27 620 374
عقارات استثمارية		
الأصول الثابتة المادية	22 680 606	22 698 704
الأصول الثابتة غير المادية	95 644	86 689
فارق الحيازة		-
اجمالي الأصول	**3 082 299 350**	**3 491 982 968**

+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	50	1
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	571 993	723 344
+ نواتج النشاطات الأخرى	236 307	339 396
- رسوم للأنشطة الأخرى		-
صافي الدخل المصرفي	**95 704 941**	**94 076 648**
- أعباء استغلال عامة	-20 548 066	- 21 756 434
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغيرالمادية	-1 556 861	- 1 529 067
الناتج الإجمالي للاستغلال	**73 600 014**	**70 791 147**
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	-45 566 838	- 87 266 334
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	22 003 097	44 844 566
ناتج الاستغلال	**50 036 273**	**28 369 379**
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى		
+ العناصر غير العادية (نواتج)		
- العناصر غير العادية (أعباء)		
ناتج قبل الضريبة	**50 036 273**	**28 369 379**
ضرائب على النتائج وما يماثلها	-14 204 089	- 9 305 185
الناتج الصافي للسنة المالية	**35 832 184**	**19 064 194**

2.6. خارج الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2018	2019
الالتزامات المقدمة	**979 354 019**	
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	9 266 640	1 050 975 856
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	540 106 873	8 103 474
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	170 956 732	668 134 124
التزامات ضمان بأمر من الزبائن	259 023 774	105 886 843
التزامات أخرى ممنوحة		268 851 415
التزامات محصل عليها	**871 072 533**	**852 575 372**
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية		
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	305 777 260	287 279 799
التزامات أخرى محصل عليها	**565 295 273**	**565 295 573**

3.6. حسابات النتائج (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2018	2019
+ فوائد و نواتج مماثلة	138 968 599	139 568 406
- فوائد وأعباء مماثلة	-46 126 936	- 48 691 575
+ عمولات (نواتج)	2 111 057	2 153 578
- عمولات (اعباء)	-56 129	- 16 502

الخصوم	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016
البنك المركزي	340 355 168	
ديون تجاه الهيئات المالية	195 741 959	158 992 098
ديون تجاه الزبائن	1 673 844 881	1 834 455 739
ديون ممثلة بورقة مالية	14 245 846	16 428 533
الضرائب الجارية - خصوم	12 418 096	11 273 229
الضرائب المؤجلة - خصوم	535 633	536 812
خصوم أخرى	140 671 583	110 962 924
حسابات التسوية	79 065 313	104 668 088
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	38 172 236	30 045 156
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	92 063 068	102 041 054
ديون تابعة	14 000 000	194 000 000
رأس المال	41 600 000	41 600 000
علاوات مرتبطة برأس المال		
الاحتياطات	155 567 323	178 987 219
فارق التقييم	- 6 155 252	- 5 169 755
فارق إعادة التقييم	14 122 289	14 122 289
(-/+) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139
(-/+) نتيجة السنة المالية	31 419 896	29 986 747
مجموع الخصوم	**2 828 633 272**	**2 843 371 178**

1. الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	298 863 421	305 734 845
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	250	238
أصول مالية جاهزة للبيع	265 053 415	788 082 331
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	277 338 267	166 797 057
سلفيات و حقوق على الزبائن	1 622 181 004	1 384 912 137
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	194 043 819	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	11 176286	10 929 186
الضرائب المؤجلة - الأصول	611 969	715 320
أصول أخرى	38 681 034	78 034 835
حسابات التسوية	75 010 175	49 986 094
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	23 741 477	22 813 283
عقارات استثمارية		
	611 969	715 320
الأصول الثابتة المادية	21 791 299	21 150 516
الأصول الثابتة غير المادية	140 856	171 517
فارق الحيازة		
اجمالي الأصول	**2 828 633 272**	**2 843 371 178**

RESULTS ACCOUNTS OF THE FINANCIAL YEAR AT DECEMBER, 31ST 2017

DESCRIPTION OF THE ACCOUNT	Déc 2017	Déc 2016
+ interests and assimilated products	115 094 180	129 177 236
- interests and assimilated charges	-39 130 790	-27 955 586
+ Commissions (products)	2 107 888	2 685 271
- Commissions (charges)	-42 708	-81 443
+/- Net profits or losses on financial assets held for transaction	14	35
+/- Net profits or losses on financial assets held for sale	16 994	-468 723
+ other activities' products	236 245	214 322
- other activities' charges	0	-12 287
NET BANKING PRODUCT	78 281 823	103 558 825
- General operating charges	-21 334 309	-22 787 304
- Amortization and impairment losses on intangible and tangible assets	-1 550 437	-1 415 820
GROSS OPERATING INCOME	55 397 077	79 355 701
- Provisions, impairment losses and bad debts	-45 735 249	-56 431 055
+ Reversal of provisions, impairment losses and recoveries on amortized receivables	31 702 679	20 965 730
OPERATING RESULT	41 364 507	43 890 376
+/- Net profit or losses on other assets		
+ Extraordinary items (products)		
- Extraordinary items (charges)		
BEFORE TAXE INCOME	41 364 507	43 890 376
-Taxes on assimilated results	-11 377 760	-12 470 480
NET RESULT	**29 986 747**	**31 419 896**

3- الميزانية السنوية وجدول الحسابات والنتائج لسنة 2021

الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2021	2020
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	331 762 148	204 207 936
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	246	248
أصول مالية جاهزة للبيع	413 719 493	413 426 493
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	612 819 121	523 239 376
سلفيات و حقوق على الزبائن	**1 438 578 088**	**2 117 718 812**
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	1510 752 060	14 043 820
الضرائب الحالية - الأصول	4 821 590	8 428 662
الضرائب المؤجلة - الأصول	1 523 706	1 008 872
أصول أخرى	66 935 395	47 818 018
حسابات التسوية	45 824 597	55 834 995
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	31 237 590	31 488 186
عقارات استثمارية	-	-
الأصول الثابتة المادية	23 209 792	22 961 112
الأصول الثابتة غير المادية	69 655	94 342
فارق الحيازة	-	-
اجمالي الأصول	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

حسابات النتائج (بآلاف الدينار الجزائري)

التعيين	2021	2020
+ فوائد و نواتج مماثلة	146 275 080	134 401 409
- فوائد وأعباء مماثلة	- 55 882 188	- 53 050 438
+ عمولات (نواتج)	2 373 492	2 241 709
- عمولات (اعباء)	- 56 268	- 25 690
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	- 2	- 1
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	1 523 098	1 794 246
+ نواتج النشاطات الأخرى	384 198	2 422 196
- رسوم للانشطة الاخرى	-	-
صافي الدخل المصرفي	**94 617 409**	**87 782 431**
- أعباء استغلال عامة	- 22 778 789	- 20 202 660
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الاصول الثابتة المادية وغيرالمادية	- 1 543 960	- 1 530 775
الناتج الإجمالي للاستغلال	**70 294 660**	**68 048 996**
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	- 64 516 626	- 55 185 699
+ استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	52 166 617	17 284 504
ناتج الاستغلال	**57 944 651**	**28 147 801**
ضرائب على النتائج وما يماثلها	- 11 254 172	- 5 100 136
الناتج الصافي للسنة المالية	**46 690 479**	**23 047 665**

الخصوم	2021	2020
البنك المركزي	761 489 186	50 000 000
ديون تجاه الهيئات المالية	700 002 151	564 645 009
ديون تجاه الزبائن	**2 022 287 511**	**1 901 513 860**
ديون ممثلة بورقة مالية	33 390 930	28 606 720
الضرائب الجارية - خصوم	17 047 559	5 357 323
الضرائب المؤجلة - خصوم	537 790	537 553
خصوم أخرى	132 959 651	109 956 773
حسابات التسوية	100 213 097	101 736 450
مؤونات لتغطية المخاطر و الاعباء	44 044 595	33 705 906
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	82 106 618	117 796 216
ديون تابعة	206 684 712	205 672 488
رأس المال	150 000 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال		
الاحتياطات	142 221 150	123 470 345
فارق التقييم	12 436 597	4 404 218
فارق إعادة التقييم	14 117 206	14 117 206
ترحيل من جديد	15 024 250	5 703 139
نتيجة السنة المالية	46 690 479	23 047 665
مجموع الخصوم	**4 481 253 482**	**3 440 270 872**

خارج الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الإلتزامات	2021	2020
الالتزامات المقدمة	**652 357 532**	**899 978 068**
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	9 537 115	9 626 660
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	311 592 293	531 579 642
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	81 453 196	97 217 670
التزامات ضمان بأمر من الزبائن	249 774 927	261 554 097
التزامات أخرى ممنوحة		
التزامات محصل عليها	**876 604 584**	**885 287 321**
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية		
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	311 309 012	319 991 748
التزامات أخرى محصل عليها	**565 295 573**	**565 295 573**

الملحق رقم 02: الميزانيات السنوية لقرض الشعبي الجزائري وجدول الحسابات والنتائج

1 - الميزانية السنوية و جدول الحسابات والنتائج 2017

COMPTES DE RESULTATS

U=Milliers DA

+ Intérêts et produits assimilés	80 570 430
- Intérêts et charges assimilées	(19 858 868)
+ Commissions (produits)	8 035 336
- Commissions (charges)	(717 340)
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	238 398
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	(16 463)
I Produits des autres activités	699 134
- Charges des autres activités	(110 140)
PRODUIT NET BANCAIRE	68 840 467
- Charges générales d'exploitation	(14 732 943)
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations corporelles et incorporelles	(921 127)
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	53 186 417
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(14 201 728)
I Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	3 792 705
RESULTAT D'EXPLOITATION	42 777 394
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	29399
+ Eléments extraordinaires (produits)	-
- Eléments extraordinaires (charges)	-
RESULTAT AVANT IMPOTS	42 806 793
- Impôts sur les résultats et assimilés	(9 868 825)
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	32 937 968

TABLEAU DE FLUX DE TRESORERIE

Résultat avant impôts	42806793
(+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	921 127
(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
(+/-) Dotations nettes aux provisions et autres pertes de valeur	10 409 022
(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	(6 616 770)
(+/-) Produits / charges des activités de financement	-
(+/-) Autres mouvements	(587 785)
= Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (total des éléments 2 à 6)	4 126 594
(+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	58 455 628
(+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	88 031 264
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	4 343 075
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	2 266 954
(-) Impôts versés	(6 550 595)
= Diminution/ (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (Total des éléments 8 à 13)	146 549 330
TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLE (A)	193 481 718
(+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	(68 000 087)
(+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-
(+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	(847 033)
TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX ACTIVITES D'INVESTISSEMENT (B)	(68 847 120)
(+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	(8 000 000)
(+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX ACTIVITES DE FINANCEMENT (Total des éléments 16 à 17) (C)	(8 000 000)
EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LES DISPONIBILITES ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE (D)	587 785
AUGMENTATION / DIMINUTION NETTE DES DISPONIBILITES ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE (A+B+C+D)	117 222 383
Flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (A)	193 481 718
Flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (B)	-68 847 120
Flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (C)	-8 000 000
Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalent de trésorerie (D)	587 785
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 à 27)	211 128 468
Caisse, banque centrale, CCP, trésor public (actif & passif)	236 070 751
Comptes actif et passif et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	(24 949 295)
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	328 350 851
Caisse, banque centrale, CCP, trésor public actif & passif	337 675 855
Comptes actif et passif et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	(9 332 021)
VARIATION DE LA TRESORERIE NETTE	117 222 383

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITEAUX PROPRES

	Capital social	Primes d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultats
Solde au 31 décembre 2015	48 000 000		15 920 734	441 935	100 227 180
Impact des changements de méthodes comptables					
Impact des corrections d'erreurs significatives					
Solde au 31 décembre 2015 corrigé	48 000 000	0	15 920 734	441 935	100 227 180
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations					
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente				481 848	
Variation des écarts de conversion					
Dividendes payés					-8 000 000
Opérations en capital					11 035 341
Résultat net de l'exercice 2016					26 303 586
Solde au 31 décembre 2016	48 000 000	0	15 920 734	-39 908	129 566 107
Impact des changements de méthodes comptables					
Impact des corrections d'erreurs significatives					
Solde au 31 décembre 2016 corrigé	48 000 000	0	15 920 734	-39 908	129 566 107
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations					
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente				384 099	
Variation des écarts de conversion					
Dividendes payés					8 000 000
Opérations en capital					8 154 330
Résultat net de l'exercice 2017					32 937 968
Solde au 31 décembre 2017	48 000 000	0	15 920 734	424 007	162 658 426

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

BILAN

U=Milliers DA

PASSIF	31/12/2017
Banque centrale	-
Dettes envers les institutions financières	289 508 589
Dettes envers la clientele	1 331 052 441
Dettes représentées par un titre	38 714 058
Impôts courants - Passif	7 414 981
Impôts différés - Passif	165 299
Autres passifs	16 384 128
Comptes de régularisation	9 591 108
Provisions pour risques et charges	3 507 939
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-
Fonds pour risques bancaires généraux	33 197 662
Dettes subordonnées	-
Capital	48 000 000
Primes liées au capital	-
Réserves	96 562 795
Ecart d'évaluation	(424 007)
Ecart de réévaluation	15 920 734
Report à nouveau (+/-)	-
Résultat de l'exercice (+/-)	32 937 968
TOTAL DU PASSIF	1 922 533 695

HORS BILAN	31/12/2017
ENGAGEMENTS RECUS	611 605 376
Engagements de financement reçus des institutions financières	-
Engagements de garantie reçus des institutions financières	611 595 732
Autres engagements reçus	9 644

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE
T.G

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

DIRECTION GÉNÉRALE
02 Boulevard Colonel Amirouche - Alger
Tél : 023 50 32 62 à 63/ 50 32 65/
50 32 67à 69/50 32 79/
50 35 78/ 50 36 25
Fax : 023 50 32 95/ 50 32 64

centre d'appel : 021 64 15 15

ETATS FINANCIERS 2017

WWW.CPA-BANK.DZ
WWW.CPA-BANK.DZ

UNE BANQUE À VOTRE ÉCOUTE
UNE BANQUE À VOTRE ÉCOUTE

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

BILAN

U=Milliers DA

ACTIF	31/12/2017
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre de Chèques Postaux	337 675 855
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 516 336
Actifs financiers disponibles à la vente	213 586 408
Prêts et créances sur les institutions financières	115 843 823
Prêts et créances sur la clientèle	1 206 487 739
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 086 617
Impôts courants - Actif	1 946 239
Impôts différés - Actif	2 013 177
Autres actifs	9 824 030
Comptes de régularisation	37 679
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 923 003
Immeubles de placement	-
Immobilisations corporelles	15 280 245
Immobilisations incorporelles	312 594
Ecart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	1 922 533 695

HORS BILAN	31/12/2017
ENGAGEMENTS DONNES	948 510 684
Engagements de financement en faveur des institutions financières	-
Engagements de financement en faveur de la clientèle	352 923 252
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	357 121 512
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	238 465 920
Autres engagements donnés	-

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

الملاحق

PASSIF — 31 Décembre 2018

U = Milliers de DA

Banque Centrale	-
Dettes envers les institutions financières	388 012 479
Dettes envers la clientèle	1 556 238 474
Dettes représentées par un titre	39 250 926
Impôts courants - Passif	9 046 077
Impôts différés - Passif	37 598
Autres passifs	16 532 589
Comptes de régularisation	7 532 382
Provisions pour risques et charges	3 112 804
Subventions d'équipement. Autres subventions	
Fonds pour risques bancaires généraux	37 739 911
Dettes subordonnées	-
Capital	48 000 000
Primes liées au capital	-
Réserves	114 500 764
Ecart d'évaluation	-369 749
Ecart de réévaluation	15 920 734
Report à nouveau	-
Résultat de l'exercice	40 861 379
TOTAL DU PASSIF	**2 258 543 699**

HORS BILAN	31 Décembre 2018
ENGAGEMENTS REÇUS	611 605 376
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT REÇUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
ENGAGEMENTS DE GARANTIE REÇUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	611 595 732
AUTRES ENGAGEMENTS REÇUS	9 644

www.cpa-bank.dz

DIRECTION GÉNÉRALE
Adresse : 02,Bd Colonel Amirouche, Alger
Tél.: 023.50.32.62/63/65/67/68/69/79/78/25
023.50.32.64

DIVISION EXPLOITATION
Adresse : 02 Boulevard Colonel Amirouche Alger
Tél.: 023.50.32.62/023.50.32.63/023.50.32.65
Fax : 023.50.32.88

DIVISION DES ENGAGEMENTS
Adresse : 02 Boulevard Colonel Amirouche Alger
Tél.: 023.50.32.63/65/67
Fax : 023.50.35.74

DIVISION DE LA MONÉTIQUE ET DES MOYENS DE PAIEMENT
Adresse : 50, Rue des trois Frères
Bouadou Cité Financière Ravin
de la Femme Sauvage. Bir Mourad Rais
Tél.: 023.56.94.18/14/07
Fax : 023.56.93.99

DIVISION DES AFFAIRES INTERNATIONALES
Adresse : Cité du 5 Juillet route de l'Hôtel Mercure
Bab Ezzouar- Alger
Tél.: 023.88.47.50
Fax : 023.88.47.39

DIVISION FINANCIÈRE
Adresse : 50, Rue des trois Frères Bouadou
Cité Financière Ravin de la Femme Sauvage
Bir Mourad Rais
Tél.: 023.56.94.32/33/50
Fax : 023.56.94.50

www.cpa-bank.dz

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

ETATS FINANCIERS 2018

CPA Bank

021 64 15 15

ACTIF — 31 Décembre 2018

U = Milliers de DA

Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, CCP	318 731 286
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 470 495
Actifs financiers disponibles à la vente	133 920 979
Prêts et créances sur les institutions financières	383 406 322
Prêts et créances sur la clientèle	1 370 000 582
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 386 617
Impôts courants - Actif	2 554 663
Impôts différés - Actif	2 142 803
Autres actifs	10 955 537
Comptes de régularisation	39 370
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 711 148
Immeubles de placement	
Immobilisations corporelles	18 304 975
Immobilisations incorporelles	251 110
Ecart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	**2 258 543 699**

HORS BILAN	31 Décembre 2018
ENGAGEMENTS DONNES	889 046 781
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	329 372 958
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	286 270 598
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	273 403 226
AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	-

COMPTE DE RÉSULTATS 31/12/2018

	U = Milliers de DA
(+) Intérêts et produits assimilés	85 073 889
(-) Intérêts et charges assimilées	-19 333 253
(+) Commissions (Produits)	9 877 798
(-) Commissions (Charges)	-668 964
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	771 232
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	295 278
(+) Produits des autres activités	2 186 371
(-) Charges des autres activités	-21 437
PRODUIT NET BANCAIRE	**78 995 809**
(-) Charges générales d'exploitation	-16 512 932
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 137 237
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**60 345 640**
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-6 969 192
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	3 031 672
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	**54 408 120**
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4 007
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	**54 412 126**
(-) Impôts sur les résultats ordinaires	-13 430 747
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**40 981 379**

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

RUBRIQUES	U = Milliers de DA
Résultat avant impôts	54 412 126
(+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 137 237
(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
(+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	5 937 520
(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	7 536 308
(+/-) Charges / produits des activités de financement	-
(+/-) Autres mouvements	-2 013 987
=Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (total des éléments 2 à 7)	-2 476 148
(+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-61 533 827
(+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	85 616 333
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	-557 391
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-2 557 980
(-) Impôts versés	-11 957 114
= Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (total des éléments 9 à 13)	-13 890 381
Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	**38 045 887**
(+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	85 640 610
(+/-) Flux liés aux immeubles de placement	
(+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-2 126 021
Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	**83 514 589**
(+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	15 000 000
(+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	**-15 000 000**
Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	2 016 867
Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	**108 577 343**
TRÉSORERIE ET EQUIVALENTS DE TRÉSORERIE	
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	**328 343 835**
Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	327 675 855
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	9 332 327
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	**436 921 177**
Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	315 751 286
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	117 199 891
Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	**108 577 343**

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2018

RUBRIQUES	NOTES	Capital social	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart de d'évaluation	Réserves et Résultats
Solde au 31/12/2016		48 000 000	-	15 920 734	-39 908	129 666 107
Impacts des changements de méthodes comptables		-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives		-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2016 corrigé	6	48 000 000	-	15 920 734	-39 908	129 666 107
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente		-	-	-	-384 099	-
Variation des écarts de conversion		-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2016		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	-8 000 000
Variation du FRBG		-	-	-	-	8 194 350
Opérations en capital		-	-	-	-	-
Résultat net 2017		-	-	-	-	32 937 968
Solde au 31/12/2017	6	48 000 000	-	15 920 734	-424 007	162 698 426
Impacts des changements de méthodes comptables		-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives		-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2017 corrigé	6	48 000 000	-	15 920 734	-424 007	162 698 426
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations		-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente		-	-	-	34 258	-
Variation des écarts de conversion		-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2017		-	-	-	-	-
Dividendes payés		-	-	-	-	-15 000 000
Variation du FRBG		-	-	-	-	4 542 249
Opérations en capital		-	-	-	-	-
Résultat net 2018		-	-	-	-	40 981 379
Solde au 31/12/2018	6	48 000 000	-	15 920 734	-389 749	193 222 054

ACTIF

	U. Milliers DA
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des Chèques Postaux	250 914 669
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	698 410
Actifs financiers disponibles à la vente	172 816 091
Prêts et créances sur les institutions financières	330 175 036
Prêts et créances sur la clientèle	1 607 266 117
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	508 607
Impôts courants – Actif	7 144 378
Impôts différés – Actif	2 249 570
Autres actifs	9 836 139
Comptes de régularisation	48 977
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 196 707
Immeubles de placement	0
Immobilisations corporelles	16 872 997
Immobilisations incorporelles	368 038
Ecart d'acquisition	
Total de l'actif	**2 514 424 453**

HORS BILAN	31 Décembre 2019
Engagements donnés	**764 170 921**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	-
Engagements de financement en faveur de la clientèle	**279 034 791**
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	**289 449 815**
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	**195 686 316**
Autres engagements donnés	-

CPA Bank

02, Boulevard Colonel Amirouche, Alger www.cpa-bank.dz facebook.com/cpabank

PASSIF

	U. Milliers DA
Banque Centrale	0
Dettes envers les institutions financières	644 726 042
Dettes envers la clientèle	1 500 128 650
Dettes représentées par un titre	43 695 479
Impôts courants - Passif	7 149 86
Impôts différés - Passif	473 042
Autres passifs	23 539 634
Comptes de régularisation	10 603 947
Provisions pour risques et charges	174 958 849
Subventions d'équipement-Autres subventions	0
Fonds pour risques bancaires généraux	37 109 465
Dettes subordonnées	0
Capitaux	48 000 000
Primes liées au capital	0
Réserves	133 702 143
Ecart d'évaluation	668 514
Ecart de réévaluation	15 920 744
Report à nouveau	0
Résultat de l'exercice	27 371 476
Total du passif	**2 514 424 453**

HORS BILAN	31 Décembre 2019
Engagements reçus	**673 664 792**
Engagements de financement reçus des institutions financières	-
Engagements de garantie reçus des institutions financières	669 470 330
Autres engagements reçus	5 180 462

COMPTE DE RÉSULTATS

	U. Milliers DA
(+) Intérêts et produits assimilés	93 127 972
(-) Intérêts et charges assimilées	-21 702 409
(+) Commissions (Produits)	8 178 260
(-) Commissions (Charges)	-648 699
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	275 896
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	361 094
(+) Produits des autres activités	1 641 657
(-) Charges des autres activités	-22 542
Produit Net Bancaire	**81 059 058**
(-) Charges générales d'exploitation	-16 458 914
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 157 337
Résultat brut d'exploitation	**62 962 806**
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-37 007 972
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2 711 781
Résultat d'exploitation	**28 666 175**
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	2 114
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impôts	**28 668 289**
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-6 693 843
Résultat net de l'exercice	**21 974 446**

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

Rubriques	U. Milliers DA
1- Résultat avant impôts	28 668 289
2- (+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 157 337
3- (+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des actifs d'acquisition et des autres immobilisations	-
4- (+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	34 296 631
5- (+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-6 532 780
6- (+/-) Charges / produits des activités de financement	-
7- (+/-) Autres mouvements	1 507 363
8- Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (2 à 7)	27 428 805
9- (+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-75 113 455
10- (+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	-207 488 445
11- (+/-) Flux nets sur autres opérations affectant des actifs ou passifs financiers	10 149 728
12- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	5 672 417
13- (-) Impôts versés	-9 991 078
14- Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (9 à 13)	-250 877 807
15- Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	**-174 790 713**
16- (+/-) Flux nets sur actifs financiers, y compris les participations	41 805 914
17- (+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-
18- (+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-8 233 990
19- Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	**+33 571 924**
20- (+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-8 000 000
21- (+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-
22- Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	**-8 000 000**
23- Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	1 507 363
24- Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	**-214 860 254**

Trésorerie et équivalent de trésorerie

25- Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	**436 921 177**
26- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	319 921 286
27- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	117 109 891
28- Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	**222 060 923**
29- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	252 914 669
30- Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	30 053 745
31- Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	**-214 860 254**

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2019

Rubriques	Notes	Capital Social	Primes d'émission	Écart de réévaluation	Écart de l'évaluation	Réserves de résultats
Solde au 31/12/2017	-	**48 000 000**	-	**15 920 734**	**-424 007**	**162 698 426**
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2017 corrigé	**6**	**48 000 000**	-	**15 920 734**	**-424 007**	**162 698 426**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	34 256	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-			
Affectation du résultat net 2017	-	-				-
Dividendes payés	-	-		-	-	-15 000 000
Variation du TRBC	-	-	-	-	-	-7 542 249
Opérations en capital	-	-	-			
Résultat net 2018	-	-				40 981 879
Solde au 31/12/2018	**6**	**48 000 000**	-	**15 920 734**	**-389 749**	**193 222 054**
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-				
Solde au 31/12/2018 corrigé	**6**	**48 000 000**	-	**15 920 734**	**-389 749**	**193 222 054**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	1 079 263	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-		-	
Affectation du résultat net 2018	-	-				
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-20 000 000
Variation du TRBC	-	-	-	-	-	-632 466
Opérations en capital	-	-				
Résultat net 2019	-	-				21 974 446
Solde au 31/12/2019	**6**	**48 000 000**	-	**15 920 734**	**689 514**	**194 564 034**

ACTIF

	U Millions DA
Caisse, banque Centrale, Trésor Public, Centre des Chèques Postaux	320 905
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-
Actifs financiers disponibles à la vente	175 170
Prêts et créances aux institutions financières	~~265 444~~
Prêts et créances sur la clientèle	1 582 266
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	817
Impôts courants – Actif	5 436
Impôts différés – Actif	2 804
Autres actifs	15 268
Comptes de régularisation	282
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	14 872
Immeubles de placement	-
Immobilisations corporelles	15 269
Immobilisations incorporelles	384
Écart d'acquisition	-
Total de l'actif	**2 689 134**

HORS BILAN	31 Décembre 2020
Engagements donnés	**727 853**
Engagements de financement en faveur de la clientèle	784 266
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	268 537
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	192 000
Engagements de garantie reçus des institutions financières	668 478
Autres engagements donnés	33

PASSIF

	U Millions DA
Banque Centrale	0
Dettes envers les institutions financières	743 917
Dettes envers la clientèle	1 513 339
Dettes représentées par un titre	49 405
Impôts courants - Passif	9 116
Impôts différés – Passif	357
Autres passifs	35 082
Comptes de régularisation	15 052
Provisions pour risques et charges	51 370
Subventions d'équipement-Autres subventions	-
Fonds pour risques bancaires généraux	40 475
Dettes subordonnées	
Capital	48 000
Primes liées au capital	-
Réserves	147 457
Ecart d'évaluation	884
Ecart de réévaluation	15 97
Report à nouveau	-
Résultat de l'exercice	20 003
Total du passif	**2 689 134**

HORS BILAN	31 Décembre 2020
Engagements reçus	**674 324**
Engagements de financement reçus des institutions financières	-
Autres engagements reçus	5 846

COMPTE DE RÉSULTATS

	Millions DA
(+) Intérêts et produits assimilés	101 553
(-) Intérêts et charges assimilées	-25 511
(+) Commissions (Produits)	3 383
(-) Commissions (Charges)	-884
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-407
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	154
(+) Produits des autres activités	1 135
(-) Charges des autres activités	-744
Produit Net Bancaire	**83 648**
(-) Charges générales d'exploitation	-16 474
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 419
Résultat brut d'exploitation	**65 805**
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-45 373
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	6 339
Résultat d'exploitation	**26 771**
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	21
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impôts	**26 792**
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-6 189
Résultat net de l'exercice	**20 603**

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

Rubriques	DeMillions DA
1- Résultat avant impôts	**26 792**
2- (+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1419
3- (+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	0
4- (+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	39 034
5- (+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-6 505
6- (+/-) Charges / produits des activités de financement	0
7- (+/-) Autres mouvements	043
8- Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (2 à 7)	**32 845**
9- (+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-74 014
10- (+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	78 887
11- (+/-) Flux nets sur opérations affectant des actifs ou passifs financiers	14 466
12- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-7 586
13- (+) Impôts versés	-4 117
14- Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (9 à 12)	**-74 874**
15- Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	**-15 236**
16- (+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	-2 017
17- (+/-) Flux liés aux immeubles de placement	0
18- (+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	1 416
19- Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	**891**
20- (+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-22 000
21- (+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	0
22- Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	**-22 000**
23- Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	043
24- Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	**-35 303**

Trésorerie et équivalent de trésorerie

25- Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	**222 061**
26- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	252 315
27- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	-30 254
28- Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	**186 758**
29- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	320 395
30- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	-134 217
31- Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	**-35 303**

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2020

U. Millions DA

Rubriques	Notes	Capital Social	Primes d'émission	Écart de réévaluation	Écart de l'évaluation	Réserves et résultats
Solde au 31/12/2018	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**-390**	**193 222**
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2018 corrigé	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**-390**	**193 222**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	1 079	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-			
Affectation du résultat net 2018	-	-				
Dividendes payés	-	-		-	-	-20 000
Variation du FRBC	-	-	-	-	-	-632
Opérations en capital	-	-	-			
Résultat net 2019	-	-				21 974
Solde au 31/12/2019	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**690**	**194 564**
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-				
Solde au 31/12/2019 corrigé	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**690**	**194 564**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	194	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-		-	
Affectation du résultat net 2019	-	-				
Dividendes payés	-	-		-	-	-16 000
Variation du FRBC	-	-	-	-	-	3 368
Opérations en capital	-	-		-		
Résultat net 2020	-	-				20 603
Solde au 31/12/2020	**6**	**48 000**	**-**	**15 921**	**884**	**208 535**

المحلق رقم 03: الميزانيات السنوية لبنك الخليج الجزائري وجدول الحسابات والنتائج

1- الميزانية السنوية وجدول الحسابات والنتائج2017

GULF BANK ALGERIA — Rapport d'activité 2017

ETATS FINANCIERS 2017

BILAN — Unité : 000 DZD

ACTIF	Note	2017	2016	Variation
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	61 446 277	29 544 542	31 901 735
Actifs financiers détenus à des fins de transactions		-	-	
Actifs financiers détenus disponibles à la vente		-	-	
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	14 721 310	18 351 676	-3 630 366
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	153 825 301	117 870 550	35 954 751
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	5 131 507	0
Impôt courant Actif	2.A.5	1 267 805	1 372 832	-105 027
Impôt différé Actif	2.A.6	197 093	164 383	32 710
Autres actifs	2.A.7	37 664	32 957	4 707
Comptes de régularisation	2.A.8	400 055	708 244	-308 189
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	0
Immeubles de placement		-	-	
Immobilisations corporelles	2.A.10	19 552 174	15 989 552	3 562 622
Immobilisations incorporelles	2.A.11	265 938	200 495	65 443
Ecart d'acquisition				
TOTAL ACTIF		**256 860 824**	**189 382 415**	**67 478 409**

PASSIF	Note	2017	2016	Variation
Banque centrale ,CCP				
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1			
Dettes envers la clientèle	2.P.2	199 946 331	136 255 900	63 690 431
Dettes représentées par un titre	2.P.2	10 549 836	11 574 456	-1 024 620
Impôts courants Passif	2.P.3	2 054 657	1 330 377	724 280
Impôts Différés Passif		-	-	
Autres Passifs	2.P.4	8 869 385	8 675 252	194 133
Comptes de régularisation	2.P.5	5 057 602	4 886 720	170 882
Provisions pour risques et charges	2.P.6	438 412	406 055	32 357
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		-	-	
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	2 919 085	1 550 243	1 368 842
Dettes subordonnées		-	-	
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au Capital		-	-	
Reserve	2.P.8	1 000 000	1 000 000	0
Ecart d'évaluation		-	-	
Ecart de réévaluation		-	-	
Report à nouveau	2.P.9	12 387 516	11 071 620	1 315 896
Résultat de l'exercice		3 637 975	2 631 793	1 006 182
TOTAL PASSIF		**256 860 824**	**189 382 415**	**67 478 409**

ETATS FINANCIERS 2017

ENGAGEMENTS HORS BILAN

Unité : 000 DZD

Libellé	Note	2017	2016	Variation
A - Engagements Donnés		**101 282 333**	**70 147 239**	**31 135 094**
Engagements de Financements en faveur des institutions financières				0
Engagements de Financement en faveur de la clientèle	3.HB.1	63 092 855	30 260 506	32 832 349
Engagements de Garantie d'ordre des institutions Financières	3.HB.2	28 174 539	29 368 063	-1 193 524
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3.HB.3	10 014 938	10 518 670	-503 732
. Autres engagements donnés				0
B - Engagements Reçus		**17 636 589**	**13 522 302**	**4 114 287**
Engagements de Financements reçus des institutions financières				0
Engagements de Garanties reçus des institutions financières	3.HB.4	5 530 001	6 175 736	-645 735
Autres engagements reçus	3.HB.5	12 106 588	7 346 566	4 760 022

COMPTES DE RESULTATS

Unité : 000 DZD

Libellé	Note	2017	2016	Variation
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	12 925 859	9 469 204	3 456 655
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	- 1 692 671	-1 373 411	- 319 260
Commissions	4.R.1	2 659 868	2 383 515	276 352
* Charges/Commissions	4.R.2	- 381 274	-119 164	- 262 110
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			-	-
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente			-	-
Produits des autres activités	4.R.1	54 922	43 242	11 680
Charges des autres activités			-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	**4.R.3**	13 566 705	**10 403 387**	**3 163 318**
Charges générales d'exploitation	4.R.4	- 5 257 944	- 4 993 743	- 264 200
8 - Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	- 1 151 272	- 1 029 994	- 121 278
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		7 157 489	**4 379 650**	**2 777 839**
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	- 2 321 630	-722 235	- 1 599 395
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.6	298 075	3 815	294 259
RESULTAT D'EXPLOITATION		5 133 934	**3 661 230**	**1 472 704**
Gains ou pertes nets sur autres actifs		5 929	5 833	96
Eléments extraordinaires Produits	4.R.7	-	-	-
Eléments extraordinaires Charges	4.R.8	-	-	-
RESULTAT AVANT IMPOT		5 139 863	**3 667 064**	**1 472 800**
Impôts sur les résultats et assimilés		- 1 501 888	-1 035 271	- 466 618
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**4.R.9**	3 637 975	**2 631 793**	**1 006 182**

ÉTATS FINANCIERS

BILAN au 31/12/2019

ACTIF **Unité :** 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2019	2018	VARIATION
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	38 803 618	33 235 445	5 568 173
Actifs financiers détenus à des fins de transactions				
Actifs financiers détenus disponibles à la vente				
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	27 912 022	32 470 209	-4 558 187
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	153 664 521	169 327 668	-15 663 147
Actif détenue jusqu'à l'échéance				
Impôts courants Actif	2.A.5	2 191 180	1 831 942	359 238
Impôts différés Actif	2.A.6	262 765	224 911	37 854
Autres actifs	2.A.7	55 627	219 488	-163 861
Comptes de régularisation	2.A.8	474 149	537 946	-63 798
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	-
Immeubles de placement				
Immobilisations corporelles	2.A.10	33 372 102	24 824 807	8 547 295
Immobilisations incorporelles	2.A.11	316 424	326 709	-10 285
Ecart d'aquisition				
TOTAL DE L'ACTIF		**257 068 083**	**263 014 799**	**-5 946 717**

PASSIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2019	2018	VARIATION
Banque centrale, CCP				
Dettes envers les institutions financières	2.17	3 121		3 121
Dettes envers la clientèle	2.18	184 008 668	186 468 380	-2 459 712
Dettes représentées par un titre	2.19	12 064 278	10 063 289	2 000 989
Impôts courants Passif	2.13	2 574 274	2 570 227	4 047
Impôts différés Passif				
Autres Passifs	2.14	5 524 596	6 637 223	-887 263
Comptes de régularisation	2.15	8 862 967	7 170 811	1 692 156
Provisions pour risques et charges	2.16	442 492	446 134	-57 506
Subventions, déséquilibres, autres ressources d'investissements				
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.17	5 220 226	4 720 672	500 154
Dettes subordonnées				
Capital	2.18	20 000 000	10 000 000	10 000 000
Primes liées au Capital				
Réserves	2.19	1 022 613	1 000 000	022 910
Écart de réévaluation				
Écart de conversion				
Report à nouveau	2.20	4 139 672	14 065 590	-9 025 922
Résultat de l'exercice		6 018 180	4 737 168	1 281 012
TOTAL DU PASSIF		**257 068 083**	**263 014 799**	**-5 946 717**

ENGAGEMENTS HORS BILAN

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2019	2018	VARIATION
A - Engagements donnés		**58 969 877**	**83 813 597**	**-24 843 920**
Engagements de financements en faveur des institutions financières				
Engagements de financement en faveur de la clientèle	3.18.1	28 232 004	52 409 303	-23 175 730
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	3.18.2	17 191 165	15 564 912	+2 373 747
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3.18.2	12 545 543	11 642 382	903 161
Autres engagements donnés				
B - Engagements reçus		**20 987 200**	**24 147 727**	**-3 150 526**
Engagements de financement reçus de la clientèle				
Engagements de garanties reçues d'institutions financières	3.18.2	10 912 526	5 301 372	+5 611 154
Autres engagements reçus	3.18.3	10 074 673	14 630 855	-4 706 190

Compte de résultat

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2019	2018	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	14 013 081	13 691 379	321 702
Intérêts et charges assimilées	4.2	-4 495 542	-4 812 182	+316 641
Commissions	4.3	1 164 464	3 916 711	-2 652 247
Charges d'commissions	4.3	-524 567	-431 557	-93 010
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction				
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente				
Produits divers autres activités	4.4	1 591 365	110 059	1 481 306
Charges des autres activités	4.5.2	-71 155	-48 893	-22 262
PRODUIT NET BANCAIRE	4.6	**18 781 152**	**16 806 317**	**1 974 835**
Charges générales d'exploitations	4.7	-6 082 226	-6 052 928	-29 298
Dotations aux Amortissements		-1 177 653	-1 127 547	-50 106
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**12 023 273**	**10 330 942**	**1 692 331**
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.8.1	-4 894 355	-5 010 764	+122 410
Reprises de provisions, de pertes de valeurs sur créances, et reprises sur créances amorties	4.8.2	1 248 264	1 282 150	-133 886
RÉSULTAT OPÉRATIONNEL		**8 167 213**	**6 536 328**	**1 630 885**
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.9.1	8 329	-	8 329
Éléments extraordinaires Produits				
Éléments extraordinaires Charge				
RÉSULTAT AVANT IMPOT		**8 175 541**	**6 536 328**	**1 638 213**
Impôts sur les résultats ordinaires	4.9.2	-2 157 361	-1 799 159	-358 202
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		**6 018 180**	**4 737 168**	**1 281 012**

3-الميزانية السنوية وجدول الحسابات ونتائج 2021

ÉTATS FINANCIERS

1. BILAN AU 31/12/2021

1.1. ACTIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-21	DÉC-20	VARIATION
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	56 631 333	34 904 907	21 726 427
Actifs financiers détenus à des fins de transactions		10 038 183	-	10 038 183
Actifs financiers détenus disponibles à la vente		5 496 947	-	5 496 947
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	1 785 495	26 322 340	-24 536 845
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	197 262 456	169 135 315	28 127 141
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	-	-	-
Impôts courants Actif	2.A.5	1 705 678	2 157 103	-451 426
Impôts différés Actif	2.A.6	305 642	300 403	5 239
Autres actifs	2.A.7	163 763	62 000	101 763
Comptes de régularisation	2.A.8	638 917	972 462	-333 545
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	-
Immeubles de placement		-	-	-
Immobilisations corporelles	2.A.10	35 608 145	35 929 553	-321 408
Immobilisations incorporelles	2.A.11	865 993	319 071	546 922
Ecart d'aquisition		-	-	-
TOTAL DE L'ACTIF		**310 518 228**	**270 118 830**	**40 399 399**

1.2. PASSIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-21	DÉC-20	VARIATION
Banque centrale, CCP	2.A.1	-	-	-
Dettes envers les institutions Financières		377 713	1 648	376 065
Dettes envers la clientèle		237 003 985	203 475 674	33 528 310
Dettes représentées par un titre	2.A.2	16 405 607	13 663 484	2 742 123
Impôts courants Passif	2.A.3	2 556 522	2 436 296	120 226
Impots Différés Passif	2.A.4	-	-	-
Autres Passifs	2.A.5	7 724 979	8 494 283	-769 304
Comptes de régularisation	2.A.6	7 035 697	6 634 730	400 966
Provisions pour risques et charges	2.A.7	724 478	627 547	96 931
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements	2.A.8	-	-	-
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.A.9	2 246 796	2 845 824	-599 028
Dettes subordonnées		-	-	-
Capital	2.A.10	20 000 000	20 000 000	-
Primes liées au Capital	2.A.11	-	-	-
Réserves	2.P.8	7 314 927	7 314 927	-
Ecart d'évaluation		53 851	-	53 851
Ecart de réevaluation		-	-	-
Report à nouveau	2.P.9	4 161 974	-	4 161 974
Résultat de l'exercice		4 911 699	4 624 416	287 283
TOTAL DU PASSIF		**310 518 228**	**270 118 830**	**40 399 399**

1.4. COMPTE DE RÉSULTAT

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-21	DÉC-20	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	16 125 046	15 221 157	903 889
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	-2 438 118	-1 928 844	509 274
Commissions	4.R.1	1 469 063	1 276 411	192 653
* Charges/Commissions	4.R.2	-161 231	-323 232	-162 001
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		50 877	-	50 877
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		-302	-	-302
Produits des autres activités	4.R.1	638 773	1 605 586	-966 813
Charges des autres activités	4.R.2	-134 081	-56 001	78 080
PRODUIT NET BANCAIRE	4.R.3	**15 550 026**	**15 795 076**	**-245 050**
Charges générales d'exploitations	4.R.4	-6 168 758	-5 627 909	540 849
Dotations aux Amortis / immobilisations		-1 129 733	-1 142 056	-12 323
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**8 251 535**	**9 025 111**	**283 476**
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.5	-3 961 394	-6 849 936	-2 888 541
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.5	2 447 752	4 194 943	-1 747 190
RÉSULTAT D'EXPLOITATION		**6 737 892**	**6 370 118**	**-4 352 256**
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.6	54 611	1 557	53 055
Eléments extraordinaires Prouits		-	-	-
Eléments extraordinaires Charges		-	-	-
RÉSULTAT AVANT IMPOT		**6 792 504**	**6 371 675**	**-4 299 201**
Impots sur les résultats et assimilés	4.R.7	-1 880 805	-1 747 259	133 547
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		**4 911 699**	**4 624 416**	**-4 165 654**

الملحق رقم **04**: الميزانيات السنوية لبنك السلام في الجزائر وجدول الحسابات ونتائج

1- الميزانية السنوية وجدول الحسابات ونتائج**2017**

البيانات المالية 2017

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2017	2016
1 البنك المركزي			
2 التزامات تجاه الهيئات المالية	12.2	15 996	
3 التزامات تجاه الزبائن	13.2	53 717 182	29 084 236
4 التزامات ممثلة بورقة مالية	14.2	10 925 029	5 427 617
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	136 039	316 882
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	1 407 383	1 115 344
8 حسابات التسوية	17.2	2 385 541	1 179 441
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	74 375	226 481
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	551 105	372 485
12 ديون تابعة			
13 رأس المال		10 000 000	10 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطات	20.2	5 381 433	4 301 347
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)			
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		1 181 246	1 080 086
مجموع الخصوم		**85 775 329**	**53 103 919**

البيانات المالية 2017

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2017	2016
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	34 846 456	18 923 368
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	848 213	210 776
5 تمويل الزبائن	3.2	45 454 481	29 377 096
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية–أصول	4.2	26 386	12 754
8 الضرائب المؤجلة–أصول	5.2	61 730	53 056
9 أصول أخرى	6.2	335 675	946 118
10 حسابات التسوية	7.2	262 280	152 581
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	10 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	576 558	357 065
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	3 315 923	3 000 787
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	35 627	60 318
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**85 775 329**	**53 103 919**

البيانات المالية 2017

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

	الإيضاح	2017	2016
1 + أرباح و نواتج التشغيل	1.4	3 329 013	2 261 997
2 نصيب المودعين في الأرباح	2.4	297 918	205 547
3 + عمولات (نواتج)	1.4	947 052	717 907
4 – عمولات (أعباء)	2.4	6 140	5 083
5 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7 + نواتج النشاطات الأخرى	1.4	17 520	
8 – أعباء النشاطات الأخرى			78
9 الناتج البنكي		**3 989 527**	**2 769 196**
10– أعباء إستغلال عامة	3.4	1 561 925	1 365 471
11 – مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	4.4	257 544	225 787
12 الناتج الإجمالي للإستغلال		**2 170 058**	**1 177 938**
13 – مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	5.4	1 026 456	344 379
14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	6.4	484 283	668 725
15 ناتج الإستغلال		**1 627 885**	**1 502 284**
16 +/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17 + العناصر غير العادية (نواتج)			3 102
18 – العناصر غير العادية (أعباء)			
19 ناتج قبل الضريبة		**1 627 885**	**1 505 386**
20 – ضرائب على النتائج و ما يماثلها	7.4	446 639	425 300
21 الناتج الصافي للسنة المالية	**8.4**	**1 181 246**	**1 080 086**

2-الميزانية السنوية وجدول الحسابات ونتائج2018

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2019	2018
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	27 584 242	27 980 262
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	تمويل الهيئات المالية	2.2	515 459	276 872
5	تمويل الزبائن	3.2	95 582 580	75 339 606
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية- أصول	4.2	40 968	31 254
8	الضرائب المؤجلة- أصول	5.2	76 542	123 897
9	أصول أخرى	6.2	1 008 461	1 185 225
10	حسابات التسوية	7.2	512 999	394 440
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12	العقارات الموظفة	9.2	714 078	739 902
13	الأصول الثابتة المادية	10.2	4 747 742	3 939 365
14	الأصول الثابتة غير المادية	11.2	223 896	86 236
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		**131 018 967**	**110 109 059**

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2019	2018
1	+ أرباح من التمويل	1.4	7 592 667	5 446 523
2	- نصيب المودعين من أرباح التمويل	2.4	1 064 986	595 517
3	+عمولات (نواتج)	1.4	2 826 854	2 081 278
4	-عمولات (أعباء)	2.4	217 008	9 130
5	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6	+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى	1.4	89 386	92 504
8	- أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي**		**9 226 913**	**7 015 658**
10	- أعباء استغلال عامة	3.4	2 628 798	2 270 923
11	- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية	4.4	312 367	276 733
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**		**6 285 748**	**4 468 002**
13	- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	5.4	1 167 153	1 197 266
14	+استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	6.4	228 080	65 230
15	**ناتج الاستغلال**		**5 346 675**	**3 335 966**
16	+/-أرباح أو خسائر صافية على أصول أخرى	7.4	11 031	
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)	8.4	93 717	
18	- العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**		**5 451 423**	**3 335 966**
20	- ضرائب على النتائج وما يماثلها	9.4	1 444 013	917 951
21	**الناتج الصافي للسنة المالية***	**10.4**	**4 007 410**	**2 418 015**

*بما فيه أرباح مجنبة بمبلغ 321 38 ألف دينار جزائري.

البيانات المالية 2021

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2021	2020
1 البنك المركزي			
2 ديون تجاه الهيئات المالية	12.2	45 943	69 462
3 ديون تجاه الزبائن	13.2	150 762 167	110 488 355
4 ديون ممثلة بورقة مالية	14.2	47 661 066	22 759 613
5 الضرائب الجارية– خصوم	15.2	412 369	191 328
6 الضرائب المؤجلة– خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	5 120 053	5 645 762
8 حسابات التسوية	17.2	4 107 894	2 733 972
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	444 888	317 626
10 إعانات التجهيز–إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	1 986 519	1 519 418
12 ديون تابعة			
13 رأس المال	20.2	20 000 000	15 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطيات	21.2	3 874 230	1 331 052
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/–)			
19 نتيجة السنة المالية (+/–)		3 389 221	3 069 188
19مكرر تسبيق على الأرباح			-500 000
مجموع الخصوم		**237 804 350**	**162 625 776**

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

3- الميزانية السنوية وجدول الحسابات ونتائج2021

البيانات المالية 2021

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2021	2020
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	75 916 435	53 600 804
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	2.2	632 808	259 466
5 سلفيات وحقوق على الزبائن	3.2	153 615 910	101 771 998
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	47 727	202 282
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	52 851	92 713
9 أصول أخرى	6.2	42 342	19 932
10 حسابات التسوية	7.2	474 476	533 823
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	1 420 913	1 069 994
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	5 320 892	4 787 914
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	267 996	274 850
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**237 804 350**	**162 625 776**

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

البيانات المالية 2020

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2021	2020
1	+ فوائد و نواتج مماثلة	1.4	9 601 923	7 668 998
2	فوائد وأعباء مماثلة	2.4	1 717 260	1 358 344
3	+ عمولات (نواتج)	1.4	1 388 776	1 463 478
4	عمولات (أعباء)	2.4	50 475	99 652
5	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى	1.4	44 200	26 629
8	– أعباء النشاطات الأخرى			
9	**الناتج البنكي**		**9 267 164**	**7 701 109**
10	– أعباء إستغلال عامة	3.4	2 911 839	2 372 872
11	– مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	4.4	433 180	395 015
12	**الناتج الإجمالي للإستغلال**		**5 922 145**	**4 933 222**
13	– مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	5.4	1 670 717	1 122 593
14	+ إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة		329 389	339 722
15	**ناتج الإستغلال**		**4 580 817**	**4 150 351**
16	+/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	7.4	- 103	5
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)	8.4	795	3 781
18	العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**		**4 581 509**	**4 154 137**
20	ضرائب على النتائج و ما يماثلها	9.4	1 192 288	1 084 949
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**	**10.4**	**3 389 221**	**3 069 188**

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

الملحق رقم 05: الميزانيات السنوية للبنك الجزائري الخارجي وجدول الحسابات ونتائج

1- الميزانية السنوية وجدول الحسبات ونتائج2017

BILAN AU 31/12/2018

ORDRE	ACTIF	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	512 760 477 594,77	749 185 575 988,52	(236 425 098 393,76)
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	27 254 346 261,84	40 858 663 916,66	(13 604 317 654,82)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	48 222 871 932,76	82 969 981 698,26	(34 747 109 765,50)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	283 434 984 588,76	133 685 564 491,32	149 749 420 097,44
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2 112 245 392 401,76	1 825 633 756 063,67	286 611 636 338,08
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	217 175 782 223,78	207 627 661 633,24	9 548 120 590,54
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	18 870 889 881,71	12 235 650 913,32	6 635 238 968,39
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	901 096 260,13	1 003 546 283,66	(102 450 023,53)
9	AUTRES ACTIFS	4 153 248 470,78	1 861 396 936,25	2 291 851 534,53
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	24 340 416 069,43	19 578 371 569,48	4 762 044 499,95
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	29 983 843 909,78	29 765 112 518,96	218 731 390,82
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 389 881 891,12	17 247 595 423,65	142 286 467,47
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	591 760 464,80	524 844 064,37	66 916 400,43
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF	3 297 324 991 951,42	3 122 177 721 501,37	175 147 270 450,05

BANQUE EXTÉRIEURE D'ALGERIE
Direction de la Comptabilité

BILAN AU 31/12/2018

ORDRE	PASSIF	31/12/2018	31/12/2017	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	8 276 131 454,91	2 268 682 548,52	6 007 448 906,40
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 565 901 365 667,67	2 507 092 282 717,40	58 809 082 950,26
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	36 894 440 604,91	35 521 771 050,80	1 372 669 554,11
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	29 827 419 976,78	23 075 296 253,69	6 752 123 723,08
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	77 707 680,19	133 780 012,50	(56 072 332,31)
7	AUTRES PASSIFS	76 110 758 038,87	54 708 802 950,27	21 401 955 088,59
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	98 870 567 074,08	77 210 931 695,53	21 659 635 378,56
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 775 564 133,94	4 568 755 352,26	1 206 808 781,68
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	43 013 503 749,39	36 685 271 528,01	6 328 232 221,38
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	100 728 613 487,78	68 362 968 551,06	32 365 644 936,72
16	ECART D'ÉVALUATION	14 180 215 693,83	14 290 439 256,19	(110 223 562,36)
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	76 775 609 740,65	57 365 644 936,72	19 409 964 803,93
	TOTAL DU PASSIF	**3 297 324 991 951,42**	**3 122 177 721 501,37**	**175 147 270 450,05**

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2017 - SCF

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	96 124 958 998,26	49 790 060 282,97	46 334 898 715,29
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	-19 964 491 984,98	-15 909 026 497,58	(4 055 465 487,40)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	34 423 634 752,10	43 566 559 974,38	(9 142 925 222,28)
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 869 390 990,46	-1 827 383 181,66	(42 007 808,80)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	312 535 349,69	1 393 501 667,99	(1 080 966 318,30)
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	109 569 383,69	-98 184 954,53	207 754 338,22
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	44 003 969 581,12	19 467 571 135,96	24 536 398 445,16
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-32 273 372 338,25	-9 116 556 076,22	(23 156 816 262,03)
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**120 867 412 751,17**	**87 266 542 351,31**	**33 600 870 399,86**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-15 498 105 028,38	-12 261 685 541,11	(3 236 419 487,27)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-895 069 642,77	-1 152 105 696,13	257 036 053,36
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**104 474 238 080,02**	**73 852 751 114,07**	**30 621 486 965,95**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-31 001 853 567,34	-28 256 120 022,65	(2 745 733 544,69)
14		3 577 900 949,63	245 517 563,96	3 332 383 385,67
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**77 050 285 462,32**	**45 842 148 655,38**	**31 208 136 806,93**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	9 869 037,30	21 577 850,00	(11 708 812,70)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	-	-	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	-	-	
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**77 060 154 499,62**	**45 863 726 505,38**	**31 196 427 994,23**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-19 694 509 562,90	-11 291 313 329,39	(8 403 196 233,51)
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**57 365 644 936,72**	**34 572 413 175,99**	**22 793 231 760,72**

7- الميزانيه السنويه وجدول الحسابات ونتائج2019

ETATS FINANCIERS ANNUELS - EXERCICE 2020

ANNEXE N°1
BILAN AU 31 DECEMBRE 2020

Ordre	Actif	Note	31-déc-20	31-déc-19
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre des chèques postaux	2.1	382 545 276 823,99	411 980 469 743,71

ANNEXE N°2
COMPTE DE RESULTATS AU 31 DECEMBRE 2020

N°	COMPTE DE RESULTATS	Note	31/12/2020	31/12/2019
1	(+) Intérêts et produits assimilés	4.1	127 471 430 278,97	116 903 934 635,00
2	(-) Intérêts et charges assimilées	4.2	(27 455 115 312,15)	(22 065 750 275,46)
3	(+) Commissions (produits)	4.3	23 889 888 131,60	28 169 050 058,70
4	(-) Commissions (charges)	4.4	(1 577 682 238,93)	(1 929 207 236,02)
5	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	864 903 553,24	1 232 463 362,23

3- الميزانية السنوية وجدول الحسابات ونتائج2021

31/12/2021 - PASSIF	NOTE	31-DÉC-21	31-DÉC-20
	2.14	357 205 718 222,84	95 848 447 136,06
itutions finan-	2.15	187 412 638 026,87	105 596 141 581,41
tèle	2.16	2 874 648 055 798,32	2 182 656 815 346,20
ar un titre	2.17	51 121 856 458,88	43 672 951 870,71
ssif	2.18	23 442 339 458,62	25 230 207 510,67
sif	2.19	165 057 394,16	2 802 633,75
	2.20	14 702 196 402,31	78 109 735 510,37
ation	2.21	41 675 290 033,54	45 923 657 670,05
es et charges	2.22	29 422 943 399,55	20 520 303 913,32
ment - autres ssements	2.23	0,00	0,00
ancaires géné-	2.24	33 836 266 979,97	45 663 329 009,09
	2.25	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00
	2.26	230 000 000 000,00	230 000 000 000,00
l	2.27	0,00	0,00
	2.28	148 205 388 842,24	98 052 576 241,67
	2.29	19 363 490 548,73	18 526 870 139,36
	2.30	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23
)	2.31	3 860 430 826,80	16 532 717 622,12
(+/-)	2.32	71 812 906 716,39	68 620 094 978,45
PASSIF		4 166 607 176 226,45	3 154 689 248 280,45

ORDRE	COMPTE DE RESULTATS	NOTE	31/12/2021	31/12/2020
01	(+) Intérêts et produits assimilés	4.1	110 535 423 218,82	127 471 430 278,97
02	(-) Intérêts et charges assimilées	4.2	(32 415 816 094,96)	(27 455 115 312,15)
03	(+) Commissions (produits)	4.3	31 180 997 124,99	23 889 888 131,60
04	(-) Commissions (charges)	4.4	(1 551 039 524,21)	(1 577 682 238,93)
05	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	1 361 405 231,13	864 903 553,24
06	(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	334 230 896,29	196 834 651,47
07	(+) Produits des autres activités	4.7	18 058 989 994,96	63 660 000 056,31
08	(-) Charges des autres activités	4.7	(16 371 397 011,81)	(55 206 165 877,13)
09	**PRODUIT NET BANCAIRE**	--	**111 132 793 835,21**	**131 844 093 243,38**
10	(-) Charges générales d'exploitation	4.8	(20 610 586 977,47)	(13 650 531 379,36)
11	(-) Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.9	(970 671 742,16)	(965 833 389,14)
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	--	**89 551 535 115,58**	**117 227 728 474,88**
13	(-) Dotations aux provisions, aux pertes de valeur et créances irrécouvrables	4.10	(23 037 704 059,55)	(36 747 735 700,04)
14	(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.11	23 802 561 048,49	8 629 142 900,84
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	--	**90 316 392 104,52**	**89 109 135 675,68**
16	(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.12	553 155,00	5 389 505,00
17	(+) Eléments extraordinaires (produits)	--	--	--
18	(-) Eléments extraordinaires (charges)	--	--	--
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	--	**90 316 945 259,52**	**89 114 525 180,68**
20	(-) Impôts sur les résultats et assimilés	4.13	(18 504 038 543,13)	(20 494 430 202,23)
RESULTAT NET DE L'EXERCICE			**71 812 906 716,39**	**68 620 094 978,45**